



مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية العدد التاسع - يونيو 2019

مجلة علمية محكمة

E.mail: journal@miu.edu.ly

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالرُّسُلَ بَشَرًا مِثْلَ بَشَرِكَ وَالرَّسُولَ كَمَا رَأَيْتَهُ يُخْرُجُ الرِّجْلَ وَالرَّسُولَ كَمَا رَأَيْتَهُ يُخْرُجُ الرِّجْلَ وَالرَّسُولَ كَمَا رَأَيْتَهُ يُخْرُجُ الرِّجْلَ

وَالرُّسُلَ بَشَرًا مِثْلَ بَشَرِكَ وَالرَّسُولَ كَمَا رَأَيْتَهُ يُخْرُجُ الرِّجْلَ وَالرَّسُولَ كَمَا رَأَيْتَهُ يُخْرُجُ الرِّجْلَ (27)

﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (28) الشورى من آية 27-28

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية
مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية والتطبيقية
وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية
و تصدر نصف سنوية

حائزة على ترقيم المركز الدولي الموحد للدوريات (ISSN- (2519-6286)

رئيس التحرير

د. عبد الكريم عبد الله بالقاسم

هيئة التحرير

عضواً	د . امينة محمد بشير المغربي
عضواً	د. عوض رشيد الشامخ
عضواً	د. ماشاء الله عثمان الزوي
عضواً	د. فاطمة علي الفرجاني
عضواً	أ. أحمد مفتاح الصيد
عضواً	أ. أسماء رجب محمد الكوافي

❖ إعداد فني : ميسون عبدالرحمن الشريدي

❖ مدققاً لغوياً : د. أحمد مصباح اسحيم

الهيئة الاستشارية

- الدكتور موسي مسعود أرحومة (قانون)
- الدكتور عبد الناصر يوسف الزوكي (علوم طبية)
- الدكتور بوبكر فرج شريعة (محاسبة)
- الدكتور إدريس عبد السلام اشتيوي (محاسبة)
- الدكتور نجيب المحجوب أَلحصادي (فلسفة علم ومنطق)
- الدكتور عبد المطلوب أَلطبولي (لغة عربية)
- الدكتور رمضان أَلمجراب (لغة انجليزية)
- الدكتور فؤاد حمدي بن طاهر (آثار وتاريخ قديم)
- الدكتور عمر إبراهيم العفاس (علوم سياسية)
- الدكتور عبد الرحيم محمد أَلبدري (علوم تربوية)
- الدكتور إبراهيم رستم (علوم هندسية)
- الدكتور .ميكائيل أَلرفادي (إدارة تربوية)
- الدكتور إدريس أَلقبائلي (مكاتبات)
- الدكتور علي سعد أَلشريف (الإقتصاد)
- الدكتور ناصر فرج بن حسونه (إدارة)
- الدكتور محمد حماد (اقتصاد إسلامي)
- الدكتورة فريدة محمد الورفلي (علوم تربوية)
- الدكتور بالقاسم علي الذرعاني (رياضيات)
- الدكتور عبدالله مغاري (هندسة)

- والمجلة لها حرية التقييم عند مستشار آخر إذا كان البحث لا يقع مجاله تحت التخصصات المذكورة.

شروط النشر في مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية

1. ألا يقل البحث عن عشر ورقات، وألا يزيد عن عشرين ورقة فليساكاب A4، على أن يكون الخط (نوع العربي التقليدي. Simplified وحجمه 14).
2. أن يرسل البحث إلكترونياً، و يشترط أن يكون مكتوباً على برنامج (Microsoft Word) وأن يكون الخط بالعربية (Simplified) مقاسه 14، على أن يكون تباعد الأسطر بقياس سطر واحد و بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى و الأسفل و من اليمين (2.5 سم (ومن اليسار 2) سم . (و يحظر الباحث باستلام بحثه في حينه)، أما إذا كان البحث باللغة الإنجليزية فيكتب بخط نوع (Time New Roman).
3. تقبل البحوث باللغة العربية في العموم ، و إن قدم لها ملخصاً (Abstract) باللغة الإنجليزية فيجب ألا يزيد عن عشرة أسطر ، والبحوث التي تقدم باللغة الإنجليزية تأليفاً أو ترجمة، أن يقدم الباحث لها ملخصاً بالعربية على أن لا يقل عن مئة وخمسين كلمة .
4. ألا يكون البحث قد سبق نشره في إحدى المجلات الوطنية أو غيرها أو مستلماً من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، أو يكون الباحث قد تناوله بعنوان آخر في وسيلة نشر أخرى .
5. يراعى في البحث الشكلية الفنية والمنهجية، وتوثيق المصادر والمراجع، وتدوين التواريخ، ومقابلة الأسماء بالحرف اللاتيني. والتنصيص على النصوص وغيرها .
6. يراعى في أسلوب كتابة الهوامش و عرض المراجع كتابة اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحقق، الطبعة، مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر، رقم الجزء والصفحة في الهوامش و قائمة المراجع العربية و الإنجليزية ينبغي أن يكون عنوان الكتاب أو المجلة بالخط المحبر.
7. تلتزم المجلة بإشعار الباحث بقبول بحثه ان كان مقبولاً للنشر أو قابلاً للتعديل بعد التقييم.
8. لا تقدم المجلة شهادة أو إفادة (مقبول للنشر) ما لم يكن قد قرر نشره فعلياً أو نشر.
9. البحوث المقدمة للمجلة لا تعاد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
10. أن يتضمن البحث اسم الباحث، وتخصصه، ومجال عمله والهاتف، والبريد الإلكتروني إن وجد، وإن تعدد الباحثون فيكتفي بأحدهم.
11. يحق للباحث نسخة من العدد المنشور فيها بحثه إن كانت المجلة ورقية، وإذا كانت إلكترونية يحق له سحب ذلك من موقع الجامعة المنشورة عليه بعد إشعاره بصدور العدد، فإن لم يتمكن فيمكن حينئذ إرسال نسخة علي بريد الإلكتروني أو الفايبر إن كان له ذلك.
12. بعد إشعار الباحث بقبول بحثه وإرجاعه له للتصحيح أو الإضافة أو التعديل، أن يقوم الباحث بتزويد المجلة بنسخة من البحث في صورته النهائية علي قرص مدمج CD يدوياً أو إرساله علي بريد المجلة أو علي بريد المندوبين.

13. تنبيه على الباحث الذين يستعملون بعض الاقتباسات من (النت) بطريقة القص، أن يعيدوا طباعتها في بحوثهم لعدم تكيفها فنيا في إخراج المجلة .

14. يدفع الراغب في نشر بحثه مبدئياً مبلغاً قدره (200) ديناراً ليبيا إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (100) دولاراً أمريكياً إذا كان الباحث من خارج ليبيا، ويتم المبلغ إلى (350) ديناراً أو (200) دولاراً حين يقيم البحث بدرجة مقبول للنشر بدون تعديل، أو مقبول للنشر مع التعديل .

بريد المجلة: journal@miu.edu.ly

أسرة هيئة التحرير

محتويات العدد

الصفحة	الموضوع	كلمة العدد
1	حتمية مفهوم الاستدامة في برنامج إعادة الإعمار د. عائشة عبد السلام العالم و أ. سليمان شعيب بو الساكنة
11	الهندرة الإدارية و معوقات تطبيقها في قطاع التعليم العام د. نبيلة علي عبدالله طاهر و أ. محمود سليمان العشيبي
38	حوكمة المصارف من المنظور الإسلامي د. رحاب بن سعود
63	أساليب إدارة الأزمة الساندة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي سامي سليمان حامد و هاله حميد عبد السلام
90	تصور مقترح لاستخدام الحاسب الآلي في التعليم الأساسي في ليبيا أ. أريج إبراهيم عبد الحميد
110	أساليب التعلم وعلاقتها بالتحصيل الدراسي د. ابتسام مفتاح الخفيفي
123	حتمية التفسير الوراثي د. محمد سليمان المحجوب
143	إدارة السلامة في صناعة البناء الليبية د. منال سالم علي ابومداس الفيتوري و أ. محمد فتحي جمعة العربي

كلمة العدد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَتَمَّ ٢٠١٩ ٢٠١٩ ٢٠١٩ ٢٠١٩ ٢٠١٩

مرّ التراث الفكري الإسلامي بمرحلة أصيلة لم يختلط فيها بالفكر الدخيل أو الوافد لاسيما علمي الكلام والفلسفة التي كثرت طعون المستشرقين عليهما ، وبقيتا في أصلتهما لثلاثة قرون كاملة حتى تأليف (الكندي 252 هـ) لأول كتاب في الفلسفة المعنون برسالة في الفلسفة الأولى أو رسالة إلى المعتصم ، وإن كان قد أتم قبله بعض المعتزلة بالتعامل مع الفلسفة اليونانية ، لكن ذلك لم يثبت على وجه الدقة والتحقيق إلا في مرحلة النقل والترجمة في عصر (الكندي) وما بعده الذي بدأ فيه التأثير واضحاً من الفكر الدخيل ، وبعد اتساع رقعة الفتوح الإسلامية و احتكاك المسلمين بحضارة تلك الشعوب وثقافتها سرت عدوى تلاقح الحضارات الفكرية التي لم تكن يونانية المنشأ فقط بل هندية وفارسية وغيرها ، فتعايشوا معها من خلال المدارس السريانية التي عمل على نشرها (الإسكندر المقدوني 323 ق م) ودخلت ضمن الدولة الإسلامية ، مثل : مدرسة الإسكندرية ، والرها ، ونصيبين ، وجند يسابور ، وانطاكيا ، وحرّان ، وقنسرين ، وغيرها ، التي مثلت ازدهار الفكر والثقافة اليونانية من خلال رقي السريان ونشاطهم اللاهوتي والثقافي فكانت إحدى الدوافع التي دفعتهم للاحتكاك بالأديان والمعتقدات المغايرة إلى الترجمة والنقل عن الفكر الآخر ، لتقوى بأسباب حضارية أخرى من : سيادة اللغة العربية ، والتنافس مع الشعوبيين ، وسيطرتهم على الشعوب المفتوحة ، والركون إلى الدعة و الاستقرار ، وكذا انتقال الخلافة من دمشق إلى بغداد ، واحتياجهم لإقامة دولة إسلامية لها نظمها الإدارية والمالية والسياسية والعلمية والعمرانية ، وأعلاها احتياجهم للمنطق وتعلم الجدل والفلسفة للذبّ عن معتقدتهم التوحيدية ، والحاجة للتعرف على الفكر المغاير ، لتكون في مرحلتها الأولى فردية كما كانت مع خالد بن يزيد الأموي (90 هـ) الذي نقل إليه (أصطفن السكندري ق 7 م) بعض علوم الصنعة والكيمياء ، ثم نشطت أيام المنصور العباسي (136 هـ) حتى عهد الرشيد (193 هـ) وامتازت بنقل كتب الطب وبعض رسائل المنطق ، لتزداد قوة وتنظيماً أيام المأمون (193 هـ) وحتى نهاية القرن الثالث الهجري ، لتجاوز الترجمة فيها العلوم العملية إلى العلوم العقلية والطبيعية كالفلسفة

والفلك والأديان وغيرها ، ويتوج هذا العهد بتأسيس (دار الحكمة) الصرح العلمي للترجمة والتأليف والنشر ، ومجمع العلم والعلماء للتأليف والمساجلات والمناظرات ، ومنها نقلت إلى الأمصار كل العلوم عن طريق النساخ والتراجمة السريان والفرس ثم العرب ، واشتهر من بينهم : يوحنا بن البطريق (200 هـ) وحنين بن إسحاق (260 هـ) وابنه إسحاق (298 هـ) وثابت بن قره (288 هـ) ومقي بن يونس (328 هـ) وعيسى بن زرعه (398 هـ) ثم تبعهم الكندي (252 هـ) وابن المقفع (759 م) ، والرازي الطبيب (923 م) وغيرهم كثير . وكانت لهم أعطيات ثابتة وأغدق عليهم الأمراء العطايا تشجيعاً لهم ، ولم يكونوا على درجة واحدة من القوة والدقة والبراعة فقد تفاوتوا في مجاهم الذي وصف بأنه أقرب إلى الطريقة العلمية لمعاودتهم ترجمة الكتاب مرات عدة مع مقابلته مع أصوله ، وصولاً للدقة والأمانة في النقل .

ولا ريب أن هذه الترجمات قد أحدثت ثورة فكرية ، وانعكست بتأثير قوي على الفكر الإسلامي ، فقد تلونت عبارات اللغة واشتقاقاتها ودخلت فيها مصطلحات وألفاظ لم تكن بها ، كما تأثرت الفرق الدينية لا سيما بعد اشتغالهم بالمنطق فتوسعت مناقشاتهم ومجادلاتهم ، و تأثر علم الكلام والفلسفة بشكل واضح في المصطلحات والقضايا التي لم تكن قد بحثت بعمق كمشكلة الصفات والجوهر والعرض والشيئية وقضايا عديدة في الوجود والقيم ، ودخلت فيهما معانٍ وألفاظ بقوالبها المترجمة ، كما تنوعت طرق التأليف وإشكاله ، ووضحت بشكل كبير في المجال العلمي التطبيقي كالطب والرياضة والفلك والكيمياء وغيرها .

الحديث عن ذلك يطول يطلب في مضانه ، وما يؤكد عليه هنا هو تأثر حضارتنا بالحضارات السابقة عليها كما أثرت هي في الحضارات اللاحقة ، ويرجع إلينا فضل الاحتفاظ بهذا التراث القديم الذي لولا مفكرينا لصاع ، وليس صحيحاً إشاعة المستشرقين من أنهم قد فهموا وأخذوا التراث اليوناني مباشرة ، وهذا سبيلهم في تخطي العصر الوسيط الإسلامي .

و صدق فرنسيس بيكون (1626 م) في قوله : (الفلسفة ذات أرومة عربية) .

رئيس التحرير

حتمية مفهوم الاستدامة في برامج إعادة الإعمار إطار مقترح لإستراتيجية الإعمار المستدام في بنغازي

إعداد

أ. سليمان شعيب بوالساكنة

د. عائشة عبدالسلام العالم

محاضر مساعد - كلية الاقتصاد جامعة بنغازي

أستاذ مشارك كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

ملخص البحث

إن الغاية من التنمية المستدامة ، التقليل من تضرر السكان المعرضين للكوارث الطبيعية والصناعية ، لذلك فإن حماية السكان والموارد من تأثيرات هذه الكوارث ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من التخطيط والاستراتيجيات الوطنية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة، ومن الضرورات الحتمية خاصة لدى الدول النامية أثناء فترات إعادة الإعمار التي تعقب الأزمات والكوارث لضمان الانتقال الفعال إلي التنمية المستدامة .

وفي بنغازي دمرت الحرب كثيراً من الوحدات السكنية وعدداً كبيراً من الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة والمرافق والبنى التحتية المادية والمؤسسية ، ترتب عنها حاجة هذه المدينة لإعادة الإعمار والتهيئة وفقاً لرؤية مستقبلية تهدف إلى ترميم الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وإعادة بناء الحياة وإنعاش الاقتصاد فيها بما يضمن تحقيق الإعمار المستدام .

بناء على ذلك فإن هذه الورقة تناقش كيفية وضع إطار مقترح لإستراتيجية الإعمار في بنغازي يمكن الاعتماد عليها لنجاح جهود الإعمار المستدام، وهي ضرورية لنجاح خطط ومشروعات البناء والتنمية وبدونها يمكن أن تنشبت الإمكانات والموارد وتعمق الخلافات، هذه الإستراتيجية المقترحة تعتمد على جانبين :

الجانب الأول: مكونات الإطار المقترح للإستراتيجية :

وضع استراتيجية واقعية ومتوازنة تكون مقبولة، بحيث تبين الأهداف والحاجات والأولويات ومصادر التمويل وأساليب التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم ، بما يضمن التوازن بين المناطق في مدينة بنغازي (من حيث صيانة وبناء المساكن المتضررة)، وبين المشروعات (المطارات والموانئ والطرق السريعة والمدارس والمستشفيات).

الجانب الثاني: مقومات نجاح الإستراتيجية

لضمان نجاح استراتيجية الإعمار المستدام لا بد من توافر عدد من المقومات الأساسية منها : توفير الأمن والحماية ، استغلال التخطيط بالمشاركة لضمان إشراك جميع الجهات الفاعلة ، والنساء بصفة خاصة في جميع أنشطة التخطيط والتنفيذ، وإصدار التشريعات القانونية المناسبة لوضعها موضع التنفيذ واعتمادها من أعلى سلطة تشريعية في المجتمع ، ولتحقيق أهداف الورقة سنتناول التالي:

أولاً : مقدمة

تعد عملية إعادة الإعمار سواء في البنية التحتية أم البنية المؤسسية أم في مستوى تأهيل وكفاءة العنصر البشري من أهم الموضوعات التي تعتبر شرطاً مسبقاً للتنمية المستدامة ، وإذا توافرت الإمكانيات المادية والبشرية يمكن تكوين رؤية استراتيجية متكاملة للجوانب لبرنامج إعادة الإعمار وفق منظور وأبعاد التنمية المستدامة .

ثانياً: مفهوم الإعمار المستدام وعلاقته بالتنمية المستدامة

1- مفهوم الإعمار المستدام

يقصد بالإعمار المستدام إعادة البناء المادي والخدمي والبناء المؤسسي ، وإعادة صياغة السياسات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي ، لتنفيذ برامج التنمية الملائمة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للمجتمع (coyne).

2- مفهوم التنمية المستدامة:

استخدم علماء الاقتصاد تعبير الاستدامة ، لإيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والحفاظة علي البيئة، وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987 م في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك. وقد انتهت اللجنة في تقريرها إلي أن هناك حاجة إلي طريق جديد للتنمية ، ليستديم التقدم البشري ليس في أماكن قليلة أو لبضع سنين بل للكرة الأرضية بعامه وصولاً إلي المستقبل البعيد ، وبين هذا التقرير أن التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ماهي قضية تنموية وبيئية، وهي ليست قضية مصيرية ومستقبلية فحسب ، بقدر ماهي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراداً أو مؤسسات وحكومات. والتنمية المستدامة حسب التعريف الذي وضعته هذه اللجنة : إنها التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلي تدمير قدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتها،(اللجنة العالمية للبيئة ، 1989 م ، 69).

وبعد خمس سنوات عقد مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل 1992 م ، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية، وقد عرف المؤتمر التنمية المستدامة بأنها : إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ علي الموارد البيئية أو تحسينها ، لكي تتمكن الأجيال القادمة من أن تعيش حياة كريمة أفضل، (الديب، 2007 م، 2003 م).

وفي عام 2002 م عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عن التنمية المستدامة ، لكنه أخفق في إحراز تقدم ملموس في م

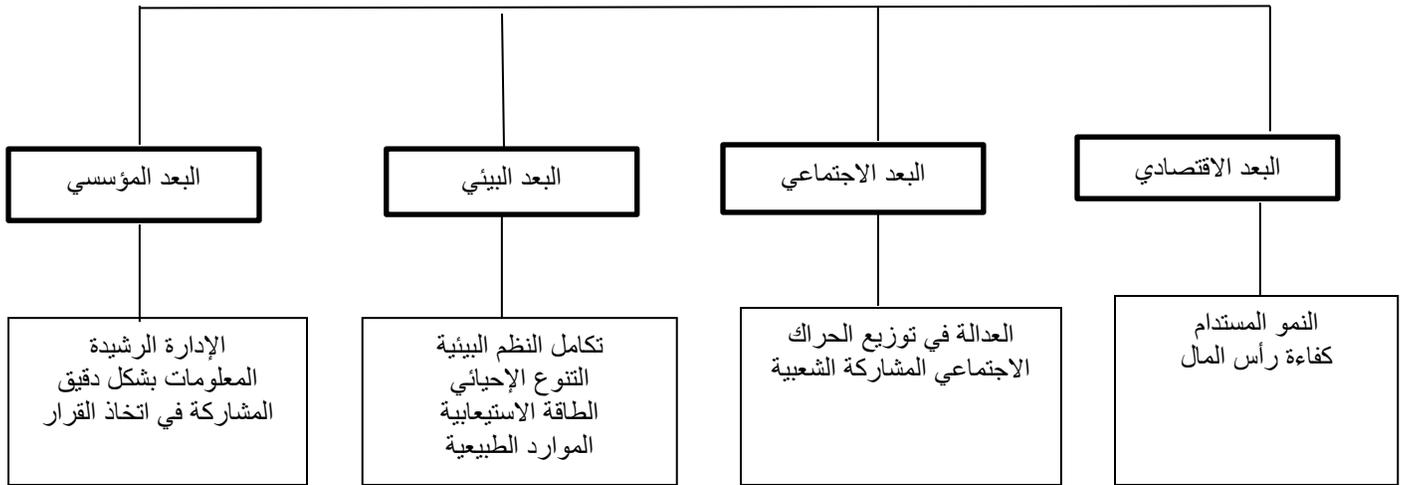
وضوح التنمية المستدامة ، كما أنه فشل في إلزام الدول الغنية بدفع مساعدات لتحقيق التنمية للدول الفقيرة، وقد تضمن المؤتمر إعلان مجموعة من المبادئ أكدت علي أهمية تقوية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة ، كما أكدت علي الالتزام بمبادئ مؤتمر قمة الأرض، وتعزيز التعاون الدولي الإقليمي.

3 - أبعاد التنمية المستدامة :

يشير مفهوم التنمية المستدامة إلي أن هذه التنمية لا تركز علي الجانب البيئي فقط ، ولكن تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهي تنمية رباعية الأبعاد (Vera&others,2007:7,8)، وكل بعد منها يتكون من مجموعة من العناصر كما في الشكل رقم (1) .

الشكل رقم (1)

أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: عثمان غنيم - ماجدة أبو زنت ،التنمية المستدامة : دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى ،2005م ، بتصرف
ويهدف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة إلي تحقيق الرفاهية من خلال تحقيق النمو المستدام وتحسين مستوى المعيشة ، وإعادة توزيع الدخل والحد من مشكلة البطالة وترشيد أنماط الإنتاج والاستهلاك ، وتغيير الهيكل الاقتصادي للدول الفقيرة والاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة ، وتحقيق التنوع في الإنتاج.

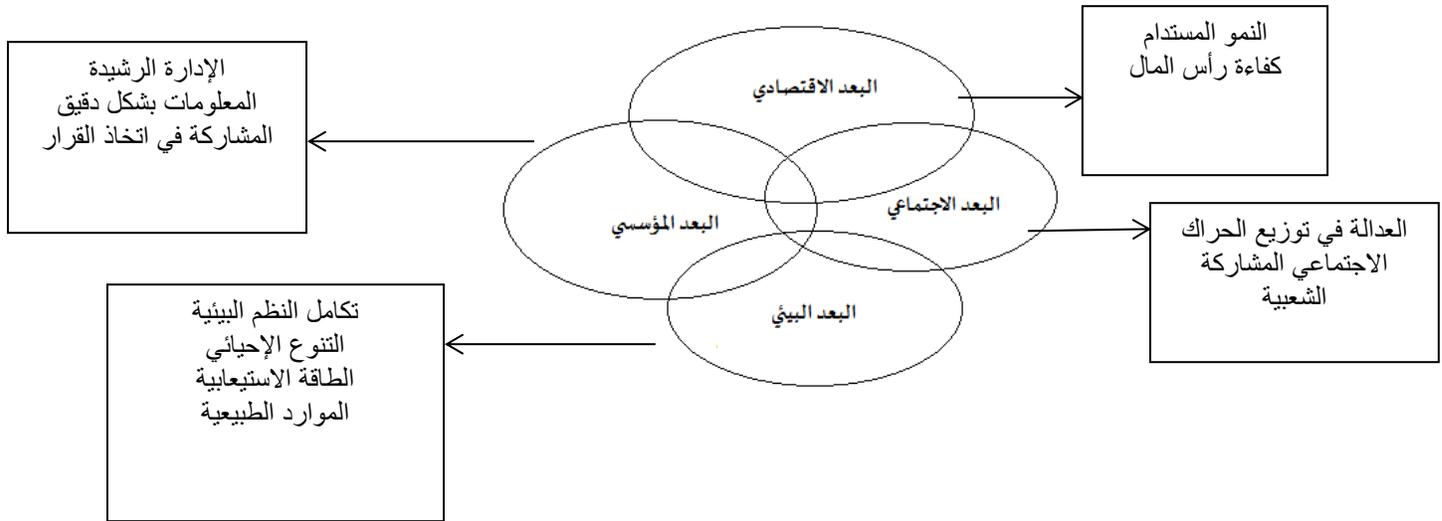
أما البعد الاجتماعي فيهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتحقيق المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية ، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية لأفراد المجتمع وتوفير الأمن لهم واحترام حقوق الإنسان.

ويهدف البعد البيئي إلى الحفاظ علي الموارد الطبيعية وترشيد استخدام الموارد غير المتجددة والبحث عن البدائل لها ، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة من تجديد نفسها ، حتى لا يؤدي إلى تلوث يضر بالكائنات الموجودة ، كذلك يهدف البعد البيئي إلى استخدام التكنولوجيا النظيفة.

وتتداخل هذه الأبعاد للتنمية المستدامة فيما بينها حيث يؤثر كل منها في الآخر ، فالإجراءات التي تتخذ في أحدها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر ، فالاستثمار في رأس المال البشري خاصة بين الفقراء يؤدي إلى الإقلال من الفقر وإلي تضييق الفوارق الاقتصادية ، وإلي الحد من تدهور الأراضي والحد من استنزاف الموارد ، والسماح بالتنمية.

الشكل رقم (2):

تداخل أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: عثمان غنيم – ماجدة أبو زنت ، التنمية المستدامة : دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى ، 2005 م ، بتصرف

ويمكن مرحلة إعادة الإعمار أن تتيح الفرص لتغيير الممارسات الماضية ، كما أن هذه المرحلة تعطي الفرصة للمجتمع لكي يعزز قدراته التنظيمية ، وينهض بالمؤسسات والسياسات الاقتصادية التي تسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي بناء الاستدامة الخاصة بالمجتمع.

إن مفهوم الاستدامة يتضمن أربعة محاور أساسية: المحور الاقتصادي ، الحماية البيئية والتنمية الاجتماعية ، والبعد المؤسسي ، وهي تعني أن المجتمع مكان آمن وصحي لأفراده ويقدم حياة مليئة بالرفاهية وبالفرص المتساوية ، وهناك مجموعة من المبادئ للنهوض بالاستدامة

علي مستوى المجتمع وهي :

- المحافظة علي النهوض بنوعية الحياة.

- زيادة النشاط الاقتصادي للمجتمع.

- ضمان المساواة الاجتماعية بين الأجيال.

- المحافظة علي البيئة.

- المشاركة الشعبية عند اتخاذ القرارات.

وبإدماج مبادئ الاستدامة منذ المراحل الأولى في برامج إعادة الإعمار يمكن تحقيق تقدم كبير في بناء أسس الإعمار المستدام.

ثالثاً: مكونات الإطار العام للإستراتيجية المطلوبة لإعمار بنغازي

يتكون الإطار العام من الأهداف والاحتياجات والأولويات ومصادر التمويل والأساليب المقبولة للتخطيط والرقابة والتنفيذ والتقييم (ضو، 2012م).

1. الأهداف :

ويعني أن يتفق سكان المدينة علي مجموعة من الأهداف الرئيسية التي يطمحون إلي تحقيقها ، ولاشك أن سكان بنغازي يطمحون إلي تحقيق الأمن والأمان ، وبناء وصيانة المساكن المتضررة والحصول علي الخدمات العامة .

2. الاحتياجات:

وتعني إجراء مسح ميداني شامل للأوضاع في جميع المؤسسات في المدينة ، وتحديد الاحتياجات العاجلة لسكان المدينة وتبويبها، إلي احتياجات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وتقدير التكلفة المتوقعة لتوفير هذه الاحتياجات، ويتضمن الجدول رقم (1) أمثلة لأهم الاحتياجات والمجالات المستهدفة بإعادة الإعمار.(بن غربية، 2012م، 50) .

الجدول رقم (1)

أهم المجالات والمشروعات- التي ينبغي التركيز عليها التي تحتاجها التنمية وإعادة الإعمار .

1	إنتاج وتوصيل وتوفير الكهرباء.
2	توفير خدمات المياه والصرف الصحي.
3	إنشاء الطرق والجسور لربط المدن والقرى الريفية.
4	إنشاء وتطوير المرافق والخدمات الصحية.
5	إنشاء وتطوير المرافق التعليمية لتوفير الخبرات وتأهيل العناصر البشرية.
6	إنشاء وتوسيع وتجهيز المخططات السكنية ومخططات المدن.
7	رصف الشوارع والميادين والساحات وإقامة الحدائق والمنتزهات.
8	إنشاء وتوسيع وتطوير المطارات والنقل الجوي.
9	إنشاء وتوسيع وتطوير الموانئ والنقل البحري.

10	حماية ونظافة البيئة.
11	تطوير شبكات الاتصالات والمواصلات والنقل البري.

ملاحظات وتوضيحات :

- تتضمن المستهدفات المنتظر تحقيقها من خلال تنفيذ المشروعات ، التي يتضمنها الجدول السابق :
- تحسين مستوى الحياة والمعيشة للمواطنين ، وهذا يتحقق من خلال تنفيذ مشروعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي ورفص الشوارع والميادين والحدائق العامة، ومشروعات تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والنقل والمواصلات.
- توفير البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية ومتطلبات نجاحها ، وهذا يتحقق من خلال تنفيذ مشروعات الطرق والاتصالات والكهرباء والمطارات والموانئ.
- زيادة الدخل القومي وتحسين الموارد المالية للمدينة ، وهذا يتحقق من خلال تنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية .
- يمكن تنفيذ بعض المشروعات التي تتضمنها المجالات المذكورة في الجدول السابق من خلال الشركات الاستثمارية الأجنبية ، أو ما يعرف (BOT) مثل : مشروعات تطوير المطارات والنقل الجوي والبحري والبري وغيرها من المشروعات الأخرى ، بحيث يمكن توفير الموارد المالية والخبرات الفنية والتشغيلية لهذه المشروعات.
- بناء المساكن والوحدات السكنية يفترض أن يتم من خلال المواطنين أنفسهم ، أو من خلال شركات استثمارية عقارية أو الاثنتين معاً ، علي أن توفر المخططات اللازمة لذلك، والمساعدة في توفير القروض بالشروط والضمانات المناسبة لكل من المقرض والمقترض.

3. الأولويات:

ويعني ترتيب الاحتياجات من حيث الأولوية ، بناءً علي مجموعة معايير يتم تحديدها تركز علي عدة محاور منها : معدل الدمار الحالي ، الموقع الجغرافي ، مدى الحاجة إلي السرعة في إصلاحها ، و ترتيب هذه الأولويات يجب أن يتم بشكل مستقل عن الإمكانيات المتاحة للتنفيذ ، بغض النظر عن مدى توفر الموارد المالية ، وهذه المرحلة يجب أن يتم إشراك جميع فئات وأطياف السكان فيها نظراً لحساسيتها البالغة.

4. مصادر التمويل :

- يتطلب هذا المحور إجراء حصرًا شاملاً وتقييماً للموارد المتاحة للإنفاق لإعادة الإعمار و تتضمن مصادر التمويل :
- أ. الاقتراض من المؤسسات الدولية التي تسهم ليبييا فيها مثل : البنك الإفريقي للتنمية ، البنك الإسلامي للتنمية ، الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وغيرها.
- ب. في القطاع الخاص : ويكون بإتاحة الفرصة للمستثمرين المحليين لإقامة مشروعات إنمائية تسهم في تنفيذ استراتيجية الإعمار .

ج. الموارد الاقتصادية غير المستغلة : هناك العديد من الموارد الاقتصادية التي لم يتم استغلالها في بنغازي مثل : الموقع الجغرافي المتميز.
5. التخطيط والدراسات :

ويعني وضع خطط لتنفيذ الأولويات وصياغتها في شكل برامج ومشروعات ، حسب برنامج زمني محدد وهذا يتطلب اجراء دراسات فنية واقتصادية ومالية ، لاختيار أفضل البدائل لكل مشروع من حيث الموقع والتصميم والمواصفات والتمويل.
ويتضمن الجدول رقم (2) أمثلة البيانات التي ينبغي توفيرها وإدراجها لكل مشروع ، قبل تحديد الجهة المنفذة والبيانات التي يتوجب إضافتها بعد معرفة الجهة المنفذة.(بن غربية ، 2012 م، 51) .

الجدول رقم (2)

البيانات التي ينبغي أن يتضمنها كل مشروع يدرج في خطط وبرامج وميزانيات التنمية

البند	البيان
1	اسم المشروع.
2	موقع المشروع.
3	أهداف المشروع.
4	القطاع(الجهة) التي يتبعها المشروع.
5	التكلفة التقديرية للمشروع.
6	المدة المتوقعة لتنفيذ المشروع.
7	مواصفات ومكونات المشروع.
8	ترتيب أولويات تنفيذ المشروع.

بعد اعتماد وطرح المشروع تتم إضافة البيانات التالية إلى بطاقة بيانات المشروع:

- الشركة المنفذة للمشروع.
- تاريخ بداية تنفيذ المشروع.
- التاريخ المتوقع لانتهاؤه أو تسليم المشروع.
- استشاري تنفيذ المشروع.
- المبلغ المتفق عليه وطريقة السداد.
- مدير ومساعد مدير المشروع.

6. التنفيذ :

ويعني أن يتم تحديد أنسب السبل لتنفيذ المشروعات المطلوبة علي أسس الشفافية والمنافسة والنزاهة ، ويمكن الاستفادة من مؤسسات التنمية الدولية والإقليمية التي يمكن أن تقدم الدعم في مجالات البناء المؤسسي والتدريب ونقل المعرفة ، بما في ذلك أساليب تصميم المشروعات وإعداد المناقصات وتحليلها فنياً ومالياً وصياغة عقود التنفيذ ومتابعتها .

رابعاً : مقومات نجاح الإعمار المستدام في بنغازي

لكي نضمن تطبيق استراتيجية ناجحة لإعادة الإعمار لابد من توفر عدد من المقومات الأساسية التي منها :

1. الأمن وإعادة الإعمار :

إن الشرط الأول لتحقيق الإعمار المستدام يتمثل في ضمان الأمن والحماية ، والقضاء علي الظروف والحوادث التي تولد النزاع ، ويعتبر السكن أحد أبرز الاحتياجات الواضحة في أعقاب الكوارث والأزمات ، وغالباً ما تتركز جهود إعادة الإعمار علي توفير السكن السريع دون مراعاة التأثير الناتج عن استراتيجيات السكن قصيرة الأجل ، كذلك فإن الحصول علي الموارد كالأرض والمياه غالباً ما يكون سبباً آخر للنزاع ، ولضمان الحصول المتساوي من جانب المجتمعات المحلية علي الموارد واستخدامها ، فإن ذلك يحتاج إلي وضع نظام لترشيد تخصيص الأراضي واستخدامها وتسجيلها ، كذلك وضع الحلول لفض المنازعات الخاصة بملكية الأراضي.

2. إعادة الإدماج :

قد تؤدي الكوارث والأزمات بالسكان إلي النزوح داخلياً إلي أماكن أخرى أكثر أمناً ، ويعاني السكان النازحون داخل حدود بلدانهم من خطر فقدان كل شيء ، وفي الغالب يعامل النازحون بوصفهم منتفعين ، بدلاً من معاملتهم كشركاء في عملية الإعمار، كذلك لا يكون للنازحين وضعاً قانونياً يحمي حياتهم وحقوقهم ، وغالباً ما يكون نزوح السكان لفترة طويلة وينتج عن ذلك عدم الأمن ، ونقص إعادة تأهيل المناطق التي تعرضت للكوارث ، لذلك ينبغي لبرامج إعادة الإعمار أن تضع في اعتبارها احتياجات النازحين طويلة الأجل ، سواء داخل المناطق التي يعيشون فيها أم أماكن إقامتهم الأصلية.

3. تشجيع التنمية الاقتصادية خلال إعادة الإعمار :

تدمر الكوارث الطبيعية والحروب الاستثمارات والبنية الأساسية وفرص كسب الرزق ، وقد دمرت الحرب في بنغازي كثيراً من البنية التحتية وأغلقت عدداً من المحال التجارية وأقفلت المصارف أبوابها ، وأغلقت المؤسسات ، ويعتبر وجود اقتصاد نشط عنصراً أساسياً من العناصر الرئيسية للإعمار والتنمية المستدامة ، ومع ذلك ينظر إلي الانتعاش الاقتصادي علي أنه أصعب الجوانب في هذه العملية ، لكن الكثير من المجتمعات لديها الموارد التي يمكن استغلالها ، مثل توفر مواد البناء المحلية ووجود قوة العمل.

4. أسلوب الإدارة والمشاركة الشعبية في برامج إعادة الإعمار:

إن مبادئ وأساليب الإدارة الجيدة المتمثلة في الإنصاف والكفاءة والشفافية والنزاهة ، هي عناصر أساسية للتنمية المستدامة وللتخفيف من حدة الكوارث و إدارتها، كما أن تمكين الجهات الشعبية والمجتمع المدني من المشاركة في صنع القرارات ، يعتبر عنصراً أساسياً في بناء توافق الآراء بين مختلف الجهات ، بما يضمن مشاركة نشطة لجميع الفئات ، بما فيها السكان المتضررون.

5. الاهتمام بالمراكز الحضرية في برامج إعادة الإعمار:

في أوقات الكوارث غالباً ما يحدث نزوح للسكان طويل الأجل إلى المراكز الحضرية ، مما يحدث كثافة سكانية تؤدي للضغط على البنية الأساسية ، كما يؤدي الضغط السكاني إلى تزايد الممارسات غير القانونية في البناء والإضرار بالموارد البيئية ، كما أن المراكز الحضرية تجتذب الباحثين عن خدمات تعليمية وصحية وبنية أساسية أفضل ، ومن شأن هذا التكديس أن يؤدي إلى تزايد معدلات الفقر وتزايد معدلات الجريمة ، مما يشكل تهديداً للأمن والتنمية المستدامة.

6. تمكين وإشراك المرأة:

يمكن لبرامج إعادة الإعمار أن تؤثر على الهدف طويل الأجل المتمثل في تشجيع المساواة بين الجنسين داخل المجتمعات التي تواجه الكوارث ، حيث تكون النساء أكثر عرضة لتأثيرات هذه الكوارث ، وفي الكثير من الحالات تعتبر برامج إعادة الإعمار تكون النساء ضحايا ومستفيدات ، بدلاً من تمكينهن في المشاركة الفاعلة ، وزيادة قدرتهن من خلال أنشطة الإعمار، إن إتباع النهج المستدام لإعادة الإعمار من شأنه أن يسمح بفهم تنوع أدوار المرأة وخبراتها في أوقات الكوارث.

خامساً : الخاتمة

إن مدينة بنغازي في حاجة إلى إعادة إعمار شاملة في كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والبيئية ، ولضمان حسن تخطيط وتنفيذ إعادة الإعمار، وللحد من المشكلات والصعوبات التي قد تعرقل هذه العملية لا بد أن يشترك فيها جميع سكان مدينة بنغازي في وضع استراتيجية شاملة للعمل ، تكون مقبولة لهم وتنسق الجهود وتحمي المال العام ، وتحقق طموحات سكان هذه المدينة في التقدم والرخاء بكفاءة عالية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية و الاصطناعية ، الدورة العشرون ، نيروبي ، 4-8 ابريل ، 2005 م.
2. خالد زكي الديب ، مفهوم التنمية المستدامة و انعكاساته علي واقع مستقبل البلاد العربية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، 2007 م.
3. خليفة علي ضو ، استراتيجية الاعمار في ليبيا ، ورقة مقدمة لمؤتمر إعادة اعمار ليبيا رؤية من منظور التنمية المستدامة ، الذي اقامه مركز البحوث والاستشارات للفترة 1-3/2012 م ، بنغازي .
4. سالم بن غربية ، تمويل وإدارة مشروعات الاعمار في ليبيا المستقبل ، ورقة مقدمة لمؤتمر إعادة اعمار ليبيا رؤية من منظور التنمية المستدامة ، الذي اقامه مركز البحوث والاستشارات في لفترة 1-3/2012 م ، بنغازي .
5. عائشة عبدالسلام العالم ، حتمية مفهوم الاستدامة في برامج إعادة الإعمار ، ورقة مقدمة لمؤتمر إعادة اعمار ليبيا رؤية من منظور التنمية المستدامة ، الذي أقامه مركز البحوث والاستشارات في لفترة 1-3/2012 م ، بنغازي .
6. عثمان غنيم – ماجدة أبو زنت ، التنمية المستدامة : دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى ، 2005 م.
7. عثمان غنيم – ماجدة أبو زنت ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 م .
8. محمد كامل عارف ، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك ، مجلة عالم المعرفة ، 1989 م .

ثانياً : المراجع الانجليزية

1. Coyne.J.Christopher "The Economic Reconstruction of Iraq
<http://ssrn.com/abstract=1550867.1>.
2. Ivan Vera ,Lucille Langolois- Energy indicators for sustainable development-

Web2.aabu.edu.jo/nara/manar/suportFile/1216.
www.unhabitat.org/downloads/docs/9729_3_593658.

**الهندرة الإدارية ومعوقات تطبيقها في قطاع التعليم العام
دراسة ميدانية على إدارات مدارس التعليم العام في بلدية قمينس**

إعداد

أ/ محمود سليمان العشيبي

د/ نبيلة علي عبد الله طاهر

جامعة بنغازي- كلية التربية قمينس
قسم الإدارة التعليمية

جامعة بنغازي- كلية التربية قمينس
قسم الإدارة التعليمية

مقدمة:

إن معظم المؤسسات الصناعية سواء خدمية كانت أم عالمية أم محلية تسعى لاكتساب مزايا تنافسية تزيد من معدلات الاعتماد على التقدم المعرفي والتكنولوجي ، بل حتى تملكه والتحكم فيه، وإن نجاح واستمرارية أية مؤسسة في تحقيق أهدافها يعتمد على عدة عناصر من أهمها : الوقوف على مدى قدرتها على مواكبة التغيرات المتسارعة، والتحديات المتلاحقة والعمل على الملائمة بينها وبين التغيرات البيئية المؤثرة فيها بشكل مستمر، مما دعا إلى ظهور مفاهيم جديدة في إدارة المؤسسات، يبدأ بتخليها عن أساليبها التقليدية التي لا تتناسب مع ما تواجهه من تحديات، وتبني مفاهيم إدارية حديثة تمكن المؤسسة من التعامل مع التحديات المختلفة والتغلب عليها بمستوى أداء أفضل ، ومن أبرز هذه المفاهيم إعادة هندرة العمليات الإدارية .

لقد ظهر مفهوم الهندرة الإدارية في أمريكا خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي في القطاع الخاص أولاً ، ولاحقاً في القطاع العام ، ويعود فضل مبادرات هندرة العمليات الإدارية في قطاع التعليم إلى الدراسات التي قام بها كل من (Walker and Black,2000) ، (Davis and Mehta,1997) ، (Fisher,2001)، التي أظهرت وجود ثلاثة دوافع لتبني هذه المبادرات وهي: (إرضاء المستفيدين، وتحقيق الكفاية والمرونة) على اعتبار أنها متغيرات تؤثر في التنظيم الإداري للمؤسسة التربوية بشكل مباشر ، و في أداء الأفراد بشكل غير مباشر.(Parys & Thijs,2003,3).

وهناك مجتمعات تسعى للتقدم فهي تبحث عن العوامل التي تساعد على إعادة تشكيل العقول وممارسات الحياة ، حيث اتفق المهتمون بشؤون التعليم، وصنّاع القرار التربوي على إحداث تغييرات جوهرية شاملة في نظام التعليم ، بما يجعل الطالب أكثر قدرة على التكيف مع مجتمع المعرفة، وانعكاساته على التربية ، وعلى إعداداته لمنتج تعليمي ذي جودة عالية ، والانتقال من المستوى المحلي إلي التنافس الإقليمي والدولي ، وأصبحت الممارسات والأنماط المتبعة غير مناسبة مع الأهداف المرغوبة ، وبالتالي زادت دوافع التغيير وغدت أكثر طلباً .

وتُعدّ الهندرة الإدارية مدخلاً للإصلاح والتطوير لأنها تركز علي إعادة التصميم والتغيير الجذري للعمليات الإدارية الإستراتيجية والنظم، والسياسات والهياكل التنظيمية، بهدف تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية في المؤسسة، وزيادة رضا العملاء (القريوتي، 2000 م، 343). وحيث إن إعادة التفكير الأساسي، وإعادة التصميم الجذري للعمليات الإدارية ، وتحقيق تطوير جوهري في الأداء باستخدام تكنولوجيا المعلومات يتطلب تغيير المنهج الأساسي للعمل في مجالات السرعة والجودة والتكلفة ، وتوقعات أصحاب المصلحة والتوافق الكامل مع لمتغيرات مختلفة (Ozcelik, 2010,7) ، وأنه رغم الاهتمام بقضايا التعليم والمحاولات المتكررة للنهوض به وإصلاحه إلا أن النظام التعليمي في ليبيا لا يزال يعاني أزمة إدارية واضحة ، فهناك ما يجد من مقدرة هذا النظام على تحقيق أهدافه المنشودة، وخاصة في التعليم العام (القلاي ، 2012 م ، 18) ، إذ ترى الدراسة الحالية أنه من الضروري مسايرة الأسلوب المتبع في المجالات الإنتاجية، والاقتصادية ، للنهوض بالمؤسسات التعليمية ضمن ما هو متاح من إمكانيات ، وتطور مفهوم الإدارة المدرسية و بروز أدوار جديدة ، فهي لم تعد تقتصر علي تنفيذ المهام والمسئوليات فحسب حيث لم يعد ذلك ملائماً لمجتمع شديد التعقيد، مما يتطلب تحديد الفجوة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون وما هو مطلوب إحداثه من تغييرات .

وفي ضوء العرض السابق يعدّ تبني أسلوب الهندرة الإدارية ملائماً للبدء بالتفكير في أفضل طريقة أو كيفية يمكن أن يؤدي بها العمل المطلوب ، وكأن شيئاً لم يكن موجوداً أو ممارساً قبل ذلك، أي أن تركيز هذا التوجه منصب علي إعادة التفكير في العمليات وليس النشاط أو المهمة في حد ذاتها، بغرض تجويد الخدمة بوصفها وسيلة لتحقيق هدفه الأساسي المتمثل في العناية بمتلقي الخدمة.

أولاً: مشكلة الدراسة:-

تنطلق مشكلة الدراسة من إطار قائم علي محورين، كل محور يتناول في طبيعته عدداً من القضايا والأفكار التي تحتاج إما إلي استبصار وتأمل ، أو إلي إعادة تخطيط وتبني ، هما :

يشير تقرير المنافسة الشاملة الصادر عن المركز العالمي للتنافسية والأداء-التابع للمنتدى الاقتصادي الدولي-الذي اعتمد في تقريره على المنظومة التعليمية في ليبيا على إحصائيات سنة 2010م و ما قبلها باعتبار أن سنة 2011 م هي سنة فاصلة في تاريخ ليبيا، فقد أورد التقرير: أن ليبيا تأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة عربياً فيما يتعلق بنوعية التعليم حسب قيمة مؤشر

التنافسية العالمية ، أما نسبة الالتحاق الذي لم تظهر له أي قيمة على المؤشر بسبب عدم توفر بيانات يجعلها في المرتبة الأخيرة ، وأشار التقرير إلى أن الترتيب المتأخر الذي تحصلت عليه ليبيا يعكس أن مشاكل إدارة التعليم في ليبيا لم تعد مجرد مشاكل تقليدية ، إنما أخذت هذه المشاكل تتعقد وتتبلور تبعاً لظروف المرحلة الراهنة ، (عبد السلام القلاي، 2012 م، ص18) ، وأشارت الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة إلى أن تلبية خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومواجهة المشكلات المعقدة يتطلب تطبيق أسلوب الهندرة الإدارية في المؤسسات التعليمية وتعتبره ضرورة ملحة .

أصبحت سياسة وفلسفة التغيير حقيقة واضحة في المجتمع الليبي بعد تغيير نظامه السياسي ، وهذا التغيير طال كافة جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والإدارية ، ولكنه يفتقد إلى حقيقة رئيسية تفيد بأن كل عملية تغيير ناجحة لا بد وأن يسبقها عملية تغيير ثقافي وإداري وفق ما أشار إليه (Fralingar & Olson,2007,85) من أن العديد من الجهود الرامية إلى التغيير التنظيمي تفشل لأنها تحافظ على نفس الثقافة التنظيمية ، والعمليات الإدارية السابقة وهذا يشكل أحد الجوانب المهمة لمشكلة الدراسة الحالية.

وبناء على ما سبق فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الهندرة الإدارية ؟ وما هي معوقات تطبيقها في إدارة مدارس التعليم العام ببلدية قمينس ؟

وللوصول إلى إجابة عن هذا التساؤل كان لا بد من الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي العمليات الإدارية المطبقة داخل إدارة مدارس التعليم العام ببلدية قمينس في ظل مدخل الهندرة الإدارية ؟

ما معوقات استخدام الهندرة في تطوير العمليات الإدارية بمدارس التعليم العام ببلدية قمينس ؟

ما هي التغييرات التي يجب إحداثها كي تتمكن إدارة مدارس التعليم العام ببلدية قمينس من تطبيق مدخل الهندرة الإدارية ؟

ثانياً: أهداف الدراسة:-

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

التعرف على العمليات الإدارية المطبقة داخل إدارة مدارس التعليم العام ببلدية قمينس في ظل مدخل الهندرة الإدارية .

التعرف على معوقات استخدام الهندرة في تطوير العمليات الإدارية بمدارس التعليم العام ببلدية قمينس .

التعرف على التغييرات التي يجب إحداثها كي تتمكن إدارة مدارس التعليم العام ببلدية قمينس من تطبيق مدخل الهندرة الإدارية .

ثالثاً: أهمية الدراسة:-

تمثلت أهمية الدراسة فيما يلي:

- تتناول هذه الدراسة موضوعاً حيوياً له تأثير كبير في فاعلية المؤسسات التربوية ونجاحها في بلوغ أهدافها ، وتعد هذه الدراسة إضافة علمية جديدة لما كتب من أبحاث في هذا المجال وتعمل على تزويد المكتبة برافد جديد من المعرفة، كما تفتح آفاقاً جديدة للباحثين في هذا الإطار.

- تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على هندرة العمليات الإدارية في الإدارة المدرسية لوجود نُدرَة في الدراسات التي تطرقت إلى ذلك.

- التعريف بهندرة العمليات الإدارية كإستراتيجية جديدة للتغيير لدى صانعي القرارات وواضعي الخطط في المجال التعليمي ، وما له من تغيير سريع وإيجابي للارتقاء بالأداء الإداري في مدارس التعليم العام.

- مواكبة ومسايرة الاتجاهات التربوية الحديثة في مجال الإدارة التربوية.

رابعاً: حدود الدراسة:-

الحدود الزمنية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال العام الدراسي 2017-2018 م.

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة علي مدارس التعليم العام الواقعة ضمن بلدية قمينس.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة الحالية علي مديري ومديرات مدارس التعليم العام ببلدية قمينس .

خامساً: منهج الدراسة:-

تتبع الدراسة المنهج الوصفي، لملائمته لأهداف الدراسة ومقتضياتها حيث إن هذا المنهج لا يتوقف عند وصف الظاهرة أو المشكلة والعوامل المؤثرة فيها ، ولكنه يمتد إلى تفسير الظاهرة وتحليلها وتطويرها في ضوء الظروف الحالية (كوثر، 2013 م، 7) .

سادساً: الدراسات السابقة:-

فيما يلي عرض للدراسات السابقة التي تناولت مفهوم الهندرة ، وسوف تعرض حسب التسلسل الزمني من الأقدم للأحدث.

- دراسة الديحاني(2009 م): هدفت إلي التعرف علي رصد واقع أداء الإدارة المدرسية بمدارس دولة الكويت، ومحاولة التوصل لتصور مقترح لتطبيق مدخل الهندرة في مدارس الكويت ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع أداء الإدارة المدرسية في المدارس، وإمكانية تطبيق مدخل الهندرة في العمليات الإدارية الثلاث(إدارة المنهج، والتنمية المهنية للمعلم، وإدارة الموارد المالية)، وذلك في إطار الإدارة الذاتية للمدرسة، وتوصلت الدراسة إلي وجود معوقات في إدارة المنهج، والتنمية المهنية للمعلم، وإدارة الموارد المالية مما يستدعي تبني هيكلية المدارس.

- بينما هدفت دراسة نادية (2010 م) : إلى التعرف على درجة استخدام أسلوب الهندسة الإدارية في ممارسة العمليات الإدارية في المدارس الحكومية في محافظات الضفة الغربية ، وأجريت الدراسة علي عينة قوامها (429) من المديرين والمديرات،

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن الدرجة الكلية لاستخدام أسلوب الهندسة الإدارية في ممارسة العمليات الإدارية كانت مرتفعة جداً.

- هذا في حين هدفت دراسة سيد (2010 م) إلى تحسين جودة المنتج والخدمة التي تقدمها المؤسسة التعليمية لتناسب احتياجات ورغبات العملاء ، إلى جانب التركيز على دراسة مدخل إعادة الهندسة الإدارية ودورها في إحداث تغييرات جذرية فعالة ، لتحسين إدارة المدرسة الثانوية ورفع كفاءة مخرجاتها، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن هناك مشاكل مرتبطة بالمدير والمشاركة المجتمعية وكذلك ترتبط بعملية التخطيط وانتهت الدراسة لوضع تصميم لتفعيل استخدام الهندسة الإدارية باعتبارها مدخلاً لتحسين إدارة المدرسة الثانوية بدولة الكويت .

- كما هدفت دراسة عايض (2011 م) إلى التعرف على القيمة الاقتصادية لتطبيق إعادة الهندسة على التعليم ، ومعرفة السليبات الاقتصادية للأساليب الإدارية التقليدية ، وتوضيح مدى إسهام إعادة الهندسة في حساب خفض تكاليف التعليم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتوصل لنتائج منها : إن إدارة التربية والتعليم بالطائف تستخدم أساليب تقليدية مما أدى إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض العائد من التعليم .

- وهدفت دراسة عون (2011 م) إلى التعرف على أثر الهندرة على تطوير التعليم الجامعي ، في ضوء الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر خريجات كلية التربية بجامعة الملك سعود، والتعرف على العلاقة بين الهندرة ورضا الخريجات عن جودة مخرجات كلية التربية، وتوافقها واحتياجات سوق العمل، والتعرف على الفروق الإحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة تبعاً للمتغيرات (التخصص، الدورات التدريبية، عدد سنوات الدراسة في الجامعة، المعدل التراكمي الحالي)، والتعرف على توصيات، ومقترحات الخريجات لاستخدام الهندرة في تطوير مخرجات التعليم الجامعي .

أستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وذلك لمناسبته لأهداف وطبيعة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن الهندرة تزيد من معدل الإنتاجية وكفاءة أعضاء هيئة التدريس، وأنها تعد من المفاهيم الهامة لتطوير الأداء .

- بينما هدفت دراسة Sibhato , and Singh (2012 م) إلى تطبيق وتحليل عملية هندسة العمليات في مؤسسات التعليم العالي الأثيوبية، وتبين الأوضاع الحالية لتلك المؤسسات، وفعالية تطبيق هندسة العمليات الإدارية، كما أن الدراسة تعرض العوامل المؤدية إلى النجاح أو الفشل، وتفسر كيف تؤثر تلك العوامل على عملية هندسة العمليات الإدارية في مؤسسات التعليم العالي، وأظهرت نتائج الدراسة أن أداء المؤسسات غير فعال في عملية التواصل وتحقيق أهداف هندسة العمليات، وأن تقدم تلك المؤسسات منخفض، وأوضحت النتائج أيضاً أن أهم عوامل نجاح الإستراتيجية هو تقييم التقدم، كما أوضحت أن كلاً من عدم تدريب الموظفين والتقارير غير الواقعية التي تخفي التقدم الفعلي الاستراتيجي ، والإدارة المحبطة مع نتائج بطيئة، عدم تحديد الإدارة، وتردد الإدارة العليا في تمويل الإستراتيجية ، وعجز تكنولوجيا المعلومات عن دعم متطلبات الإستراتيجية من العوامل المؤثرة سلباً على نجاح استراتيجية هندسة العمليات الإدارية .

- وتناولت دراسة (علي - 2013 م) مدى ممارسة مدخل إعادة هندسة العمليات الإدارية في المدارس المدارة ذاتيا في سلطنة عمان ، وبيان أثر متغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة الإدارية، والتخصص، والمحافظ في استجابات مديري ومديرات المدارس، وأجريت الدراسة علي عينة قوامها (72) ، وتوصلت الدراسة إلى أن مديري ومديرات مدارس الإدارة المدرسية الذاتية يمارسون مدخل إعادة هندسة العمليات الإدارية بدرجة كبيرة.

هذا في حين هدفت دراسة (ريجان - 2014 م) إلى التعرف علي معوقات تطبيق هندسة العمليات الإدارية في المدارس الحكومية بمحافظة غزة وسبل الحد منها، وتكونت عينة الدراسة من (398) مديرا ومديرة وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: المعوقات المالية شكلت درجة معوق عالية جداً، يليه المعوقات التقنية بدرجة معوق عالية ثم المعوقات الإدارية يليها المعوقات البشرية بدرجة معوق متوسطة.

- وقد قامت ديمة في دراستها (2015 م) بالتعرف علي واقع تطبيق الهندرة في مدارس التعليم العام للبنات بمدينة أمها من وجهة نظر مديرات المدارس، وشمل مجتمع الدراسة جميع مديرات مدارس التعليم العام للبنات والبالغ عددهن (116) مديرة، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة ممارسة الهندرة لدى مديرات المدارس قد تراوحت بين المرتفعة والمتوسطة علي جميع محاور الدراسة، وان هناك فروق دالة بين متوسطات تقديرات مديرات المدارس علي محاور واقع تطبيق الهندرة ككل تعزى لمتغير التخصص، وذلك لصالح تخصص العلوم الطبيعية.

- دراسة (نايفة -2017 م) هدفت إلى التعرف علي درجة ممارسة العمليات الإدارية في كليات جامعة تشرين ، وفق مدخل إعادة هندسة العمليات الإدارية من وجهة نظر العاملين فيها من أعضاء الهيئة التعليمية، والتعرف على الفروق في درجة ممارسة العمليات الإدارية تبعاً للمتغيرات (الكلية ، نوع العمل، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية)، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في استخدام مدخل إعادة هندسة العمليات الإدارية تبعاً لمتغير الخبرة، مع وجود فروق تبعاً لمتغير نوع العمل لصالح العمل الإداري، و متغير المؤهل العلمي لصالح ذوي المؤهل الأعلى.

التعليق علي الدراسات السابقة:

يتضح من خلال العرض السابق أنه يمكن استخلاص بعض التوجهات الفكرية التي تتفق فيها الدراسة الحالية مع تلك الدراسات ، كما يلي:

اختفاء النظرة التقليدية للمدرسة ، باعتبارها تعمل بمعزل عن المجتمع المحلي ، بل أصبحت المدرسة مؤسسة منفتحة علي المجتمع من خلال قياداتها التربوية مع الرغبة في التجديد باستخدام مداخل إدارية جديدة .

اتفقت في عنصر التقليدية بمقاومة الإدارة المدرسية ومديريها للتغيير بأي تقنية جديدة مع تمسك الأغلبية بالتوقف عن التطوير. نتيجة لعدم التخطيط وتعثر العمليات وتضيق الأهداف، ويصبح تعامل المدرء بأسلوب الفعل ورد الفعل، بدلا من التعامل بمنهجية علمية ورؤية مستقبلية واضحة.

بينما هناك بعض الأمور تختلف فيها الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هدفت الدراسة الحالية إلى الربط بين الهندرة الإدارية بوصفها مفهوماً ومدى استيعاب مدراء مدارس التعليم العام ببلدية قمينس لآليات التغيير اللازمة لتطبيق هذا المدخل.

التعرف على معوقات تطبيق الهندرة الإدارية في إدارة هذه المدارس. التعرف على التغيرات التي يجب إحداثها في المدرسة كي تتمكن إدارة المدرسة في التعليم العام من تطبيق الهندرة كمدخل للإصلاح والتغيير.

كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فيما يلي: التعرف على الإطار المفاهيمي لمدخل هندرة العمليات الإدارية، وتكوين تصور عام عن المفهوم، المبادئ، الخصائص، الأهداف، ملامح التطبيق في المؤسسات التعليمية.

تصميم أداة جمع البيانات في الدراسة الميدانية مع تحديد المفردات والأبعاد، و تفسير نتائج الدراسة .

سابعاً: مصطلحات الدراسة:-

تعريف الهندرة الإدارية :

يقصد به: "إعادة تصميم عمليات وإجراءات العمل الرئيسية و الإستراتيجية بشكل جذري دون التقييد بأي افتراضات تتعلق بالوضع الحالي ويهدف إلى تحسين معدلات الأداء، بحيث يشمل التحسين خفض التكلفة وتحسين نوعية الخدمات وسرعة انجاز الأعمال ورضا الطلاب علي مستوى الخدمة المقدمة لهم" (ساعاتي: 2006 م :46)

"وهي وسيلة إدارية منهجية تقوم علي إعادة البناء التنظيمي من جذوره، وتعتمد على إعادة هيكلة وتصميم العمليات الأساسية، بهدف تطوير جوهرى وطموح في أداء المؤسسات يكفل سرعة الأداء وتخفيض التكلفة وجودة المنتج". (سلطان، 2001 م، 36).

التعريف الإجرائي للمهندرة الإدارية:

هي مدخل جديد لإحداث تغيير جذري مقصود بأسلوب علمي في العمليات الإدارية لإدارة مدارس التعليم العام ببلدية قمينس ، التي تعد أساسية لقيام إدارة المدرسة بمهامها من تخطيط وتنظيم واتصال واتخاذ القرار، للحصول علي منتج تعليمي يتمتع بجودة عالية ، مع إمكانية تسيير العمل بسهولة ويسر.

تعريف معوقات الهندرة الإدارية :

يقصد بها " جميع العوائق المالية والإدارية ، والفنية، والاجتماعية، والشخصية ، التي تعوق المسؤول عن تحقيق أهداف برامجه الإدارية، التي تساعد عمليتي التعليم والتعلم وتطويرهما". (المغدي، 1997 م :65) .

أما التعريف الإجرائي لمعوقات الهندرة الإدارية:

هي كل العوامل الإدارية والتقنية والبشرية والتنظيمية والمالية ، التي تحول دون تطبيق مدخل هندرة العمليات الإدارية المستخدمة من قبل مديري مدارس التعليم العام ببلدية قمينس .

ثامناً: الإطار النظري :-

تعد الهندرة من المداخل الإدارية الحديثة التي استعانت بها المؤسسات الإدارية ، لتحسين أدائها في التسعينيات من القرن العشرين، وقد تناولتها الأدبيات بمسميات مختلفة منها: إعادة هندسة العمليات الإدارية، الهندرة، إعادة هندسة نظم العمل، إعادة الهيكلة، هندسة التغيير، والثورة الإدارية المضادة.

وعلى الرغم من اختلاف هذه المصطلحات إلا أنها تدور حول معنى واحد وهو التغيير الجذري للمؤسسة في ظل التحديات والتغيرات البيئية للحصول على أفضل النتائج .

1- مفهوم هندرة العمليات الإدارية:

تعتبر إعادة هندرة العمليات الإدارية من الأساليب المعاصرة في الإدارة والابتكار، التي ظهرت لتكامل الجودة وتضيف إليها تحسينات هائلة في الأداء، وقد سعت العديد من المؤسسات ومنها المؤسسات التعليمية إلى الاستفادة منها في خفض تكاليفها ومجارة عوامل المنافسة المحيطة بها.

إن مفهوم هندرة العمليات الإدارية تناولته العديد من الأدبيات برؤى مختلفة فقد عرّف بأنه: إعادة التفكير المبدئي والأساسي وإعادة تصميم العمليات الإدارية بصفة جذرية، بهدف تحقيق تحسينات جوهرية فائقة وليست هامشية تدريجية في معايير الأداء الحاسمة مثل: التكلفة، والجودة، والخدمة، والسرعة (ديسلر: 2003 م: 312).

وتعد هندرة العمليات الإدارية وسيلة إدارية منهجية تقوم على إعادة البناء التنظيمي من جذوره، وتعتمد على إعادة هيكلة وتصميم العمليات الإدارية لتحقيق تطوير جوهري وطموح في الأداء التنظيمي يكفل تحقيق سرعة الأداء، وتخفيض التكلفة، وجودة المنتج والابتداء من نقطة الصفر، والتركيز على حاجة العميل (فاتن: 2001، 39 م).

ويرى (ريموند مانجانيلي) أن الهندرة : تعنى إعادة التصميم الجذري والسريع للعمليات الإستراتيجية ذات القيمة المضافة للنظم والسياسات والبيئة التنظيمية المساندة بهدف تحسين وزيادة الكفاءة والإنتاجية. (ريموند ، مارك : 1992، 12 م)

أما على المستوى المدرسي فإن الهندرة هي عملية تغيير تحدث على مستوى الإدارة باتجاه الإدارة الذاتية للمدرسة، ومشاركة الأهل، والطلاب، والمعلمين والإداريين باتخاذ القرارات التي تتصل بالمدرسة ، بمعنى محاولة التوسع في التفويض اللامركزي وتخفيض الهيكل البيروقراطي وتوزيع السلطة على المدرسين والطلاب والآباء (سمية: 200، 38 م).

ويرى (فؤاد حلمي) بأن الهندرة : إطار منهجي يقوم على إعادة البناء والتنظيم للمدرسة من الجذور، ويقوم على إعادة هيكلة وتصميم العمليات الإدارية ، والقيم والافتراضات المساندة للعمل القائم بشكل غير تقليدي ، بهدف تحسين جذري وسريع في المدرسة يكفل سرعة الإنجاز وتخفيض التكلفة، وتحقيق جودة المنتج التعليمي.(فؤاد:241، 2003 م)

وفي ضوء ما سبق من تعريفات يمكن القول إن الهندرة في الإدارة التعليمية تتضمن الأبعاد التالية:

- إعادة هيكلة المعلومات للحصول على نقلة نوعية في الهيكلة كمنهجية لتغيير المدرسة.
- العمليات التعليمية هي العمليات الإستراتيجية وذات القيمة المضافة للعميل والواجب أن يتناولها جهد الهندرة ، بالإضافة إلى المكونات الإدارية والتنظيمية والتعليمية ذات الصلة بهذه العمليات.

وتتم الهندرة باتجاهين: الأول: فكري ويقوم على الافتراضات القائمة والبحث عن افتراضات مغايرة، والثاني: عملي يقوم على الاستفادة من التقنية الآلية الحديثة .

- الأهمية الكبيرة لتكنولوجيا الأداء.

2- أهداف وفوائد التغيير باستخدام مدخل الهندرة:

لا بد من أن يتم تحديد الأهداف بوضوح حتى تتمكن من الاستفادة من الهندرة في تطوير أية منظمة، وفي الغالب يتمثل الهدف الرئيسي للمنظمة من وراء إتباع مدخل الهندرة في تحسين معدلات الأداء المهمة، التكلفة، الجودة، الخدمة وسرعة إنجاز العمل .

كما أن هناك مجموعة من الأهداف الفرعية تسعى المنظمات لتحقيقها وتمثل في المنافسة وتحسين قدرة المنظمة على الاستجابة الكلية لمتطلبات العملاء، و زيادة الإنتاجية، وتخفيض نسبة المعيب. كما تعمل الهندرة على تحقيق جملة من الأهداف وذلك على النحو التالي:

- تحقيق تغيير جذري في الأداء: ويتمثل ذلك في تغيير أسلوب وأدوات العمل والنتائج من خلال تمكين العاملين من تصميم العمل والقيام به وفق احتياجات العملاء وأهداف المنظمة.

- التركيز على العملاء: توجيه المنظمة إلى التركيز على العملاء من خلال تحديد احتياجاتهم والعمل على تحقيق رغباتهم، بحيث يتم إعادة بناء العمليات لتحقيق هذا الغرض.

- تمكين المنظمة من القيام بأعمالها بسرعة عالية من خلال توفير المعلومات المطلوبة، لاتخاذ القرارات وتسهيل عملية الحصول عليها.

- الجودة: تحسين جودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها المنظمة لتناسب مع احتياجات ورغبات العملاء.

- تخفيض التكلفة: من خلال إلغاء العمليات غير الضرورية والتركيز على العمليات ذات القيمة المضافة.

- التفوق على المنافسين: تساعد الهندرة الإدارية المنظمة في التفوق على المنظمات المنافسة التي قد لا يصعب اللحاق بها، ولكن يصعب التفوق عليها. (عطا الله: 2008 م)
 - تشجيع روح الابتكار والتجديد لدى العمالة.
 - التخلص من الروتين القديم وأسلوب العمل الجامد والتحول إلى الحرية والمرونة.
 - إحداث التكامل والترابط بين مكونات العمل الواحد.
 - زيادة الرضا الوظيفي عند العمل.
 - تبسيط الهيكل التنظيمي (Raymond, L:1998).
- وتؤكد الأدبيات أن تطبيق مدخل الهندرة بركائزه وخصائصه وأهدافه على المنظمات يؤدي إلى تحقيق استراتيجية متكاملة ، لتطوير أداء هذه المنظمات على نحو صحيح، مما يساعد في الحفاظ على الوقت والجهد والمال ، وهذا ما يؤدي إلى اشتراك المنظمات في عدة سمات نابعة من تطبيق مدخل الهندرة الإدارية، وأول ما تأخذه الهندرة الإدارية في الاعتبار هو العمليات الإدارية الإستراتيجية ذات القيمة المضافة، وتغيير معايير الترقى في الأداء ، ورضا متلقي الخدمة يعد ملمحاً بارزاً في المنظمة المعاد هندرتها(شاكرا: 2002 م).
- كما أن تطبيق الهندرة الإدارية تمد التنظيمات الإدارية بمزايا متعددة تساعد على تحقيق التطوير التنظيمي، فتطبيق الهندرة الإدارية داخل المؤسسات التعليمية، يمدّها بفوائد تؤدي إلى تطوير الأداء فيها، وتتمثل هذه الفوائد في الآتي:
- توفر الهندرة الإدارية تقنياً للأداء يقوم على القياس عن سد الفجوات والتحسين المستمر للجودة، وذلك عبر أساليب وآليات عملية مثل: عمليات هندسة الأداء البشري، واستخدام الأساليب الكمية وكذلك إحداث تغييرات جذرية في نظام الإدارة التعليمية والقيم التنظيمية في أداء العمليات، بل في مفهوم التعليم ذاته.
 - تعمل الهندرة الإدارية على إثراء وتطوير دور القيادات الإدارية في المؤسسات التعليمية ، وتمكين العاملين بإتاحة درجة مناسبة من حرية التصرف والمبادأة، فتوكل إليهم مهام يؤديها بدرجة من الاستقلالية مع مسؤولياتهم عن النتائج، مع التركيز على العاملين الذين يمارسون عمليات ترتبط مباشرة بخدمة الطلاب. (راوية : 2000 م) .
 - تقوم الهندرة الإدارية على التحديد الواضح لأهداف واستراتيجيات الإدارة التعليمية وإعادة التفكير في الوضع الحالي، التعرف على عمليات القيم المضافة، العمليات المساندة، حشد البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة، والاستخدام المناسب للأدوات الإدارية للتأكد من دقة المعلومات.
 - تحويل الأعمال من مهام مركبة إلى مهام بسيطة، بحيث يترتب عليها مسؤولية مشتركة بين أعضاء فريق العمل.
 - تعمل الهندرة على تغيير الثقافة التنظيمية السائدة، بحيث يصبح الأداء الجيد والاهتمام بالعملاء من أولويات العمل الإداري. (موسى : 183: 2008 م) .

مما سبق يتضح أن الهندرة الإدارية تؤدي إلى خلق تغييرات جذرية في المنظمة التعليمية سواء في نمط العمل أو الوظائف والعلاقات أو في الثقافة التنظيمية، إلا أن تغيير الأخير أمر في غاية الصعوبة، لأن عملية التغيير هذه قد تقابل بالمقاومة والرفض لذلك يتطلب تطبيق هذا المدخل الإداري التوظيف بشكل فاعل وتوفير التكنولوجيا المادية وتكنولوجيا المعلومات، وهناك أهمية لاختبار تأثير هذا التغيير على مقدم الخدمة الإدارية، إذ أن المضمون المؤسسي للإدارة يتطلب تحليل المدى الذي يمكن من خلاله استخدام الهندرة الإدارية كأداة إدارية فعالة، لتمكين المستفيدين من الخدمات التعليمية بطريقة مباشرة، وأن ينظر إلى العميل كجزء لا يتجزأ من المجال الواسع لإستراتيجية المستهلك المتضمنة بالتطبيق.

3- مبادئ الهندرة في إدارة التعليم

يتطلب تحقيق الهندرة مجموعة من المبادئ لها علاقة بكيفية أداء العمل ومنها:

- سيادة القيم الإنتاجية في المؤسسة التعليمية، ويتطلب ذلك تحول القيم السائدة في الثقافة التنظيمية إلى قيم إنتاجية.
- التركيز على التوجه كعمل أساسي للمدير، أي يتحول المدراء من مجرد الإشراف العام على أداء العمل إلى موجهين، إذ يكونون بالقرب من مواقع العمل نفسه.
- الدمج الوظيفي، يتم دمج عدة وظائف في وظيفة واحدة، ومن مزايا هذا المبدأ سهولة توزيع أعباء العمل ومسؤولياته على الأفراد، وتحسين مستوى مراقبة أدائهم، والتخلص من كثرة الأخطاء، وإعادة العمل الناتج عن تعدد الإدارات الوظيفية، مما يساعد على سرعة إنجاز العمل داخل المنظومة التعليمية، وما يساهم في منح الصلاحيات الكاملة لأداء العمليات الإدارية واكتشاف الأساليب الجديدة والمبتكرة والإبداع في بيئة العمل.
- وجود توازن بين الأنشطة والإجراءات، وذلك من خلال دعم التدريب لعمليات التغيير، ووضع رؤية النظام التعليمي، وتحفيز العاملين لقبول التغييرات، وإعداد خطة تشمل العمليات الإدارية المراد إعادة هندستها.
- إنجاز العمل في الوحدات التنظيمية المناسبة مما يساعد على تخفيض وقت العمل وتكلفة أدائه، كما يقضى على الحوافز التنظيمية بين الإدارات المختلفة ويدعم روح التعاون.
- اتخاذ القرار مهمة المسؤول، يؤكد هذا المبدأ على إمكانية عدم لجوء المعلم أو العاملين داخل المدرسة في إحدى مراحل العمل إلى المدير للحصول على قرار منه بشأن هذا العمل، وإنما يصبح هو المسؤول عن اتخاذ القرار بنفسه، وهنا يساعد على تحسين مستوى الخدمة المقدمة. (سلامة : 2007 م).

4- مجالات إعادة هندرة العمليات في إدارة التعليم:

تشير الكتابات التربوية إلى أن المنهج والمعلمين والميزانية، هي من أكثر الجوانب الأساسية في إدارة التعليم، خاصة عند تناول المدرسة منفردة بالتغيير باعتبارها وحدة قائمة بذاتها، لذا فإن عملية إدارة المنهج والتنمية المهنية للمعلم، وإدارة الموارد المالية الخاصة بالمدرسة، تمثل أكثر العمليات الإدارية جوهرية في تحقيق وظيفة المدرسة من جهة ورضا الطالب وأسرته من جهة أخرى

(Diane: Ravitch1997)، بالإضافة إلى النقد الشديد الموجه لهذه العمليات واعتبارها عمليات مختلة في كثير من المجتمعات من جهة ثالثة، ومن ثم تمثل هذه العمليات الثلاث فرصة لتناولها بالتغيير باستخدام مدخل الهندرة ، وتأخذ الهندرة في الإدارة التعليمية عدة صيغ تتمثل في الآتي:

إعادة هيكلة إدارة الموارد المالية ، مع تطبيق نظام الإدارة الذاتية للمدرسة، والمشاركة في إدارة المدرسة، حدوث تغييرين من جوهرين بالمدراس تمثلا في: مركزية المنهج من جهة، وأساليب التنمية المهنية من جهة أخرى، ومع كل هذه التغييرات اقتضى الأمر إحداث مجموعة من التغييرات في الجانب المالي بالمدرسة منها:

إعادة التفكير الأساسي بشأن وظيفة أمين صندوق المدرسة، وتمثل في السعي إلى تحصيل هذه الوظيفة أدواراً جديدة غير ما عرف عنها سابقاً ، حيث تطورت هذه الوظيفة من مستوى الموظف المالي الإداري إلى مستوى مدير أعمال المدرسة ، فهو الآن وعلى النقيض مما سبق في الماضي يكون على وعي كامل ببيئة التعلم، ويعرف الأسلوب الأفضل لتوفير الموارد المدرسية، وله القدرة على التأثير الفعال في مستوى الإدارة العليا.

التحول الجذري في افتراضات الميزانية المدرسية، مع متطلبات الإصلاح المدرسي التي تفرضها الحياة المعاصرة تم اللجوء إلى مصادر بديلة للتمويل المدرسي، وعليه ظهر ما يسمى بالميزانية المرتكزة على المدرسة، وهذه الميزانية تسعى لتحقيق هدفين في وقت واحد، يتعلق الأول بتحرير الجهود المدرسية المبذولة من أجل زيادة الفاعلية والتحسين المتواصل للمعلمين ، والثاني يتعلق بتشجيع الإحلال التدريجي لمصادر التمويل المحلية عوضاً عن التمويل المركزي الذي يعاني أزمة خانقة، وتتجه إدارة التمويل اليوم اتجاهاً مغايراً لما سبق حيث تنحو منحاً مستقبلياً استراتيجياً يتجاوز حدود تلبية الاحتياجات الراهنة لتسيير عمليات تنفيذ الهندرة الإدارية إلى الأرحب ، تستوعب ما يطرأ من تغييرات تفرضها التطورات التكنولوجية وحركة المجتمع والنمو الاقتصادي.(**الديجاني: 2009 م**)

إعادة هيكلة مداخل وطرق أداء مدير المدرسة، وتمثل في إعادة هيكلة أداء مدير المدرسة، وكذلك هيكلة قدرته على تحديث وتطوير البنية التنظيمية لإدارة المدرسة، والعمل على تقوية الاتصال بين المدرسة والبيئة المحيطة، ويتطلب ذلك العمل على تغيير الأدوار حتى لا يحكم على مجهودات إعادة الهندسة بالفشل ، هذا بالإضافة إلى ضرورة هندرة عمليات الإدارة في استخدام استراتيجيات جديدة في إدارة المدرسة وهو نمط القيادة الإستراتيجية التي تمثل نموذجاً سلوكياً يسعى إلى كسب ثقة العاملين في المدرسة، وتأييدهم ومعاونتهم في تذليل الصعوبات، وإستراتيجية التغيير تحقق ثلاثة أهداف هي: تنمية الثقافة المهنية للمعلمين بالمدرسة، وتعزيز قدرتهم على النقد والتخطيط الإداري، ودعم النمو المهني للعاملين في المدرسة وتدعيم العمل الجماعي الذي يهدف إلى تقليل التكلفة ويرضي الطلاب.

إعادة هيكلة إدارة المنهج، تختص إدارة المنهج بكيفية اختيار أصحاب القوة النهائية في المدرسة ممثلين في مجلس إدارتها ومديرها، الذين يفوضون ضبط أحوال المنهج إلى أفراد آخرين مثل منسقي المنهج ورؤساء الأقسام، وتشتمل عملية إدارة المنهج ثلاثة أبعاد هي:

التخطيط للمناهج: هو عبارة عن بناء هيكل المنهج في المدرسة ليقابل المطالب القانونية من جهة واحتياجات الطالب من جهة أخرى، بالإضافة إلى دمج نظام القيم الثقافية الخاصة بالمدرسة علاوة على مهارات المعلمين.

تنفيذ وتوصيل المنهج: يعني أن تقوم إدارة المدرسة بتنسيق الكيفية التي يدرس بها المنهج، أي وضعه في الجدول الدراسي بالمدرسة بشكل يومي أو في ساعات معينة على مر الأسبوع، والأماكن المخصصة في المدرسة للتدريس، ويحدد المعلم الطرائق والمصادر الملائم استخدامها للمنهج بالإضافة إلى الأهداف والأغراض.

تقويم المنهج: يعبر عن مدى استجابة الطلاب للمناهج، أي مدى اكتسابهم للمعلومة، وما هي دوافعهم واتجاهاتهم؟ ولا يتحقق ما سبق ذكره في فراغ وإنما يأتي بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات ومنجزات مجتمع المعرفة، وما لهما من تأثيرات على منهج التعليم وكيفية تنفيذه، ومن ذلك ما يأتي:

إعادة التفكير الأساسي بشأن تنفيذ المنهج: ويتوقع أن يتم ذلك من خلال الولوج إلى قواعد البيانات والمعلومات، واستخدام الفيديو والفيلم في الفصل الدراسي، والتعامل مع الواقع الافتراضي واستخدام الكتاب الإلكتروني، واستخدام الحاسبات القابلة للتنقل وظهور المدنية القائمة على الاتصالات والروابط الكلية، والتمكن من الطباعة والمهارات الرقمية واستخدام أنماط جديدة للتدريس.

اختراع دور ميسر للتدريس: وترتبط إدارة المنهج بإدخال صيغة جديدة في التعليم والتعلم تتمثل فيما يعرف بمعاوني أو ميسري التدريس، وتشمل العديد من تصميمات المدارس على مواضع لواحد أو من ثلاثة إلى أربعة فرق يعملون لبعض الوقت في تصميمات التكنولوجيا المكثفة كما في نموذج مدرسة البيت الدراسي، ونسق الاتصال التكنولوجي.

اختراع دور منسقي الموضوع: مع كل التحديات والتغيرات المؤثرة على تسيير المنهج، بدأت تبرز الحاجة إلى اختراع دور جديد في المدرسة يكون حلقة اتصال بين المعلمين وبعضهم البعض وبين إدارة المدرسة من جهة أخرى.

منهج المستويات متباينة القدرات في مدارس هونج كونج: نبعث الفكرة الرئيسية لهذا المنهج من أن المنهج المقدم بمدارس الطلاب العاديين قائم على المعرفة المتمثلة في الكتاب المدرسي، في حين أن المنهج المقدم بمدارس ذوي الاحتياجات الخاصة قائم على المداخل السيكلوجية والديناميكية النفسية، وعليه تمت إعادة التفكير بشكل أساسي في المنهج الملائم للطلاب متبايني القدرات (عاديين)، وذوي الاحتياجات الخاصة، فيما يسمى بالمدارس والفصول الشاملة، ووفقاً لذلك يمكن للمعلمين الذين يسمون معلمي خط المواجهة تحقيق مجموعة من المعايير الدنيا، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لمبادرة مهنية تحقق التلاؤم مع

ظروف كل مدرسة. (الديحاني: 14: 2009 م)

إعادة هيكلة التنمية المهنية للمعلم:

وتتطلب إعادة هيكلة التنمية المهنية للمعلم مراعاة الاعتبارات التالية:

إعادة اختراع المدرسة كمنظمة تعلم: آن الأوان لاستعادة التعلم من أجل المهنة وبشكل خاص إعادة اختراع المدارس كمنظمة للتعلم، وكذلك إعادة هيكلة عملياتهم وهيكلهم من أجل التعلم الدائم، ومن المفيد هنا أن تحدد المدرسة المرحلة التي تمر بها في دورة حياة نموها سواء كانت مرحلة البدء أو النمو أو النضج أو الانحسار، وذلك بالاستعانة بمدى عريض من المعلومات المتاحة حول الموارد المدرسية والأفراد وفرق العمل، وبناء عليه تحدد النمط الملائم لأعضاء المدرسة والمشاركين في أعمالها، ويتوازي هذا مع استخدام استراتيجيات متنوعة للتدريس والتعلم بناء على المعرفة بالمهارات والقدرات والنتائج السابقة.

تحدي افتراضات التدريب التقليدي عبر شبكات المعلمين في كولومبيا، وتقوم فكرته على تحدي الافتراض القائم عليه التدريب التقليدي، والقائل بأن أهل المعرفة والخبرة هم وحدهم الذين يملكون الحقيقة، ومن ثم يحددون ويخططون برامج تدريب المعلمين، وينفذونها بدون مشاركة المعلمين، وتولدت فكرة هذه الشبكات من خلال إعادة التفكير الأساسي في احتياجات المعلم، فهؤلاء المعلمون يحتاجون إلى إجابات عن تساؤلاتهم على نحو آني، فهم لا يستطيعون الانتظار. (مارياييلارا أوندا: 412: 2002م).

5 - مراحل تطبيق مدخل إعادة الهندسة الإدارية:

تعددت الرؤى في تحديد مراحل تطبيق هندرة العمليات الإدارية، وباستقراء التصنيفات أو التقسيمات لمراحل عملية الهندرة في إدارة المنظمات المختلفة يمكن تبني المراحل التالية:

مرحلة الإعداد والتحضير:

يتم في هذه المرحلة الحشد والاستعداد والتهيئة للأفراد الذين سيقع عليهم عبء عملية الهندرة الإدارية وتتضمن هذه المرحلة الخطوات التالية:

الإحساس بالمشكلة والإيمان بضرورة التغيير.

القناعة بأسلوب الهندرة والإيمان بفاعليتها كأداة لإعادة البناء التنظيمي.

اتخاذ القرار بتطبيق أسلوب الهندرة في إدارة المؤسسة.

رسم رسالة المؤسسة وتقوم هذه الخطوة على إيضاح وتحديد استراتيجية المنظمة وتتضمن رسالتين هما: بيان الحاجة الملحة للتغيير في الثقافة السائدة، وبيان التصور العام.

تحديد الأهداف المراد تحقيقها بوضوح.

تحديد تقنية المعلومات اللازمة لتطبيق مشروع الهندرة.

- إعداد الجدول الزمني للعمل.

مرحلة التحديد:

يتم في هذه المرحلة إعداد البنية التنظيمية والإدارية لهندرة العمل الإداري في المؤسسة من خلال: تحديد الزبائن واحتياجاتهم والعلاقات اللازمة لذلك، وتحديد الأداء المطلوب وفقاً لمعايير معينة، وكذلك تحديد الجهات التي تتعامل معها المؤسسة والعناصر المتفاعلة داخلها (العاملين) والمنتجات أو الخدمات المقدمة، والمعلومات وأي جزء من ثقافة المؤسسة يتسم بالديمومة، بالإضافة إلى تحديد الأولويات وهي من أصعب المهام التي تواجه فريق الهندرة الإدارية لأنها مرتبطة برسالة وأهداف المؤسسة ككل وبموافقة الإدارة العليا والموارد المتاحة وصعوبة تنفيذ المشروع أو سهولته، وذلك يفرض على إدارة المؤسسة الرغبة في التغيير العمل على تطوير النموذج بهدف تلبية الاحتياجات وتحديد العمليات الإستراتيجية ذات القيمة المضافة (بلال: 2: 2009 م).

مرحلة التصور:

تهدف هذه المرحلة إلى تكوين رؤية كفيلة بتحقيق الإنجاز المرغوب، وتقع هذه المرحلة بين الفكرة المجردة والتصميم العملي، وتشمل هذه المرحلة فهم بنية العمليات الإدارية المطلوب تغييرها حتى يتم تحديد الأنشطة المطلوب القيام بها وتحديد خطوات تنفيذها، مع التركيز على الأنشطة ذات القيم المضافة ومن ثم تقدير الفرصة وتقييم البدائل الممكنة للتغيير، ويكون ذلك على نحو يسمح بالدمج بين التصورات الفرعية والتوصل إلى رؤية متكاملة.

مرحلة الحل:

تنقسم هذه المرحلة إلى جزئيين: أولاهما: الحصول على التصميم الفني لتطبيق التصورات وثانيهما: عمل التصميم الاجتماعي. التصميم الفني يتجلى في تحديد مواصفات التكنولوجيا والمعايير والإجراءات والنظم ووسائل السيطرة المستخدمة في الهندرة الإدارية، ويتضمن هذا الجزء بالنسبة للمؤسسة المهام التالية:

- تحديد العلاقات بين مكونات العمل الإداري كافة وجمع المعلومات الكافية منها.
 - خلق نوع من المرونة في الأداء.
 - التركيز على المعلومات الضرورية التي تساهم في إحداث التغيير المطلوب في الثقافة التنظيمية للمؤسسة.
 - توظيف التكنولوجيا الحديثة في العمل الإداري.
- أما التصميم الاجتماعي فهو يتجلى في تحديد الأبعاد النفسية والإنسانية لمشروع الهندرة الإدارية، ويتضمن هذا الجزء المهام التالية:

- التمكين الإداري للعاملين في المؤسسة.
- بناء الهيكل التنظيمي والإداري الملائم لطبيعة إعادة الهندسة.
- رسم الحدود التنظيمية للعمليات الإدارية.
- تحديد المسارات الوظيفية بحيث يكون احتلال أي موقع على الخريطة التنظيمية معتمداً على المهارة والخبرة.

مرحلة التطبيق:

تتضمن هذه المرحلة خطوتين يتوقف عليهما تغيير الثقافة التنظيمية السائدة والمعيقة لتطور إدارة المؤسسة وهما:

- **خطوة التحول:** مشروع إعادة الهندسة وما تتضمنه من خطوات عملية.

- **خطوة التطبيق:** ويتم فيها المشروع بتنفيذ الخطوات المتفق عليها والبدء من الصفر، ولا بد من أن يتخللها عمليات

مراجعة ومعاينة ومن ثم التقييم والتقييم. (أحمد: 2003 م)

وعليه فإن منهجية التطبيق هي عامل أساسي لنجاح مشروع الهندرة الإدارية، لذلك يجب على المؤسسة التعليمية أن تختار المنهجية التي تناسب الإمكانيات المتاحة والظروف البيئية المحيطة.

6- تجارب بعض الدول في تطبيق مدخل إعادة هندسة العمليات الإدارية:

إن تطبيق هندرة العمليات الإدارية في منظومة التعليم، يعني تحولات جذرية في بيئة وطرق العمل والأدوار الإدارية الوظيفية، وقد تزايد الاهتمام العالمي بموضوع الهندرة في التعليم، وقد ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات في دعم وتفعيل عمليات إعادة الهندرة في الكثير من المنظمات المعاصرة في البلدان المتقدمة.

وفيما يلي عرض موجز لبعض التجارب التي حققت نجاحاً في مجال هندرة العمليات الإدارية، وإمكانية الاستفادة منها في مجال إدارة التعليم .

تجربة جامعة شيفلد في بريطانيا (Andrew: 2014):

أجريت دراسة حالة عملية لإعادة هندسة الطلبة في مكتب خريجي الجامعة، وهو أحد أقسام الإدارة المركزية، تحدثت عن خبرتها في إعادة الهندسة حيث قامت بإعادة بناء ودعم إداري على مستوى الطلاب حيث كان هذا التغيير استجابة لأمرين: ضرورة الموازنة وتقاعد عدد من كبار الموظفين، وذلك بهدف الحفاظ على تطوير نظام إداري كفؤ ودعمه بحيث يعمل بمستوى ثابت داخل الجامعة، إذ عملت على إعادة التنظيم وجعل جميع الخدمات الإدارية مركزية ولا سيما تلك المتعلقة بالطلاب قيد التخرج، لأن عملهم سابقاً كان من عدة مكاتب وبشكل فردي كما عملت على تجميع خطوط العمل وتقليص حجم العمالة، وتأسيس خدمة تركز على الزبون وتستجيب لحاجات الدوائر الأكاديمية لأنها استراتيجية ومدخل عملي بالكامل، تركز العمل على مراجعة شاملة للهيكل الإدارية، وإلقاء نظرة خارجية تركز على الاهتمام بالزبون وتأكيد داخلي على أهمية تدريب وتطوير العاملين بصورة نوعية.

وقد ذكرت الجامعة أنه تم توفير التمويل الجديد وترتيبات الرسوم الدراسية للطلاب قيد التخرج، وتم استشارة العملاء، وتقديم تغذية عكسية وتم تطبيق التجربة وبعد شهر وجدت تجاوباً من الجميع، وتم إنشاء مجموعة استشارية وأكدت الجامعة أهميتها التي تهدف إلى توفير خدمة تضيف قيمة نوعية، وتم أيضاً تطوير خط تقارير معلوماتي في الإدارة يعتمد على نظام تسجيل مركزي صمم خصيصاً للاستخدام من قبل الدوائر الأكاديمية، بقصد مساعدتهم في الاستخدام الأمثل للنظام المركزي، وتجنب

تكرار الجهد كما تم تدريب العاملين وتطويرهم ، وتم وضع توصيف لكل وظيفة وتم تشكيل فريق عمل جديد يركز على تكامل الأعضاء ، ومن خلال التقييم تحقق رضا الزبائن خلال ستة شهور من التطبيق وتم تحقيق قيمة للعملية الإدارية وتمكين العاملين، وأوصوا بتطبيقها لما حققته من فوائد في تحسين الخدمات، ونيل رضا الزبائن ورفع معنوياتهم ودافعتهم بشكل كبير.

تجربة جامعة دي بول في الولايات المتحدة الأمريكية:

جامعة دي بول في شيكاغو هي ثاني أكبر جامعة كاثوليكية في أمريكا، يبلغ عدد طلابها ستة عشر ألفاً، قامت بإعادة التفكير في عملياتها الإدارية لكي تركز على عميلها الرئيسي وهو الطالب، فأنشاء تواجد الطالب بالجامعة فإنه يتعامل مع العديد من الأقسام غير التعليمية وهي الأقسام مثل: التسجيل وتقديم العون للطلاب والتوظيف بعد التخرج وعلاقات الجامعة مع خريجيها السابقين والتطوير، وغيرها من الأقسام وكانت الاتصالات بين الطالب وهذه الأقسام تأخذ طابع العمليات المستقلة غير المتكاملة في هذه الجامعة وفي غيرها من الجامعات.

وكل ذلك أدى إلى غياب سبل الإبقاء على علاقات تتسم بالثبات والاستمرارية بين الجامعة وطلابها وخريجها، وكان من الصعب إيجاد رابطة قوية بين الجامعة وطلابها بعد التخرج، كما هو من الصعب أيضاً على جامعي الأموال للجامعات تحديد الفرص المستقبلية المتوقعة للخريجين في غياب المعلومات الكافية عن خلفيات هؤلاء الخريجين.

لذا بدأت جامعة دي بول بعمل نظام للتعامل مع الطالب باستخدام الحاسب الآلي من خلال برنامج معد للتعامل مع الطالب، بحيث صار الطالب يتعامل مع موظف واحد فقط ينجز كل الإجراءات الإدارية في أسرع وقت، فمثلاً كانت عملية تسجيل الطالب تستغرق ثلاث ساعات على الأقل، فأصبحت بعد هذا التغيير تستغرق دقائق معدودة، مع إمكانية أن تتم عملية التسجيل والطالب متواجد في منزله.

كما قامت الجامعة بعمل قاعدة بيانات تمد المؤسسات في سوق العمل بمعلومات عن خريجها، كما تتلقى طلبات وتعليقات تلك المؤسسات على هذه المعلومات وارتباطها بسوق العمل، ومن خلال هذا النظام يمكن توقيع عقود لعمل الخريجين وجمع الأموال للجامعة، وتدريب الخريجين وتعليمهم مدى الحياة من خلال هذا النظام، ومن ثم أصبح هناك منظوراً طويلاً الأمد في علاقة الطالب بالجامعة، كما عمل هذا النظام على دعم وتفعيل التكامل بين العمليات الإدارية والأكاديمية في الجامعة. (مايكل وستيفن، 2000 م: 354).

تاسعاً: إجراءات الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى تحديد أهم العمليات السائدة في المدرسة في ظل الهندرة الإدارية، وأهم معوقات تطبيق الهندرة في إدارة مدارس التعليم العام ، بالإضافة إلى تحديد التغيرات اللازمة كي تتمكن إدارة المدرسة من تطبيق الهندرة، وذلك لاكتمال الصورة التي تم التوصل إليها من استعراض الإطار النظري.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من مدرّاء مدارس التعليم العام ببلدية قمينس والبالغ عددهم 22 مديراً ومديرة علي مستوى البلدية ، وتم الاعتماد علي المسح الشامل في عملية جمع البيانات.

إعداد الاستبانة وتطبيقها:

بعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة تم استخدام الاستبانة التي تم الاعتماد عليها في التوصل إلي نتائج الدراسة.

تضمنت الاستبانة مقدمة تبين الهدف منها ، وطريقة الإجابة عليها ، والبيانات الأساسية ، واعتمد أسلوب التصحيح وفق مدرج ثلاثي لكل فقرة من فقراتها علي الشكل الآتي: (نعم: أعطيت الدرجة 3، أحيانا: أعطيت الدرجة 2، لا: أعطيت الدرجة 1) ، وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة (32) فقرة من فقراتها موزعة إلي ثلاثة أبعاد تمثلت في بعد العمليات الإدارية، وبعد معوقات تطبيق الهندرة، وبعد التغييرات اللازم إحداثها في المدرسة لتمكين الإدارة من تطبيق الهندرة.

صدق الاستبانة:

عرضت الاستبانة بصورتها الأولية علي عدد من المحكمين بلغ عددهم 9 محكمين بهدف معرفة آرائهم حول العمليات الإدارية المطبقة في ضوء الهندرة والمعوقات الممكنة، والتغييرات المطلوبة لتطبيق الهندرة في بيئة المدرسة، والتأكد من مدى اتفاق كل عبارة من عبارات الاستبانة مع البعد الذي تنتمي إليه، وقد تم الأخذ بآرائهم إلي أن استقرت بصورتها النهائية.

ثبات الاستبانة:

تم حساب ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ: حسب معامل الاتساق الداخلي لأبعاد الدراسة ، ويتضح أن معاملات الثبات كلها جاءت أعلي من (0.703) ، وقد بلغ معامل الثبات الكلي (0.824) ، وهي قيمة مقبولة إحصائياً، وهذا يدل علي أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات بحيث يمكن تطبيقها.

جدول رقم (1)

معامل ثبات أبعاد أداة الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ

ألفا	معامل كرونباخ	عدد الفقرات	البعد
0.707		10	العمليات الإدارية المطبقة في ظل الهندرة
0.752		10	معوقات الهندرة الإدارية
0.724		12	التغييرات اللازمة لتطبيق الهندرة في الإدارة المدرسية

0.824	32	الدرجة الكلية
-------	----	---------------

* عند مستوى دلالة 0.05

3- النتائج والمناقشة

السؤال الأول: ما هي العمليات الإدارية المطبقة داخل المدرسة في ظل مدخل الهندرة؟ لإظهار أهم العمليات الإدارية وفق إجابات مجتمع الدراسة استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي والجدول رقم (2) يظهر نتائج الاستجابة علي فقرات البعد الأول من الاستبانة .

جدول رقم (2)

إجابات مجتمع الدراسة حول فقرات البعد الأول : ممثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التطبيق
1	يرتبط التخطيط داخل المدرسة بفاعلية اتخاذ القرار والمشاركة فيه	1.68	0.32	53.6	منخفضة
2	تعمل الإدارة علي تنمية مهارات الاتصال والتواصل	1.81	0.22	56.2	منخفضة
3	تمتلك إدارة المدرسة القدرة علي إيجاد مصادر ذاتية للتمويل	0.82	0.30	49.4	منخفضة جدا
4	تحتوي الخطة الدراسية على معايير واضحة مع وجود مرونة في اختيار البدائل	1.68	0.2	53.6	منخفضة
5	يتمتع العاملون بالمدرسة بالصلاحيات اللازمة للقيام بمهامهم الوظيفية	1.51	0.17	50.2	منخفضة
6	تستبدل إدارة المدرسة الهياكل التنظيمية الرأسية بالهياكل الأفقية	1.5	0.3	50	منخفضة
7	تتبني إدارة المدرسة أسلوب فرق العمل لمناقشة وتطوير العمل داخليا	1.69	0.13	53.8	منخفضة
8	توظف إدارة المدرسة أسلوب الإدارة الالكترونية في كافة عملياتها	1.50	0.17	50.2	منخفضة

منخفضة	53.6	0.2	1.68	العلاقة داخل المدرسة تقوم على الثقة المتبادلة، والرقابة فيها ذاتية	9
منخفضة	56.3	0.3	1.82	تركز الإدارة على برامج التطوير من خلال الدورات التدريبية	10
منخفضة	53.8	0.24	1.69	البعء ككل	

يظهر الجدول أن العمليات الإدارية التي تطبق في ظل الهندرة جاءت مطبقة وبدرجة منخفضة إذ بلغ متوسط فقرات البعد الأول 1.69 وبوزن نسبي 53.8 ، وتراوح المتوسطات الحسابية بين (1.82، 0.82) وبوزن نسبي تراوح بين (49.4)، (56.3) ، وتقع هذه النسب ضمن درجة التطبيق المنخفضة، وتعزى هذه النتيجة إلى غياب التخطيط السليم الذي يواكب المتغيرات والمستجدات التي تخدم جوانب العملية الإدارية، مما يجعل التخطيط غير مكتمل، فضلا عن أن عملية اتخاذ القرار تتم دون وجود اتساق في العلاقة بين الإدارة والعاملين بالمدرسة ، وهذا يتطلب تطوير مهارات إدارة مدارس التعليم في إشراك العاملين في عملية اتخاذ القرار وتطوير أساليبه ، وكذلك عدم التركيز علي تطوير الهيكل التنظيمي والاكتفاء بالهيكل الرأسي التي تزيد من معدل البيروقراطية ، وكذلك بالنسبة لفقرات المتعلقة بالجانب التنظيمي لم تصل في تطبيقها إلى الحد المطلوب ، وذلك يعود إلى عدم وجود فعالية تنظيمية ، إذ تفتقر إلى الإجراءات والسياسات المتعلقة بالعمل بروح الفريق، وممارسة التعويض للصلاحيات وعدم التوجيه إلى استثمار الطاقات البشرية والمادية بمنهجية علمية واضحة، بالإضافة إلى عدم التركيز على الإدارة الالكترونية التي تؤدي إلى تخفيض الكلفة وسرعة الانجاز، كذلك لأن إدارة المدرسة لا تمتلك القدرة على إيجاد مصادر بديلة للتمويل مما يجعلها حبيسة التمويل المركزي .

السؤال الثاني: ماهي أبرز معوقات استخدام الهندرة في تطوير العمليات الإدارية بمدارس التعليم العام ببلدية قمينس ؟ للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسط الحسابي والوزن النسبي لفقرات البعد الثاني وكانت علي النحو التالي:

جدول رقم (3)

إجابات مجتمع الدراسة حول فقرات البعد الثاني: ممثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تعاني المدرسة من نقص في التجهيزات الإدارية والفنية	2.65	0.72	73.6	10

2	66.2	0.86	2.92	يسود المدرسة الثقافة المقاومة الراضة للتغيير	2
3	69.4	0.70	2.91	يتم التركيز علي إصلاح العمليات المغلوطة بدل من تغييرها تماما	3
4	63.6	0.83	2.87	جمود نظم إدارة الموارد المالية التعليمية وارتباطها بالنظام المالي للدولة	4
5	70.2	0,81	2.79	المركزية الشديدة في الإجراءات والقرارات الإدارية	5
7	62	0.83	2.75	افتقار المدرسة إلى قنوات اتصال فعالة	6
8	63.8	0.63	2.69	عدم وضوح مفهوم الهندرة بالنسبة لإدارة المدرسة	7
1	70,2	0.57	3	محدودية المشاركة المجتمعية في الإدارة المدرسية	8
9	63.6	0.73	2.19	استخدام الطرق التقليدية في العمل المدرسي	9
6	63.4	0.66	2.77	محدودية القدرات القيادية المبدعة والتي من الممكن تقود التطوير	10
	73.8	0.68	2.92	البعد ككل	

يتضح من الجدول أن المتوسطات الحسابية لفقرات البعد الثاني جاءت مرتفعة في مجملها إذا ما قارناها بالمتوسط النظري للأداة الذي يساوي 3 ، حيث بلغ المتوسط الكلي للفقرات (2.92) كما هو موضح بالجدول ، أي أن المعوقات موجودة وتؤثر في التطوير الفعلي لأداء الإدارة باستخدام الهندرة ، فقد أكد مجتمع الدراسة بأن محدودية المشاركة المجتمعية في الإدارة المدرسية شكل سبباً رئيساً في إعاقة تطبيق الهندرة بمتوسط بلغ (3) ، يليها سيادة الثقافة الراضة للتغيير والتمسك بالأنماط التقليدية ، وكذلك إصلاح ما هو قائم بدلاً من تركه والبدء من جديد ، نتيجة غياب رؤية الإدارة المدرسية فيما يتطلب من إجراءات وأساليب وأهداف الهندرة، بالإضافة إلي النظام المالي واعتماد المدارس بشكل أساسي على التمويل من جانب الدولة وعدم

قدرة الإدارة علي توفير مصادر تمويل ذاتية ، يحد من قدرة الإدارة علي امتلاك التجهيزات والمعدات التي تسهل من تطبيق الهندرة ، حيث تفتقر المدارس إلى وجود مختبرات حاسوب متصلة بشبكة الإنترنت ، فضلاً عن افتقارها لوسائل تكنولوجية تساهم في عملية الاتصال الإداري، نتيجة لضعف تكنولوجيا المعلومات وقصور قنوات الاتصال والتمسك بهياكل وبناء تنظيمي قديم لا يحقق متطلبات الهندرة، ويعتبر غموض مفهوم الهندرة والخلط بينه وبين معظم المصطلحات التنظيمية عائقاً مهماً حال دون إمكانية تطبيق الهندرة في إدارة المدرسة، و سيادة النمط المركزي يعطل القدرة علي الاستجابة للظروف المستجدة ويمنع التطوير.

السؤال الثالث: ما هي التغييرات التي يجب إحداثها كي تتمكن إدارة مدارس التعليم العام ببلدية قمينس من تطبيق مدخل الهندرة الإدارية؟

الإجابة عن هذا السؤال تمت من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4)

إجابات مجتمع الدراسة حول فقرات البعد الثالث ممثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	المشاركة بين إدارة المدرسة والمجتمع المحلي في العمليات الإدارية.	2.43	0.68	48.6	11
2	التعاقد مع القطاع الخاص بمختلف مسمياته للحصول على المقدرات المالية والمشاركة معه في إدارة المدرسة.	2.60	0.65	52	9
3	تلقي دورات تدريبية بشأن إعادة هيكلة العمليات الإدارية	2.71	0.84	54.2	6
4	أن يمارس العمل الإداري بالمدرسة أشخاص متحصلين على مؤهل علمي في مجال الإدارة.	2.87	0.83	63.6	1
5	البعد عن المركزية الإدارية.	2.86	0.77	57.2	2

5	52	0.83	2.75	تطوير قنوات اتصال فعالة، وتفعيل مجالس أولياء الأمور.	6
10	51.2	0.9	2.56	تغيير السياسة التعليمية العامة وما يرتبط بالتخطيط الاستراتيجي.	7
4	56.6	0.55	2.83	تغيير النمط الذي تعمل فيه ومن خلاله إدارة المدرسة.	8
8	52.8	0.64	2.64	زيادة تفويض السلطات لمدرء المدارس.	9
3	57	0.53	2.85	تفعيل قواعد المساءلة الإدارية.	10
7	85	0.81	2.70	تغييرات ترتبط بالمجتمع المحيط من جوانب ثقافية واجتماعية واقتصادية وفكرية.	11
12	47.8	0.71	2.39	دعم وتنمية الكفاءات الإدارية والقيادات المدرسية.	12
	45.4	0.79	2.72	البعد ككل	

من الجدول السابق يتضح أن :

بمشاركة إدارة المدرسة والمجتمع المحلي في العمليات الإدارية وتفعيل مجالس أولياء الأمور يمكن تحقيق الهندرة بالمدارس بمتوسط بلغ (2.43) .

أن ممارسة العمل الإداري من قبل أشخاص مؤهلين بالإدارة يسهم في تطبيق الهندرة، وهذا يتطلب تغيير السياسة التعليمية وما يرتبط بها من تغيير في التخطيط الاستراتيجي.

تعد التغييرات الثقافية المحيطة بمجتمع المدرسة من بين أهم التغييرات التي يجب إحداثها حتى يمكن تطبيق مدخل الهندرة كوسيلة لإصلاح إدارة التعليم.

المفاضلة بين الكفاءات ودعم وتنمية القيادات المدرسية وتفعيل المساءلة الإدارية ، تغيير لا بد من إحداثه في بيئة المدرسة . أما فيما يتعلق باستجابات مجتمع الدراسة حول أبعاد الاستبانة مجتمعة ممثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري كانت على النحو التالي:

جدول رقم (5)

إجابات مجتمع الدراسة حول فقرات أبعاد الاستبيان: ممثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأبعاد	م
0.24	1.69	العمليات الإدارية المطبقة في المدرسة في ظل مدخل الهندرة	1
0.68	2.92	معوقات استخدام الهندرة في تطوير العمليات الإدارية بالمدارس	2
0.79	2.72	التغييرات التي يجب إحداثها كي تتمكن إدارة المدارس من تطبيق مدخل الهندرة الإدارية	3
0.50	2.54	الأبعاد مجتمعة	

نتائج الدراسة:

إتباع النمط المركزي في الإدارة المدرسية يعرقل الاستجابة للتطوير والتغيير.
تعاين إدارة المدارس من محدودية الإمكانيات للقيام بتغيير جذري شامل.
جمود البناء التنظيمي ، وضعف إدراك المديرين لمفهوم الهندرة لا يسمح بمواجهة التغيرات بالمدرسة.
غياب التخطيط العلمي السليم الناجم عن غياب القرار الجماعي وضعف الاتصال بين المدرسة والمجتمع المحلي.
ضعف التوجيه الجيد ، وغياب الدورات التدريبية لمديري المدارس في مجال التغيير في ضوء الهندرة .
اسناد العمل الإداري لغير الحاصلين علي مؤهلات إدارية.
ضعف الإدارة في الاعتماد علي تكنولوجيا المعلومات ، يحد من المقدرة علي تفعيل الإدارة الالكترونية.

توصيات الدراسة:

تقترح الدراسة جملة من الآليات تساعد علي استخدام الهندرة للعمليات الإدارية بالمدارس تتمثل في الآتي:
تفعيل الدورات التدريبية لمديري المدارس للتوعية بمدخل الهندرة والحاجة إلي التغيير.
إتباع نمط التفكير الابتكاري في التخطيط حتى لا تتضمن الخطة أعمالاً روتينية .
تطبيق نظام الكتروني وزيادة ثقة المديرين تجاه إصلاح تنظيمي شامل يتضمن الاعتماد على أفراد ذوي مؤهلات متخصصة في الإدارة .
الاعتماد علي فرق العمل الجماعي وتغيير الثقافة التنظيمية السائدة في المدارس ، وبناء نظام معلوماتي تكنولوجي.

إعداد التوصيف الوظيفي الذي يساعد على تحديد المهام والمسئوليات ، وتصميم هياكل تنظيمية تتناسب مع رؤية المؤسسة التعليمية.

- الاعتماد علي عنصر وسطي بين المركزية واللامركزية في إدارة التعليم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أحمد عبد الحفيظ، المرجع العلمي لتطبيق منهج الهندرة ، دار وائل، الأردن، 2003 م.
- أمين ساعاتي، إدارة الموارد البشرية من النظرية إلي التطبيق، دار الفكر العربي، 2006 م.
- بلال السكارنة، التطوير التنظيمي والإداري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009 م.
- ديسلر جاري، إدارة الموارد البشرية، ترجمة د. محمد سيد أحمد عبد المتعال، المملكة السعودية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2003 م.
- ريموند مانجانيلي ، مارك كلاين، الدليل العملي للهندرة: خلاصات كتاب المدير ورجال الأعمال ، الشركة العربية للإعلام العملي شعاع، القاهرة، 1992 م .
- سلامة عبد العظيم حسين، ثورة إعادة الهندسة الإدارية، مدخل جديد لمنظومة التعليم ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007 م.
- سلطان غالب الديحاني، "الهندرة الإدارية وإمكانية تطبيقها في الإدارة المدرسية بمدارس دولة الكويت" (ورقة مقدمة إلي المنتدى الثاني للمعلم :رؤية جديدة نحو تطوير أداء المعلم)، الكويت، إبريل 2009 م.
- سميه حيدر منصور، دراسة مقارنة لاتجاهات هيكلية التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية والإفادة منها في الجمهورية السورية، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة عين شمس، 2000 م.
- سيد عوض الخالدي، استخدام الهندسة الإدارية كمدخل لتحسين إدارة المدرسة الثانوية بدولة الكويت، رسالة دكتوراه ، كلية التربية، جامعة طنطا، 2010 م.
- شادي ريجان ، معوقات تطبيق هندسة العمليات الإدارية (الهندرة) في المدارس الحكومية بمحافظة غزة وسبل الحد منها، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2014 م.
- شاكر محمد فتحي، تطوير أداء المنظمة التعليمية من منظور إعادة الهندسة، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 26، الجزء الثاني، 2002 م.

- عايض بن فراج بن منيف، اقتصاديات التعليم في ضوء إعادة الهندسة، رسالة ماجستير، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية جامعة الملك سعود، 2011 م.
- عبد السلام القلاي، المنظومة التعليمية في ليبيا: عناصر التحليل ومواطن الإخفاق، واستراتيجية التطوير ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتعليم، طرابلس، 15-17 سبتمبر 2012 م.
- عطا الله وارد خليل، دور هندسة العمليات في دعم قرارات خفض التكاليف في ظل فلسفة إدارة التغيير، بحث مقدم إلى المؤتمر الدوري السنوي الثامن: إدارة التغيير ومجتمع المعرفة، الأردن 21-24 أبريل 2008 م.
- فاتن أبو بكر، نظم الإدارة المفتوحة، ط 1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001 م.
- فؤاد أحمد حلمي، تحسين أداء المدرسة الثانوية العامة في مصر باستخدام مدخل إعادة الهندسة، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة السادسة، العدد الثامن (يناير 2003) م.
- كوثر حسن كوجك، أخطاء شائعة في البحوث التربوية، عالم الكتاب، القاهرة، 2013 م.
- ماريا بيلارا أوندا، تجربة بصفات التدريب وشبكات المعلمين: أنماط جديدة في التدريب، ترجمة: أحمد عطية أحمد، مجلة مستقبلات، المجلد 32، العدد 3، (سبتمبر 2002) م.
- مايكل هامر وستيفن ستانتن، ثورة إعادة الهندسة: دليل إلى ثورة إعادة هندسة العمليات الإدارية، ترجمة: حسين الفلاحى، الرياض: آفاق الإبداع للنشر والإعلام، سلسلة آفاق الإدارة والإعلام، 2000 م.
- محمد الحسن المغيدي، معوقات الإشراف التربوي كما يراها المشرفون والمشرفات في محافظة الإحساء التعليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قطر، 1997 م.
- محمد قاسم القريوتي، السلوك التنظيمي: دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000 م.
- موسي اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر، عمان، 2002 م.

ثانياً : المراجع الانجليزية

- Davis , J. and Mehta, K. T. Reengineering a school of business of the future; a mission/ vision model for higher education in transformational times, SAM Advanced Management Journal,62(2),1997.
- Diane Ravitch and Joseph p. Viteritti , New Schools for A New century, The Redesign of urban Education(London :Yale University Press EDS, 1997

- Fisher ,k , Facility benchmarking trends in tertiary education-an Australian Case study, PEB Exchange,(2001.)
- Fralinger , B.& Olson, "Organizational Culture at the University Level: A study Using the OCAI Instrument", Journal of College Teaching & Learning, Vol. 4 Issue.11November (2007).
- Parys, Myriam& Thijs , Nick ,Business process Reengineering; or how to ensble bottom- up participation in a top down reform programme . Paper presented to the annual meeting of the European Group of public Administration Study group on public personnel policies: " Staff participation and involvement" ,Oeias,3-6 September(2003).
- Raymond, L.," Determinants of BPR Success in Small and Large Enterprises an empirical study in the Canadian context", Journal of small Business Management, Vol. 36,No.3, (Jan 1998) .
- Sibhat o, Hailekiros & Singh, Ajit (2012): Evaluation on Implementation in Ethiopian Higher Education Institutions, Global Journal of management and business research
- Walker ,K,B. and Black, E , L, Reengineering the undergraduate business core curriculum ; aligning business schools with business for improved performance Business process Management Journal. 6(3) (2000).

حوكمة المصارف من المنظور الإسلامي**إعداد****د. رهاب بن سعود****استاذ مساعد بكلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد - جامعة بنغازي****ملخص البحث**

هدفت هذه الدراسة بصفة أساسية إلى التعرف على الحوكمة في المصارف الإسلامية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص نشأة وتطور المصارف ، ونشأة وتطور مفهوم الحوكمة.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن فيما يخص المقارنات بين المصارف التقليدية والإسلامية، وأيضاً بين الحوكمة في المصارف التقليدية والحوكمة في المصارف الإسلامية، وقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود تشابه ما بين الحوكمة في المصارف التقليدية والحوكمة في المصارف الإسلامية إلى أن درجة الاختلاف أكبر فيما بينهما، ويعود الاختلاف إلى الاختلافات الفكرية التي انطلقت منها كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

المقدمة

إن استقرار وتطور الاقتصاد في أي دولة مهما كانت درجة تقدمها مرهون باستقرار وتطور الجهاز المصرفي لهذه الدولة ، ونظراً للتقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية ونمو الأسواق المالية ، وتنوع الأدوات المالية وازدياد قوة المنافسة بين المصارف، فقد أدى كل ذلك إلى ازدياد أهمية قياس المخاطر وإدارتها وتغيير القوانين لتطوير أداء هذه المصارف، ومن هنا جاءت أهمية الحوكمة باعتبارها وسيلة حديثة تهدف إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي، (البديري 2017 م) .

وبالتالي يمكن القول إن الحوكمة في المصارف – باعتبارها مؤسسات مالية- أكثر أهمية من الحوكمة في غيرها من المؤسسات، وذلك نظراً لطبيعة تركيبة المصارف وما تتضمنه من عمليات مثل : التأمين على الودائع ، ونظام الرقابة الداخلية، وهيكل رأس المال، وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين، بالإضافة إلى أن طبيعة تشابك العمل المصرفي، يجعل أي عملية إفلاس لمصرف ما تمتد إلى المصارف الأخرى، الأمر الذي يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، ومن ثم على الاقتصاد ككل.

شهدت الصناعة المصرفية العالمية والمحلية تطورا ملحوظا في انتشار العمليات المصرفية الإسلامية نتيجة لسلامة المصارف الإسلامية من الأزمات العالمية، التي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والبنوك، ولم يفلس خلال هذه الأزمات أي بنك إسلامي، وهذا ما أدى بالخبراء الاقتصاديين إلى دراسة مفاهيم الصيرفة الإسلامية، حيث تختلف المصارف الإسلامية في طبيعتها وأهدافها وغاياتها ومقاصدها عن المصارف التقليدية، فالمصارف الإسلامية قاعدتها الأساسية هي الالتزام بالضوابط الشرعية في معاملاتها كافة، وعدم استخدام الفائدة في تعاملاتها، لذلك تميزت المصارف الإسلامية بأنها جمعت بين نوعين من الحوكمة، فبالإضافة إلى المعايير الدولية المطبقة في الحوكمة (معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية التابع لبنك التسويات الدولية معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، معايير مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي)، تعرف المصارف الإسلامية معايير أخرى شرعية تعتبر حجر الأساس في بناء الصيرفة الإسلامية، وعليه يهدف هذا البحث إلى التعرف على حوكمة المصارف المنظور الإسلامي وقد جاء البحث على محورين، تناول المحور الأول ماهية المصارف الإسلامية (من حيث النشأة والتطور، التعريف، أوجه التشابه والاختلاف بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي)، بينما تناول الثاني الحوكمة في المصارف الإسلامية (من حيث نشأة و تطور مفهوم الحوكمة، التعريف، أوجه التشابه والاختلاف بين الحوكمة في المصرف التقليدي و الحوكمة في المصرف الإسلامي).

منهجية الدراسة

لتحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص نشأة وتطور المصارف ونشأة وتطور مفهوم الحوكمة، كما اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن فيما يخص المقارنات بين المصارف التقليدية والإسلامية، وأيضا بين الحوكمة في المصارف التقليدية والحوكمة في المصارف الإسلامية.

أهمية الدراسة

نظرا لتوسع وانتشار المصارف الإسلامية- ليس في البلدان الإسلامية وحسب بل في أوروبا وأمريكا وغيرها من مناطق العالم- وعدم تأثرها بالأزمات المالية العالمية، بالتالي أصبح موضوع دراسة الحوكمة في المصارف الإسلامية من أهم الموضوعات المثارة على ساحة البحث العلمي في الآونة الحالية، مما يتطلب ضرورة معرفة المبادئ الخاصة بها ومدى التشابه والاختلاف بينها وبين الحوكمة التقليدية.

مشكلة الدراسة

شهدت الصناعة المصرفية العالمية والمحلية تطورا ملحوظا في انتشار العمليات المصرفية الإسلامية ؛ نتيجةً لسلامة المصارف الإسلامية من الأزمات المالية ، وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى التشابه والاختلاف ما بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وأيضاً معرفة مدى التشابه والاختلاف ما بين الحوكمة التقليدية والحوكمة الإسلامية.

حدود الدراسة

تناولت الدراسة المقارنة ما بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وكذلك المقارنة ما بين الحوكمة التقليدية والحوكمة الإسلامية من الناحية النظرية ، إذ يتم تطبيقها على ليبيا من الناحية العملية (وهو الهدف الاساسي للدراسة) نظراً للعديد من الصعوبات التي من أبرزها حداثة التجربة الليبية في العمل بنظام المصارف الإسلامية مما ترتب عليه عدم توفر بيانات لإجراء دراسة تطبيقية.

مصطلحات الدراسة

- 1- المصارف التقليدية : هي مؤسسات مالية ائتمانية تقوم على نظام الفائدة في تلقي الأموال وإعادة إقراضها حسب مجال عملها، بالإضافة إلى تقديمها للعديد من الخدمات المصرفية (العطيات 2007 م).
- 2- المصارف الإسلامية = المعاملات الفقهية + الخدمات المصرفية الاعتيادية + الهيئة والضوابط الشرعية+ كفاءة التطبيق (المصراقي 2011 م).
- 3- الحوكمة التقليدية: عرف بنك التسويات الدولية الحوكمة بأنها : الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، التي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح ، مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.
- 4- الحوكمة الإسلامية: عرف مجلس الخدمات الإسلامية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، بأنها: مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، بمعنى أن هناك إشرافا شرعيا فعالا ومستقلا . (المعيار IFSB-10 , https://www.ifsb.org/ar_published.php) .

الدراسات السابقة

(القريشي و عبد الكريم 2012 م)

حول المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية كانت ورقة القريشي و عبد الكريم, التي هدفت إلى معرفة ما إذا كانت المصارف الإسلامية قد استطاعت تجنب تأثيرات الأزمة المالية العالمية ، وكذلك فيما إذا استطاعت هذه المصارف تحقيق الأهداف التنموية التي تسعى إلى تحقيقها.

اتبع الباحثان منهجية التحليل الوصفي واستخدام التحليل الاقتصادي النظري في مناقشة وتحليل الجوانب المختلفة للبحث، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافات ما بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية, وأن المصارف الإسلامية استطاعت بنجاح تجنب الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ولكنها لم تنجح في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة لهذه المصارف.

(خالد 2013 م)

قام خالد بدراسة صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية. وسعي خالد إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها : إلقاء الضوء على ظاهرة الأزمات المالية, وإبراز مدي خطورتها على الاقتصاد , أيضاً هدفت دراسته إلى إبراز طبيعة التمويل التقليدي التي تدعم نشوء الأزمات المالية , وفهم الأسس التي بُني عليها أساليب التمويل الإسلامية وإبراز قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي, والحد من الأزمات المالية العالمية .

اعتمدت دراسة خالد على توليفة من المناهج الوصفية والتحليلية والتاريخية، توصلت دراسة خالد إلى أن الأداء الجيد للبنوك الإسلامية خلال الأزمة عزز مكانتها علمياً , وفتح لها أبواباً جديدة للتوسع في عدد أكبر من البلدان في العالم.

دراسة (فرحان وعبد القادر 2014 م)

درس فرحان وعبد القادر الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمينية دراسة تطبيقية، حيث هدفت دراستهما بصفة أساسية إلى التعرف على مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي تضمن المسح المكتبي للجانب النظري للدراسة وتصميم استمارة استبيان تتضمن الجوانب الرئيسية لمحاو الدراسة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أبرزها أن مستوى تطبيق المصارف الإسلامية اليمينية لمبادئ الحوكمة وقواعدها هو بمستوى متوسط , أيضاً أظهرت النتائج أن هناك صعوبات ومشاكل تتمثل في عدم توفر متطلبات الإفصاح والشفافية بالنسبة للعمليات المالية الإسلامية التي تتميز بها المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية , وأوصت الدراسة بتفعيل دور هيئة الرقابة الشرعية والعمل على استقلاليتها.

(أبوبكر 2016 م)

قام أبوبكر بدراسة حول الاتجاهات الحديثة حول تطبيق الحوكمة في المصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي الإماراتي، وقد هدفت دراسته إلى توضيح العلاقة بين تطبيق مفهوم الحوكمة بمصرف أبوظبي الإسلامي وعملية

تفعيل الرقابة وتقييم الأداء، أيضاً هدفت إلى توضيح اتجاهات تطبيق الحوكمة وإبراز الدور الذي لعبته الجهة محل الدراسة (مصرف أبوظبي الإسلامي).

فيما يتعلق بمنهجية الدراسة استخدم (أوبكر 2016 م) المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي لتحديد أبعاد المشكلة، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي، لعرض إجراءات الدراسة التطبيقية.

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة في مصرف أبوظبي الإسلامي يقود إلى ضمان سلامة تقويم الأداء المالي، كما أن نظام الرقابة الداخلية ولجان المراجعة داخل مصرف أبوظبي الإسلامي تلعب دوراً كبيراً في تفعيل أسلوب الحوكمة، وأوصت الدراسة بتفعيل استخدام معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن AAOIFI.

(البديري 2017م)

أجرى البديري دراسة بعنوان إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية، وقد هدفت دراسته إلى إعداد إطار تكاملي مقترح مشتق من (مبادئ الحوكمة التقليدية، مبادئ الحوكمة الإسلامية، قواعد لجنة بازل) يعمل على تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية، وقد اعتمد البديري على المنهج الاستقرائي والاستنباطي.

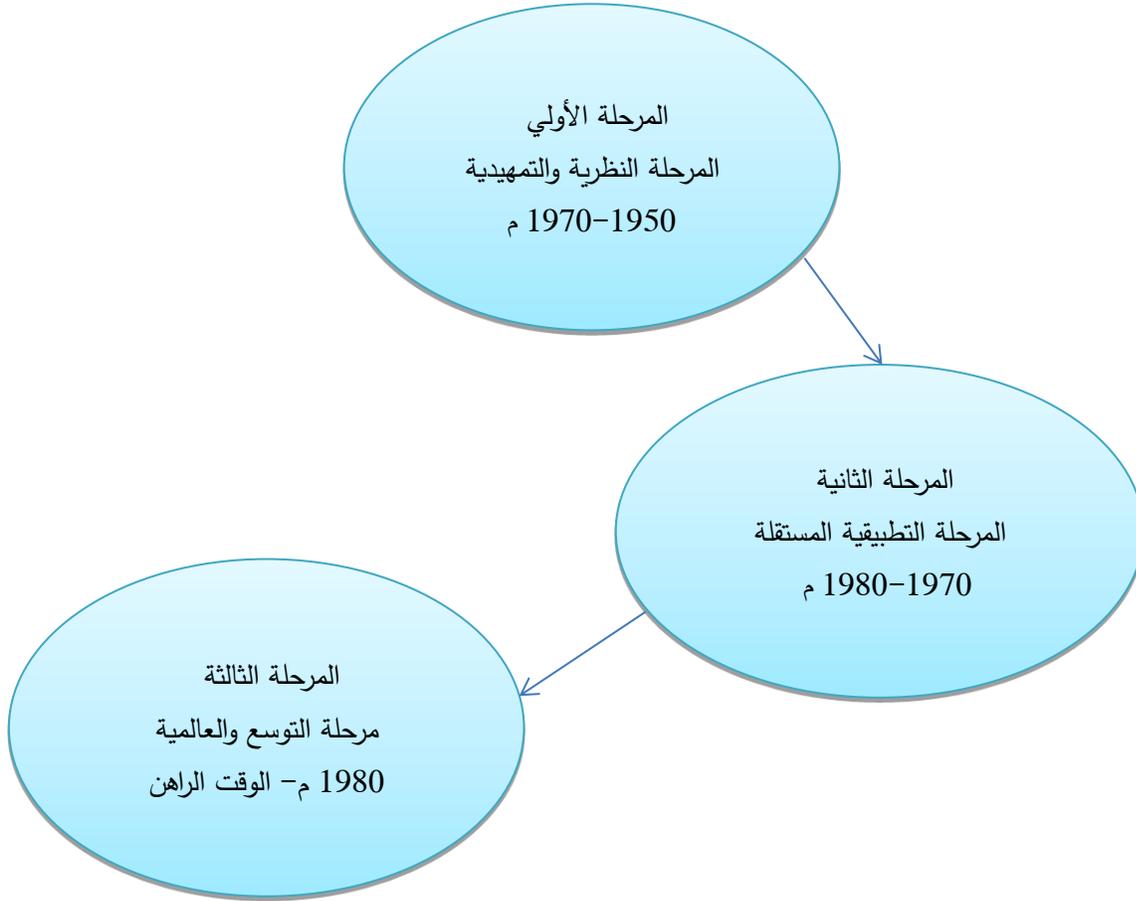
وتوصل البديري إلى أنه لا يمكن تطبيق نموذج واحد للحوكمة لكل البلدان، وأن أنظمة الرقابة التي تطبقها المصارف الإسلامية تتفق مع قواعد لجنة بازل، تواجه المصارف الإسلامية نوعين من المخاطر: النوع الأول تشترك فيها مع نظيرتها التقليدية، والنوع الثاني تنفرد به نتيجة المنهج الذي اتبعته لأداء نشاطها، أيضاً من ضمن النتائج التي تم التوصل إليها هو وجود تأثير معنوي لمبادئ الحوكمة التقليدية و مبادئ الحوكمة الإسلامية و قواعد لجنة بازل لتحسين عمل المراجع الداخلي وأن مبادئ الإطار المقترح تفسر التغيير الحادث في تحسن عمل المراجع الداخلي.

ماهية المصارف الإسلامية

يتناول هذا المحور المصارف الإسلامية من حيث النشأة، والتطور، وكذلك من حيث التعريف، والفروقات ما بين المصارف الإسلامية والتقليدية.

نشأة وتطور المصارف الإسلامية

أوضح (المصراحي 2011 م) أن نشأة وتطور المصارف الإسلامية مرت بثلاث مراحل هي:



المصدر: إعداد الباحثة بناءً على (المصراحي 2011 م)

المرحلة الأولى : المرحلة النظرية والتمهيدية 1950 - 1970م تميزت هذه الفترة بالآتي:

- ظهور البنوك التقليدية في البلدان العربية، فمثلا تأسس بنك روما الإيطالي وبنك باركليز البريطاني في ليبيا، وفي السبعينات تم تأميمها الحكومي.
- التوسع والهيمنة الاشتراكية المتناقضة مع الحرية الاقتصادية ومع النظرية الطبيعية الإسلامية.

- بروز كثير من المحاولات من بعض رجال الفكر والسياسة والاقتصاد ؛ من أجل تبرير الفائدة, وإضفاء الطابع الشرعي على عمل المصارف ، ومن هنا برز دور موازٍ من جمهور فقهاء المسلمين في تبرير ورفض هذا النظام، مما نتج عنه نشأة المصرفية الإسلامية كمجال تطبيقي للاقتصاد الإسلامي.
- تأسست النماذج الأولى للبنوك الإسلامية في كل من باكستان وماليزيا ومصر.
- ظهور إمكانية تعدد الخدمات المالية الإسلامية، وظهور تجربة بنوك الادخار المحلية التي تعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية.

المرحلة الثانية: المرحلة المستقلة 1970-1980م تميزت بالآتي:

- تأسيس أول بنك إسلامي بشكله الرسمي سنة 1971 بمصر ولكنه كان في ظل نظام اشتراكي (شحاته 2006 م)، (العززي 2012 م).
- حراكا أسيويا عالميا أدى إلى مؤتمر إسلامي سنة 1972م، بشأن إمكانية إقامة بنوك إسلامية كاملة الخدمات والحاجة لتأسيس بنك إسلامي دولي، وفي اجتماع وزراء مالية الدول الإسلامية عام 1973م تم التأكيد على سلامة الجوانب النظرية والتطبيقية لإقامة نظام للبنوك الإسلامية.
- ظهور التجربة العربية التمهيدية، ففي جدة سنة 1975م تأسس المصرف الإسلامي للتنمية وهو بنك دولي، تشترك فيه أغلب الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- إطلاق النماذج المصرفية ذات الهوية الإسلامية حيث تم تأسيس بنك دبي الإسلامي بالإمارات سنة 1975م، وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وبيت التمويل الكويتي سنة 1977م، وبنك البحرين الإسلامي سنة 1979م .
- انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي سنة 1976م، وقد تناول هذا المؤتمر بين موضوعاته فكرة البنوك الإسلامية.

المرحلة الثالثة : مرحلة التوسع والعالمية، بدأت منذ 1980 م تميزت بما يلي:

- توجه البنوك العربية نحو العالمية والتنافسية المالية وظهور المجموعات المالية الإسلامية مثل "مجموعة البركة" و"دار المال الإسلامي" التي كان لها العديد من البنوك في دول مختلفة مثل إيران، باكستان، مصر، السودان تركيا، السنغال و سويسرا.
- تأسس أول بنك إسلامي في الغرب عام 1987 م وهو المصرف الدولي في الدانمارك (المصراتي 2011 م).

- مجموعة البركة أسست عدداً من مراكز الأبحاث الاقتصادية الإسلامية وعقدت ندوات فقهية سنوية.
- ظهور عدد كبير من الأوعية الاستثمارية التي تدار بالطرق المشروعة, خاصة تلك العاملة في مجال التأجير والعقارات والأسهم والسلع وغيرها.
- شهدت هذه المرحلة ظهور فكرة وساطة خدمات النواخذ الخدمية المصرفية الإسلامية.
- ظهور قوانين حكومية تشجع البنوك المركزية العربية بالتجربة الإسلامية، وظهرت المؤسسات العلمية لمساندة التطور التطبيقي, وبما يوحد عالمياً وفق معايير معينة مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية و مركز إدارة السيولة.
- تلى ذلك تطورات أخرى اشتملت على :
 - عمليات الاندماج وإعادة الهيكلة بين المصارف الإسلامية عبر الدول (المصري 2011 م).
 - تكوين مصرف البحرين الشامل: عملية اندماج بين مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين والشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي, وكلاهما يتبع دار المال الإسلامي.
 - تأسيس شركة البركة القابضة: تولت إدارة 25 مصرفاً وهي تابعة "لمجموعة دلة-البركة"
 - تأسيس مصرف أبوظبي الإسلامي ، تم تأسيسه في مصر باستثمار إماراتي بلغ مليار درهم إماراتي.
 - تطور الأسواق المالية والمحافظ الاستثمارية (المصري 2011 م).
 - اتجهت غالبية المصارف نحو تأسيس المحافظ الاستثمارية المحلية وصناديق الاستثمار في الأسهم العالمية فمثلاً قيام مصرف أبوظبي الإسلامي "بطرح صندوق هلال" لأول مرة في الخليج وهو صندوق إسلامي لتوزيع الأصول ، وبرز دور جديد وهو شركات الوساطة المالية الإسلامية.
 - شركة إسلام آي كيو Islam IQ, وهي مؤسسة إسلامية رائدة في مجال تقديم خدمات التمويل والاستثمارات , تأخذ من التطورات التقنية العالية وسيلة خدمية , فتتيح تعاملات شراء وبيع الأوراق المالية الإسلامية بالأسواق الأمريكية.
 - التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية ، نتيجة للأزمات المالية العالمية.
 - الاهتمام بفعالية وأداء هيئات الرقابة الشرعية.
 - تطور إجراءات معايير خاصة للتصنيف والتقييم الفني.
 - تطور المشاركة في السياسات النقدية للبلد (المصري 2011 م).

- يعتقد المصري أنه لا يمكن فصل دور المصارف الإسلامية عن دعم السياسات النقدية , مثل تولي البنك المركزي السوداني في عام 2000 م عملية إصدار "شهادات مشاركة البنك المركزي" (شمم) , و "شهادات المشاركة الحكومية" (شهامه), كأدوات مالية إسلامية , تمكن البنك المركزي من السيطرة على السيولة وإدارتها لتحقيق السياسة النقدية المستهدفة في البلاد , وتمت الإصدارات على المبدأ الإسلامي "الغنم بالغرم" بدلا من فوائد الربا.

المنظمات الدولية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية

تم تأسيس العديد من المنظمات الدولية لدعم عمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

مجالات الاهتمام	سنة التأسيس	أسم المنظمة أو المؤسسة
إصدار معايير المحاسبة والمراجعة من أجل تيسير استخدام القوائم المالية وإجراء المقارنات	1991 م	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI
إصدار المعايير الشرعية من أجل تنسيق الجهود في مجال الالتزام الشرعي	-	المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة SB
توفير معلومات عن الصناعة , ونشر الوعي العام حول العمل المصرفي الإسلامي	2001 م	المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI
تقييم أداء وكفاءة المؤسسات المالية الإسلامية وتعزيز الشفافية	2001 م	وكالة التصنيف الدولية IIRA
إدارة عمليات استثمار السيولة للبنوك الإسلامية والترويج للإصدارات المالية	2002 م	مركز إدارة السيولة LMC
الترويج للسوق المالية الإسلامية , واعتماد الأدوات المالية المتداولة	2002 م	السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM
إصدار معايير الرقابة والإشراف , وتطوير آليات لإدارة المخاطر	2002 م	مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB

المصدر : (غربي 2016 م)

تعريف المصرف الإسلامي

اختلفت وتعددت التعريفات الخاصة بالبنوك الإسلامية، وسنحاول فيما يلي عرض بعض منها:

(البلتاجي 2012 م): عرف المصرف الإسلامي : بأنه المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والتمويلية والاستثمارية, من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

(المصراحي 2011 م): عرف المصرف الإسلامي بأنه معادلة كالتالي:

المصرف الإسلامي = المعاملات الفقهية+ الخدمات المصرفية الاعتيادية+ الهيئة والضوابط الشرعية+ كفاءة التطبيق.

(مریم 2015 م) المصرف الإسلامي : هو عبارة عن مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.

تتشترك كل التعريفات السابقة وغيرها من التعريفات في أن المصرف الإسلامي : هو عبارة عن مؤسسة مالية مصرفية كغيره من المصارف ، لكنه يختلف من حيث إنه يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أنه يعمل في إطار الشريعة الإسلامية.

الفرق بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي

يمكن تلخيص أهم الفروقات ما بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي من خلال الجدول التالي (البلتاجي 2012 م) :

أوجه المقارنة	المصرف التقليدي	المصرف الإسلامي
الربح	هو الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة	الربح ناتج من الاستثمار الفعلي لأموال المودعين والبنك
النشاط الأساسي	يتلقى الودائع ويمنح القروض	يساهم مباشرة في تمويل المشروعات والقطاعات المتخصصة (زراعية - صناعية - عقارية) ويساهم في إقامة المشروعات طويلة الأجل
الاتجار المباشر	لا يستطيع القيام ببيع وشراء السلع	يقوم بالاتجار المباشر في شراء وبيع السلع وفقا لصيغ البيوع الإسلامية

تقبل الودائع الاستثمارية علي أساس عقد المضاربة الشرعي, ويوزع الربح الناتج من التوظيف الفعلي بنسب مئوية بين البنك والعميل	تقبل الودائع, وتتعهد بردها والفوائد عليها وفقا لأجل محدد (ضمان رأس المال والفائدة)	الودائع
يصدر صكوك تساهم في الربح والخسارة	يصدر أسهم ممتازة محددة بفائدة	الأسهم الممتازة
مشتري / شريك / مستأجر / مستصنع	دائن / مدين	العميل
يصدر في صورة أسهم عادية فقط	يصدر في صورة أسهم عادية وممتازة	رأس المال
شرعية وقانونية ومصرفية	قانونية ومصرفية	الضوابط
هامش ربحية	سعر الفائدة	الآلية
ضرورة وجود هيئة للرقابة الشرعية , تصدر الفتاوي في المسائل الجديدة وترقب التطبيق الشرعي	لا توجد هيئة للرقابة الشرعية	الرقابة الشرعية
توظف وفقا لصيغ التمويل الإسلامية (بيوع- مشاركات -إيجارات... إلخ), تأسيس مشروعات	قروض معظمها تجاري, يوجه بعضها للاستثمار في الأوراق المالية	صيغ توظيف الأموال
أحد الأنشطة التكافلية في المصرف الإسلامي ويمول من زكاة رأس مال المصرف	لا يوجد نشاط للزكاة في المصرف	صندوق الزكاة
الاهتمام بشكل أكبر بالدراسات الائتمانية , حيث المصرف يدخل مشاركا في المشروعات	الاهتمام بالضمانات ورأس المال والقدرة الائتمانية	الدراسات الائتمانية
لا تمول المصارف الإسلامية مشروعات السجائر, والخمور ولحم الخنزير ولا أي أنشطة حرام بصرف النظر عن درجة ربحيتها	ليس شرطا اساسيا للتوظيف	الحلال والحرام
التركيز علي الكفاءات المحورية المهنية والسلوكية والأخلاقية الالتزام الأخلاقي والإيمان بالعمل المصرفي الإسلامي	التركيز علي الكفاءات المحورية المهنية والسلوكية والأخلاقية المرتبطة بالعمل فقط	الموارد البشرية

المصدر: (البلتاجي 2012 م)

الحوكمة في المصارف الإسلامية

يتناول هذا المحور الحوكمة من حيث النشأة، والتطور، وكذلك من حيث المفهوم والمصطلح ، وأوجه التشابه والاختلاف ما بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

الحوكمة: النشأة والتطور

إن التفكير في مضمون هذا المفهوم ظهر منذ أوائل القرن العشرين، نتيجة لحالات الإفلاس التي واجهت العديد من الشركات في الكثير من دول العالم، وكذلك نتيجة لحدوث عدد من الأزمات والانخيارات المالية والاقتصادية، التي كشفت بدورها عن أنماط من الفساد المالي والإداري بعدد من أسواق العالم في الثلاثينات ، ثم في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، التي كان لها مجتمعة أثر على الاقتصاد الدولي مما جعل الحديث عن الحوكمة يحظى بأهمية خاصة (يوسف 2007 م) ، (الصالحين 2010 م) ، (خالد 2013 م). ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى نشأة وتطور مفهوم الحوكمة: (البلتاجي 2012 م)، (دياب 2014 م)، (عبادي 2015 م) كالتالي :

- 1) انهيار وإفلاس بنك الاعتماد التجاري الدولي عام 1991 م، وانهيار وإفلاس مؤسسة الادخار والإقراض الأمريكية عام 1994 م، بخسارة قدرت بمبلغ 179 مليار دولار.
- 2) أزمة الأسواق المالية في آسيا عام 1997 م ، التي أدت إلى انهيار العديد من الأسواق المالية في العديد من الدول مثل : ماليزيا والفلبين وإندونيسيا وسنغافورة، التي وصفت بأنها كانت نتيجة أزمة ثقة في الإدارة المالية للمؤسسات والتشريعات، التي تنظم العمال والعلاقات بين المؤسسات والحكومة، وهو ما دعا المجتمع الاقتصادي الدولي للبحث عن إطار عام يحكم وينظم نشاط الشركات، ويجنبها أخطار الأزمات المالية والاقتصادية، وإفلاس بعض الشركات الكبرى ، مثل شركة إنرون للطاقة ، وشركة وولدكوم للاتصالات (2001 م)، وقد تبين أن التقارير المالية لتلك الشركات لا تعبر عن الموقف المالي الحقيقي لتلك الشركات ، بالإضافة إلى الفساد الإداري والمحاسبي وعدم الشفافية والإفصاح.
- 3) تحولات في الاقتصاد العالمي: حيث أصبح للمستثمر القدرة على شراء أسهم شركة ما في أي مكان في العالم، وبالتالي يصعب متابعة أعمالها بطريقة مباشرة، الانفتاح في الأسواق المالية، المنافسة الشديدة بين الشركات على المستوى المحلي والدولي، الفساد بكل صوره.
- 4) الممارسات التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات في اقتصاديات الدول في ظل العولمة من استحواذ واندماج بهدف السيطرة على الأسواق، حيث تبين أن هناك 100 شركة فقط على مستوى العالم تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية من خلال الاحتكار.
- 5) ضعف النظم القانونية في الدول النامية وصعوبة حل المنازعات وتنفيذ العقود.

بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى أدت إلى الاهتمام بالحوكمة يمكن توضيحها من ناحية التسلسل التاريخي من خلال الجدول التالي:

التاريخ	العامل
1970 م	أدرجت اللجنة الفدرالية الأمريكية للأوراق المالية و المبادلات موضوع حوكمة الشركات ضمن خططها الإصلاحية.
1974 م	تم تداول مصطلح حوكمة الشركات بدلالاته القانونية في حل بعض النزاعات التي حدثت بين شركات سكك الحديد والشركات العقارية وغيرها من الشركات.
1987 م	انحياز أسواق الاسهم العالمية بما يعرف "اللاثنين الاسود" أو إنحيار 19 أكتوبر
1991 م	انحياز وإفلاس بنك الاعتماد التجاري الدولي
1994 م	انحياز وإفلاس مؤسسة الادخار والإقراض الأمريكية.
1997 م	إثر الأزمة المالية التي أصابت الدول الآسيوية تأكدت أهمية إثارة موضوع حوكمة الشركات من خلال وضع معايير تسهم في ضبطه. معايير مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للتدقيق والضبط (الحوكمة) والاخلاقيات.
1998 م	بادرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع مبادئ لحوكمة الشركات وصارت أساسا لعنصر حوكمة الشركات في تقارير البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية ولجنة بازل، والمنظمة الدولية للجنان الأوراق المالية.
1999 م	إصدار الأيوبي لمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية بعد صدور بازل I
2000 م	انحياز بورصة آسيا، مثل فقاعة الدوت كوم أو فقاعة تكنولوجيا المعلومات.
2001 م	فضيحة شركة الطاقة أنرون التي تورط فيها محاسبو ومراجعو الشركة.
2004 م	أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نسخة معدلة لمبادئ الحوكمة. المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات , البنك المركزي الماليزي

معيار كفاءة رأس المال للمصارف الإسلامية رقم 2 الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ضمن معيار بازل II	2005 م
أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية معيار "تعزيز حوكمة شركات الرقابة المصرفية" مجلس الخدمات المالية الإسلامية: المبادئ الإرشادية لحوكمة الشركات والمؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي	2006 م
نهاية مبادئ حوكمة الشركات كون القائمين على هذه الحوكمة هم من تسبب في عدم الالتزام بها، وتم التأكيد على موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، أي الدافع الداخلي الأخلاقي، والقيمي الذي يجب أن يسبق موضوع الحوكمة النمطية.	2008 م
دليل الحوكمة لدي المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية السورية الصادر عن البنك المركزي السوري	2009 م
بعد أزمة 2008 قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء تعديلات جوهرية على بازل II وإصدار بازل III	2010 م
تعديل المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات الصادر عن البنك المركزي الماليزي 2004	2011 م
المعيار المعدل لكفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ضمن معيار بازل II وبازل III	2013 م
إصدار الأيوبي لمعايير الحوكمة (4 معايير)	2015 م
إصدار الأيوبي لمعايير الحوكمة (7معايير)	2017 م

المصدر : إعداد الباحثة بناءً على (خالد 2013 م), (سعيد 2014 م) , بوهراوة و (بوكروشة 2015 م), (جودة 2016 م) .

يتضح مما سبق أن أهمية الحوكمة وتطور نشأتها جاء نتيجة انتشار الفساد والرشاوى ، وسوء الإدارة وغياب الشفافية وعدم النزاهة والعدالة، وبالتالي فإن الحوكمة كأداة اقتصادية وإدارية تضع إطار عمل يتسم بالشفافية والإفصاح والعدالة والمسؤولية الاجتماعية، مما يمكن من المحافظة على كافة الحقوق لكافة أصحاب المصلحة.

الحوكمة المصطلح والمفهوم

أجرى (الصالحين 2010 م) و (دياب 2014 م) دراسة حول مفهوم الحوكمة في اللغة العربية ولم يجد ما يقابلها من حيث اللغة، أما اصطلاحاً: فهي اشتقاق غير قياسي، لأنه ليس بجارٍ على قواعد اللغة العربية في اشتقاق المصادر، فليس مصدر (فوعله) من المصادر القياسية الجارية على نسق اللغة، ومع ذلك فهي قضية اصطلاحية عند أهل الاقتصاد والإدارة، كما أشار (الصالحين 2010 م) إلى أنه في الأدبيات الفكرية والسياسة استخدمت مصطلحات مثل الحكمانية والحكومية، بينما المنظمات الدولية والإداريين والاقتصاديين استخدموا مصطلح الحوكمة وعرفوها بالآتي:

مؤسسة التمويل الدولية IFC تعرف الحوكمة: بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (<http://www.ifc.org/corporategovernance>).

وتعرف (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1999م): الحوكمة بأنها مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الآخرين بالشركة.

عرف (الصالحين 2010 م): الحوكمة بأنها مجموعة القواعد والنظم والآليات التي تضبط سير الإدارات المختلفة للشركة أو المنشأة أو المؤسسة، وصولاً إلى تحقيق حماية أفضل لمصالح منتسبي الشركة وحملة أسهمها، من خلال إحداث التوازن المطلوب بين تلك المصالح بما يحقق قدرًا مناسباً من الموضوعية والشفافية.

أما فيما يخص الحوكمة في المصارف فقد عرف بنك التسويات الدولية الحوكمة: بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، التي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل، وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.

عرف (أبوبكر 2016 م) الحوكمة في المصارف بأنها: تطوير الهياكل الداخلية للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة .

إذا قيل إن الحوكمة مصطلح جديد وفكرتها ابتكارٌ عصريٌّ، فإن للمعايير والقيم المتعلقة بها مرادفات في الإسلام، فقد أوصى الإسلام عموماً بالأخلاقيات الجيدة التي تعتبر مبادئ ومعايير للحوكمة مثل: (Bedj 2015):

تحريم الربا: يقول سبحانه وتعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }، سورة البقرة الآية 278، وقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اجتنبوا السبع الموبقات"، و ذكر منها "الربا" صحيح البخاري.

كتابة العقد وحفظ الحقوق { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ } ، البقرة الآية، 282 ، عادة ما تكون مسألة الثقة نسبية وليست مطلقة ، لذلك أمر الله سبحانه وتعالى بالكتابة والتوثيق حتى تتم تقوية لربط الثقة بين المتعاقدين التي تنأى من خلال تقوية منظومة القيم والأخلاق التي تربط الأطراف وهذه هي مبادئ ومعايير الحوكمة.

تضارب المصالح: { وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ } ، سورة ص ، الآية 24

الأمانة في تنفيذ جميع العقود: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ } سورة المائدة، الآية 1

الاتجاه إلى تخفيف المشكلات الناتجة عن عدم انتظام توزيع المعلومات بين الأطراف المتعاقدة:

{ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ آجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمٌ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا } سورة البقرة، الآية 282 .

تحريم الرشوة: "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون " سورة البقرة ، الآية 188.

تحريم الحصول على دخل عن طريق الغش أو التلاعب في الأسعار أو سوء الأمانة أو التدليس:

" يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنِكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا " سورة النساء، الآية 29

تحريم خيانة الأمانة: " يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ سورة الأنفال " سورة الأنفال، الآية 27.

إن الشفافية والعدل والصدق والوفاء بالالتزامات من أهم ما جاءت به الحوكمة، وهي موافقة في ذلك لما جاء به الإسلام، حيث جاءت آيات كثيرة في القرآن الكريم تشير إلى ذلك، منها قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ، وقوله تعالى: "وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا" أيضا تحمل المسلم للمسؤولية من الأمور التي ركزت عليها الشريعة فقد جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم :

"كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته".

أما من حيث تعريف الحوكمة في المصارف الإسلامية فقد عرفها (فرحان 2014 م) بأنها : ذلك النظام الذي تدار به المصارف الإسلامية إدارة رشيدة بهدف توفير المصالح وحماية الحقوق لكافة الأطراف المرتبطة بها، وتحقيق الشفافية والإفصاح عن أداء المصارف الإسلامية، وفي عرض القوائم والتقارير والمعلومات المالية. وعن التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، بما يحقق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للمصرف نفسه وللقطاع المصرفي الإسلامي.

مجلس الخدمات الإسلامية عرف الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية بأنها : مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية حيث إن هناك إشرافاً شرعياً فعالاً ومستقلاً، (المعيار IFSB-10 (https://www.ifsb.org/ar_published.php).

على الرغم مما سبق، فإن المؤسسات المالية الإسلامية ليست بمنأى عن مقتضيات الحوكمة ومعاييرها، حيث أن إضافة هذه المؤسسات إلى لفظ (الإسلامية) ووصفها به لا يمنحها الحصانة إزاء مبادئ الحوكمة ومعاييرها، ولا يعفيها من تطبيق مبادئها وقواعدها وأخلاقياتها، فالنمو المتسارع للمصارف الإسلامية فرض الحاجة إلى تنظيم الصيرفة الإسلامية، وحماية الصناعة المالية الإسلامية من الفوضى والعشوائية وعدم الخضوع للقوانين، ولهذا فقد حرصت البنوك السيادية في كثير من البلاد الإسلامية على إصدار قوانين خاصة تنظم نشاط المصارف، لذلك قامت بعض الدول التي تعمل بنظام المصارف الإسلامية بإصدار دليل حوكمة خاص بها مثل سوريا، غير أن هذا كله لم يبلغ الحاجة إلى وجود مظاهرات دولية لأنشطة تلك المصارف، من أجل العمل على توحيد المعايير والقواعد الحاكمة لأنشطة تلك المؤسسات، فأُنشئت هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف الإسلامية AAOIFI، وهي منظمة دولية مستقلة تأسست عام 1991 م، تقوم بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والأخلاقيات ومعايير الضبط والمعايير الشرعية المختصة بالصناعة المصرفية والمالية الإسلامية، وقد أصدر مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لـ AAOIFI معيار الحوكمة رقم 8 بشأن "الهيئات الشرعية المركزية"، وبذلك تكون الهيئة قد أصدرت 100 معيار في مجالات المحاسبة والمراجعة والحوكمة وأخلاقيات العمل بالإضافة إلى المعايير الشرعية

(<http://aaoifi.com/announcement/aaoifi-introduces-its-100th-standard-as-governance-standard-no-8-central-shariah-board-has-been-officially-issued/?lang=en>)

إن صياغة مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية يجعلها تتكون من شقين اثنين الأول منها، ما يتفق مع المبادئ الخاصة بالحوكمة التقليدية، والثاني ما يمتاز به هذه المصارف، ويوضح الجدول التالي التشابه والاختلاف ما بين الحوكمة في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

أوجه التشابه والاختلاف ما بين الحوكمة في المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية

أوجه المقارنة	الحوكمة التقليدية	الحوكمة الإسلامية
أوجه التشابه		
الجوانب الائتمانية	الحوكمة في المؤسسات المالية عموما سواء كانت تقليدية، أو إسلامية غالبا ما يركز فيها على الجوانب الائتمانية.	
وجود مبادئ عامة أساسية	الحوكمة في المؤسسات المالية عموما تفترض وجود مبادئ عامة أساسية لا تختلف فيها التقليدية عن الإسلامية، وذلك عندما يتعلق الأمر بالجوانب التقنية والإدارية والمهنية، حيث إن هذه الجوانب غالبا ما تنبثق عن اعتبارات علمية ، وبالتالي يصعب وصفه بالتقليدية أو الإسلامية، نظرا لحيادتها وعدم قابليتها للتأثر بالانتماءات الفكرية.	
الرقابة	تحتل الرقابة في جانبيها المالي والإداري بالإضافة الى جانبيها التقني مكانا بارزا في أدبيات الحوكمة في المؤسسات المالية سواء كانت حوكمة تقليدية أو إسلامية، وأن الجهود التي تبذل لتطوير الرقابة في تلك الجوانب في الغالب لا يظهر فيها فرق بين المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية.	
الشفافية والنزاهة والإفصاح	تحتل الشفافية والنزاهة والإفصاح مكانها البارز أيضا في أدبيات حوكمة المؤسسات المالية بقسميها التقليدي والإسلامي.	
الاداء المالي والإداري والفني والمهني للمؤسسة المالية	تفعيل الاداء المالي والإداري والفني والمهني للمؤسسة المالية هو الثمرة المرجوة والمتوخاة لمبادئ الحوكمة وآلياتها ووسائلها، لأن هذا التفعيل ينعكس على سمعة المؤسسة المالية ويكون قادرا على استقطاب مدخرات الجمهور. وهذا الأمر لا يختلف فيه المؤسسات التقليدية عن نظيراتها الإسلامية.	

أوجه الاختلاف		
الحكومة الإسلامية	الحكومة التقليدية	
المنظومة القيمية الإسلامية بامتداداتها العقائدية والفكرية والفقهية والسلوكية هي الموجه الأكبر للحكومة في المؤسسات الإسلامية.	أن التوسع الائتماني والتمويلي والاقتصادي وتعظيم العوائد هو الموجه الأكبر للحكومة في المؤسسات التقليدية.	المنطلقات الفكرية والفلسفية الموجهة للحكومة
الحكومة في المؤسسات المالية الإسلامية ذات مفهوم أعم وأشمل الاعتماد على المعايير المالية والمهنية والاجتماعية والشرعية (الاهتمام بخدمة المجتمع).	الاعتماد على المعايير المالية والمهنية (عدم الاهتمام بخدمة المجتمع).	عمومية وشمولية مفهوم الحكومة
نظام حوكمة ثنائي - يركز الأول على مبادئ الحكومة التقليدية. - يركز الثاني على مبادئ الحكومة الإسلامية. مما ينتج عنه وجود مجلسين مختلفين هما مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري، وهيئة الرقابة الشرعية. حيث يهدف ذلك إلى مراقبة مدى توافق العمليات مع الشريعة الإسلامية.	نظام حوكمة أحادي يركز على مبادئ الحكومة التقليدية.	نظام الحوكمة

مبادئ الحوكمة	
- الحفاظ على حقوق المساهمين والمعاملة العادلة والمتساوية لهم	- الحفاظ على حقوق المساهمين والمعاملة العادلة والمتساوية لهم
- الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح	- الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح
- سلامة النظام الداخلي للمصرف	- سلامة النظام الداخلي للمصرف
- كفاءة المراقبين وفعاليتهم	- كفاءة المراقبين وفعاليتهم
- تحقيق الإفصاح والشفافية	- تحقيق الإفصاح والشفافية
- مسؤوليات مجلس الإدارة	- مسؤوليات مجلس الإدارة
- التركيز على الحفاظ على مصالح أصحاب حسابات	
- الاستثمار المطلقة والمقيدة	
- "المودعين"	
- كفاءة وفعالية هيئة الرقابة الشرعية.	
- مراعاة المعايير المحاسبية الإسلامية.	
- الدقة المحاسبية في احتساب الزكاة وتسجيلها في التقارير المالية المنشورة.	
- التأكد من صحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.	

عناصر الحوكمة	المساهمين, مجلس الإدارة, الإدارة, أصحاب المصالح الأخرى.	المساهمين, مجلس الإدارة, الإدارة, أصحاب المصالح الأخرى وهيئة الفتوي والرقابة الشرعية.
الملاك	إن جل اهتمام الحوكمة في المؤسسات المالية التقليدية ينصب على حماية الملاك من أعضاء مجلس إدارة أو مساهمين كبار أو حملة الأسهم عموماً، بينما لا يحظى أصحاب الودائع بأنواعها المختلفة بما توفره الحوكمة من حماية إلا بالنذر اليسير	الحوكمة الإسلامية توفر الحماية بشكل متوازن للملاك وللمودعين على حد سواء، بل إن اهتمامها بمصالح أصحاب الودائع يجب أن يكون الأبرز والأعظم نظراً لأن أصحاب الودائع هم الطرف الضعيف.

المصدر: إعداد الباحثة بناءً على المراجع المستخدمة في هذه الورقة

النتائج والتوصيات

يمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات كالتالي:

أولا النتائج:

- لم يلق مفهوم حوكمة الجهاز المصرفي القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات الحديثة، فقد بدأ الحديث عن مبادئ حوكمة المصارف نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعمولة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي، وحدوث الأزمات المالية المتتالية.
- قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مستمدة من تجارب مجموعة من الدول، بالإضافة إلى إسهامات بعض المنظمات الدولية، وبالتالي فإن هذه القواعد ليست ملزمة لجميع الدول، كما أن هذه القواعد يجب ألا تؤخذ وتطبق كما هي بل لا بد من إدخال تعديلات عليها بما يتلاءم مع طبيعة البيئة التي تطبق فيها، خاصة الدول النامية التي لها ظروف وطبيعة خاصة بها.
- الحوكمة تمثل أداة اقتصادية وإدارية تساعد على تحسين مستوى الأداء في الاقتصاد، وتواجه الفساد بكافة صوره، وتعمل على إيجاد بيئة عمل صالحة تسودها الثقة بين أطراف العلاقة وبما يحفظ الحقوق.

- إن تحقيق مزيد من الحوكمة الفعالة يتوقف على بناء نظام حوكمة في كافة قطاعات الدولة مما يؤدي لمحاربة الفساد والرشوة على مستوى كافة القطاعات.
- لا يوجد نموذج واحد للحوكمة يصلح أن يطبق في جميع البلدان، فنماذج الحوكمة مرتبطة بخصائص البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا نموذج الحوكمة الإسلامية الذي يستند إلى مبادئ وأخلاقيات الشريعة الإسلامية الذي يمكن تطبيقه على أي بيئة كانت.
- تهم الحوكمة الإسلامية بشكل أساسي بالمبادئ الأخلاقية والعقائدية التي يمكن أن تكون صمام الأمان في الامتثال الجيد لمقتضيات الحوكمة ، مما لا يوجد مثله في الحوكمة التقليدية القائمة على ثقة القوانين الجامدة، التي يكتسب المديرون والموظفون فيها المهارات العالية في القدرة على الالتفاف وإخفاء جرائمهم المالية، مما يوفر قدرا كبيرا من الحماية القانونية وعدم المساءلة والملاحقة القضائية ويكون ذلك كله على حساب الأطراف ذات العلاقة بأنشطة المؤسسة المالية.
- الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد أخلاقي في مبادئ عمله وهو يسعى للعمل بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ومبادئ الحوكمة ، و هي في الأساس مبادئ أخلاقية إسلامية نادى بها الإسلام منذ أربعة عشر قرنا وما جاء به الغرب ليس بجديد على مبادئ العمل في الاقتصاد الإسلامي.
- عدم وجود اختلاف ما بين الحوكمة من المنظور التقليدي ومن المنظور الإسلامي من حيث الجوانب الائتمانية ، المبادئ العامة، الرقابة، الشفافية والنزاهة والإفصاح، والأداء المالي والإداري والمهني والفني للمصرف.
- تختلف الحوكمة من المنظور الإسلامي عن المنظور التقليدي في عدة جوانب منها : عمومية وشمولية مفهوم الحوكمة حيث إنه من المنظور الإسلامي مفهوم الحوكمة أعم وأشمل، كذلك تختلف من حيث المبادئ والعناصر وذلك لاختلاف المنطلقات الفكرية لكل منظور.
- تعتبر معايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ، وتلك الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) أهم مرجعية في معايير الحوكمة.

التوصيات

- لا بد من الالتفات إلى طبيعة العمل المصرفي الإسلامي وإلى تقدير الوظيفة الاجتماعية للمال، مما يحتم على المصارف الإسلامية، ودور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية فيها بالخصوص، بالواجبات الاجتماعية.

- ضرورة إيجاد الفقيه الاقتصادي المتخصص الذي يجمع بين الفقه الشرعي والتخصص الاقتصادي مما يحقق فوائد عديدة تعود على الهيئات الشرعية والمصارف الإسلامية، وإصدار موسوعة اقتصادية إسلامية تضم كل ما تحتاج إليه المصارف الإسلامية من أحكام شرعية لتكون مرجعا لهيئات الفتوى والرقابة الشرعية تستعين بها وترجع إليها متى احتاجت لذلك.
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول الحوكمة وخاصة في القطاع المصرفي الإسلامي، لتعميق فهمها وأهميتها ولا سيما فيما يتعلق بدور أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية.
- ضرورة إدخال موضوع الحوكمة وخاصة من المنظور الإسلامي ضمن المنهاج الدراسي لكل أقسام العلوم الاقتصادية، وذلك لضمان مساهمتهم الفاعلة على تطبيقها في المسار العلمي.
- ضرورة تفعيل استخدام معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) وتلك الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لتحقيق درجة أكبر من الشفافية على المستوى العالمي في إطار المساءلة.

المراجع

المراجع العربية :

1. أبوبكر، أيمن عبد الله (2016 م). الاتجاهات الحديثة في تطبيق الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء : "دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي الإماراتي" مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 17, العدد1.
2. البديري، علاء(2017 م) إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية . رسالة ماجستير، جامعة القادسية.
3. البلتاجي، محمد (2012 م) المصارف الإسلامية: النظرية-التطبيق-التحديات. الطبعة الأولى القاهرة مكتبة الشروق الدولية.
4. الصالحين، عبد المجيد(2010 م). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. ورقة مقدمة إلى مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس.
5. العززي، شهاب أحمد (2012 م) إدارة البنوك الإسلامية. الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان
6. العطيّات ، يزن (2007 م) تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية-دراسة لبيان مدى التطبيق في الأردن- الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
7. القرشي، مدحت و عبد الكريم ميسون (2012 م) المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة العاشرة، العدد 32

8. المصراي, عبد اللطيف حمزة (2011 م) المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات. الطبعة الأولى, دار السفير للطباعة والنشر.
9. بوهراوة, سعيد و بوكروشة, حليلة (2015 م) حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية, العدد الثاني.
10. جودة, محمد (2016 م) مدي ملائمة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية : دراسة ميدانية تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية, غزة.
11. خالد, موسى (2013 م) صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية. رسالة ماجستير, جامعة سكيكدة , الجزائر
12. دياب, رنا (2014 م) واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في غزة), أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على الرابط www.mpa.edu.ps
13. سعيد, حسين (2014 م) كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية: في الواقع وسلامة التطبيق. ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية , 6-7/8/2014 م , الاردن.
14. شحاته, حسين (2006 م) المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق. الطبعة الأولى , مكتبة التقوى, القاهرة.
15. عبادي, رندا (2015 م) متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية : دراسة حالة بنك الجزائر. رسالة ماجستير , جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.
16. غربي, عبد الحليم (2016 م) ماذا تعرف عن هذه المصارف. الإصدار الأول الكتروني, مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.
17. فرحان, محمد و عبدالقادر, محمد (2014 م). الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية : دراسة تطبيقية. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية. المجلد 20 العدد 2 .
18. مريم, كعلة (2015 م) دور الحوكمة المؤسسية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة حالة شركة الراجحي المصرفية للفترة ما بين 2012 و2013 رسالة ماجستير, الجزائر.
19. مصرف سورية المركزي (2009 م) دليل الحوكمة لدي المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية , متوفر من خلال الرابط التالي:

<http://f.cb.gov.sy/f976a31d1cc9bdd910469b0639ceac199f0d8c13de0987e3.pdf>
f

20. يوسف, محمد (2007 م) محددات الحوكمة و معاييرها مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر, متوفر من خلال الرابط

التالي: <http://www.saaaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc>

المراجع الأجنبية

- 1- Basel Committee on Banking Supervision ,2006-Enhancing corporate governance for banking organisation, Bank for International Settlements, Switzerland.
- 2- Basel Committee on Banking Supervision ,2010-Principles for enhancing corporate governance, Bank for International Settlements, Switzerland.
- 3- OECD,1999-Principles of Corporate Governance. Oecd, Paris
- 4- OECD,2004-Principles of Corporate Governance.Oecd, Paris
- 5- International Finance Corporation <http://www.ifc.org/corporategovernance>
- 1- Toufik Bedj Bedj (2015) ‘The role of the corporate governance in enhancing the efficiency of Islamic banks and accelerate their development’. Journal of Islam, Law and Judiciary. 1 (2).

أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر العاملين بها

إعداد

هالة حميد عبدالسلام

سامي سليمان حامد

مساعد محاضر بقسم الإدارة التعليمية

محاضر بقسم الإدارة التعليمية

كلية التربية / قمينس / جامعة بنغازي

كلية التربية / قمينس / جامعة بنغازي

الملخص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي، والتعرف أيضاً على أهم معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة في مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي، كما هدفت إلى معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الآراء بين المبحوثين حول محاور الدراسة ، يمكن أن تعزى لمتغير (المؤهل العلمي - سنوات الخدمة) ، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي، والبالغ عددهم (175) موظفاً للعام الدراسي (2017 -2018 م)، وبلغت عينة الدراسة (123) موظفاً تم اختيارهم بطريقة عشوائية ، وذلك باستخدام جدول (مورجان) لتحديد حجم العينة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانته مكونة من (63) فقرة موزعة على قسمين :-

القسم الأول : تضمن أهم أساليب إدارة الأزمة والمتمثل في (أسلوب الهروب، أسلوب الاحتواء، أسلوب فريق العمل، الأسلوب العلمي).

القسم الثاني : تضمن أهم معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة وتمثل في : (معوقات تتعلق بإدارة التعليم، معوقات تتعلق بالمعلومات والاتصال، معوقات تنظيمية، معوقات فنية) وتم التأكد من ثبات الاستبانة عن طريق اختبار (ألفا كرنباخ) ، كما تم استخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) لتحليل البيانات ومعالجتها، وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي هو أسلوب الهروب من الأزمة ويليه الأسلوب العلمي، وإن أقل أساليب إدارة الأزمة المستخدمة من قبل مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي هو أسلوب الاحتواء، ويليه أسلوب فريق العمل، كما أشارت النتائج إلى أن أكثر معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي ، هي المعوقات المتعلقة بالمعلومات والاتصال ويليه المعوقات الفنية، ثم المعوقات المتعلقة بإدارة التعليم، ويليه المعوقات التنظيمية ، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق

ذات دلالة إحصائية في الآراء بين الباحثين حول أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي ، تعزى لمتغير المؤهل العلمي باستثناء مجال أسلوب الاحتواء ، حيث وجدت فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح الموظفين أصحاب المؤهلات العلمية العالية، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الآراء بين الباحثين حول أساليب إدارة الأزمة السائدة ، لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي ، تعزى لمتغير سنوات الخدمة وفقاً للمجالات التالية : أسلوب الاحتواء وكان الفرق لصالح الموظفين أصحاب سنوات الخدمة (من 21 فأكثر)، وأسلوب فريق العمل حيث كان الفرق لصالح الموظفين أصحاب الخبرة (11-20)، والأسلوب العلمي حيث كان الفرق أيضاً لصالح الموظفين أصحاب الخبرة (من 21 فأكثر) ، باستثناء أسلوب الهروب حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الآراء بين الباحثين ، حول أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي تعزى لمتغير سنوات الخدمة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الآراء بين الباحثين حول معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي ، تعزى لمتغير المؤهل العلمي حول المعوقات المتعلقة بالمعلومات والاتصال والمعوقات الفنية حيث كان الفرق لصالح الموظفين أصحاب المؤهلات العلمية العالية ، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الآراء بين الباحثين حول معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة ، لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي تعزى لمتغير المؤهل العلمي وفقاً للمعوقات المتعلقة بإدارة التعليم والمعوقات التنظيمية، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الآراء بين الباحثين ، حول معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

المقدمة :

أضحى العصر الحاضر يتسم بالكثير من الأزمات التي أصبحت تأخذ بعداً استراتيجياً ، حيث اتفق على تسميتها بالأزمات الإستراتيجية التي تمثل خطراً حقيقياً مباشراً يهدد استمرارية المنظمات وضمان بقائها وقدرتها على المنافسة، بل قد تؤدي في الكثير من الأحيان إلى حدوث كارثة إذا لم يحسن التعامل معها، ومن هنا باتت من الصعوبة إدارة مثل هذه الأزمات إذا لم يتم تحديد أسبابها ، والبحث عن استراتيجيات ورسم سيناريوهات متعددة للتعامل معها(الخضيري:2003 م).

قد نشأ مصطلح إدارة الأزمات Crisis Management في مجال الإدارة العامة مع منتصف الستينيات من القرن الماضي، لتشير إلى دور الدولة في مواجهة الأزمات المفاجئة كالزلازل والفيضانات والحرائق والأوبئة والحروب الشاملة، ورغم حداثة هذا الموضوع في الإدارة المعاصرة، فإن التاريخ العربي الإسلامي يشير إلى أن (ابن سينا) من أوائل الذين بحثوا في موضوع الأزمة عند إشارته إلى الآثار النفسية والجسدية للأزمات والكوارث (المالكي:2013 م).

ورغم كل ذلك فمسألة إدارة الأزمة مسألة قائمة بحد ذاتها منذ القدم، وكانت مظهراً من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة التي واجهها الإنسان لمواجهته بتحدى الطبيعة أو غيره من البشر، ولم تكن تعرف آنذاك باسم إدارة الأزمة وإنما عرفت بتسميات أخرى مثل : الحنكة الدبلوماسية، أو براعة القيادة، أو حسن الإدارة... إلخ (سالم:2015 م، 37).

وتشهد معظم دول العالم وبخاصة النامية منها العديد من الأزمات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومجال التعليم ليس بمنأى عن مواجهة تلك الأزمات، حيث يعيش التعليم في معظم دول العالم أزمة حقيقية وإن اختلفت أبعادها وتنوعت في أشكالها، وهذا يتطلب استخدام أسلوب إدارة الأزمة في مجال التعليم ، من أجل إيجاد حلول حاسمة وسريعة لاحتواء الأزمة والتغلب عليها (زيدان:2003 م).

"وتفرض تحديات ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي المذهل في القرن الحادي والعشرين على جميع مؤسسات الدولة، وبالأخص المؤسسات التعليمية أن تضع خططاً علمية منظمة ومدروسة وواعية ، لمنع الأزمات والكوارث في كل مهنة، ثم التدرب على مواجهتها" (عبدالعال:2009 م، 2).

فالأهم الواعية تجعل من المؤسسات التعليمية في مقدمة اهتماماتها، لما لها من دور كبير في تنمية وبناء المجتمعات فهي تضم شريحة كبيرة من السكان ، والعناية بها وتوفير كل ما تحتاجه من مستلزمات مادية وبشرية للتغلب على الأزمات التي تتعرض لها، لقد وصل الاهتمام بإدارة الأزمات في التعليم ببعض الدول إلى درجة تشريع بعض القوانين التي تضمن إيجاد هذا المفهوم على مستوى المؤسسات التعليمية، ففي ولاية فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يشترط القانون على مديريات التعليم التأكد من كتابة وتطوير خطة طوارئ ، لإدارة الأزمات والاستجابة لها في كل مدرسة تقع تحت إشرافها (طبيب، المطلق:2014 م).

كما طبقت جامعة كاليفورنيا سان فرانسيسكو أسلوب إدارة الأزمة وجعلته جزءاً من منظومتها الإدارية، حيث اهتمت بوضع خطط لمواجهة الأزمات والطوارئ التي تحدث أو محتملة الحدوث في الجامعة سواء أكانت تعليمية أم طبيعية، ويحدد فيها الهيكل التنظيمي لإدارة الأزمة والمستويات والأدوار المطلوبة من كل عضو فيها وتحديد أسلوب التمويل (أحمد:2008 م).

لذا يقع على عاتق القائمين على شؤون التعليم أن يكونوا أكثر وعياً لظاهرة الأزمات، والوقاية منها، من خلال معرفتهم بأسسها وأدواتها وطرقها، للتقليل من أثارها المدمرة والخطيرة على العملية التربوية ككل، إذ تشكل الأزمات معوقاً كبيراً يحول دون قيام العاملين بعملهم على الوجه الأكمل، مما يؤثر على إنجاز العمل وتقدمه (الحارثي:2011 م).

"ومن هنا فإن عوامل الخبرة والعلم والمهارة الشخصية تصبح أموراً حتمية في اختيار مديري الأزمة، وفي الوقت ذاته يعد التدريب الدائم والمستمر أحد السبل الرئيسية لتحقيق الجاهزية والاستعداد الدائم لمواجهة أي أزمة فجائية تحدث للكيان الإداري"(الخضيري:2003 م، 65).

فإدارة الأزمات هي إدارة المستقبل والحاضر وأداة علمية رشيدة تبنى على العلم والمعرفة، وتحقيق درجة استجابة عالية وفعالة للظروف المتغيرة للأزمة، بهدف درء أخطارها وتقليل أضرارها، وسرعة التصرف في اتخاذ قرارات حاسمة لإعادة التوازن إلى حالته الطبيعية (أبوناصر:2008 م).

مشكلة الدراسة :

تختلف الأزمات التي تواجه المؤسسات التعليمية المعاصرة في أسبابها، ومستويات حدتها ودرجة تكرارها، مما يجعل منها ظاهرة حية لا يمكن تجنبها أو القضاء عليها نهائياً، ولكن يمكن الحد من آثارها السلبية عن طريق إدارة الأزمات باستخدام عمليات منهجية علمية، والابتعاد عن استراتيجيات التعصب والشك و الإستراتيجية التراكمية، فالاستراتيجيات السابقة لا تعتبر حلولاً للأزمة وإنما هي نتائج لها وربما تكون عوامل تزيد من تفاقم الأزمة وحدتها (الثبتي: 1996 م).

وعلى الرغم من إدارة الأزمات قد أصبحت أمراً واقعاً وسممة من سمات الحياة اليومية داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، إلا أن أغلب القيادات التعليمية والتربوية لم تتأهل للتعامل معها بصورة متكاملة، وربما يرجع سبب ذلك إلى ضعف مستوى الوعي لدى قيادات وعناصر العملية التعليمية على مختلف مستوياتها بأهمية إدارة الأزمات، وغياب برامج الإعداد والتدريب في مجال إدارة الأزمات على مستوى المؤسسة التعليمية (الموسى: 2006 م).

وقد لا يكون الفشل الإداري للأزمة ناتجاً عن نقص في مهارة المسؤول أو إلى منهجية تشخيص الأزمات بل قد يكون الخلل راجعاً إلى عدد من المعوقات مثل : عدم وجود الصلاحيات التنفيذية الكافية لاحتواء الأزمة، أو ضعف التسهيلات الفنية ونقص المعلومات أمام متخذي القرار والبيروقراطية وضغط العمل والخلل في نظام الاتصال، وعدم وجود فريق خاص بإدارة الأزمة (عنتور: 2012 م) وفوق كل ذلك معظم المؤسسات التعليمية لازالت تتبع الطرق التقليدية في إدارة الأزمات، مثل الاكتفاء بتشكيل لجنة للتحقيق في الأزمة وتداعياتها، وفي الكثير من الأحيان تصر على "إنكار الأزمة أو تجاهلها، أو أن تبدأ الإدارة بالتحرك بعد وقوع الأزمة، وتبذل جهوداً مكثفة حتى تنقضي الأزمة بغض النظر عن مدى معالجتها بالشكل المطلوب أم لا، بالإضافة إلى أن تلك المؤسسات نادراً ما تشارك في عملية التخطيط للأزمات، وإن شاركت فمشاركتها لا تعد إلا مجرد خطط عامة للطوارئ غير مكتملة وغير قادرة على المواجهة الفعلية (المفلحي: 2006 م).

وقد شهد الميدان التربوي في ليبيا خلال السنوات الماضية حدوث أزمات في بعض المدارس الليبية، كالدمار الذي طال بعض المؤسسات التعليمية نتيجة لوقوعها في مناطق اشتباك، وما ترتب على ذلك من زيادة عدد الطلبة داخل الفصل (الكثافة الطلابية) ونقص في المباني المدرسية، وتعرض بعض المدارس للسرقة وتوقف التعليم تماماً أثناء الحرب، وكان لكل هذا تداعيات سلبية كثيرة على استقرار العملية التعليمية داخل تلك المؤسسات، لذا فإن إدارة الأزمات في التعليم تمثل هاجساً لدى القائمين على التعليم لكونها تمثل عائقاً في دفع عجلة التقدم والتطور.

وبناء على ما تقدم فإن هذه الدراسة تعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية في التعرف على أساليب إدارة الأزمة على مستوى مكاتب الخدمات التعليمية، خاصة في ظل الظروف والأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد، والضعف الواضح في التصدي لتلك الأزمات والتعامل معها، وعليه فقد تم تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي :

ما أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي ومعوقات تطبيقها؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

- ما أهم أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي من وجهة نظر العاملين بها؟
- ما أهم معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي من وجهة نظر العاملين بها؟
- هل توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الآراء بين الباحثين حول أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي و معوقات تطبيقها، يمكن أن تعزى لمتغير (المؤهل العلمي - سنوات الخدمة)؟

أهمية الدراسة :

تمثل أهمية هذه الدراسة في تناولها إحدى الموضوعات المهمة والحديثة نسبياً في مجال البحوث التربوية ، الذي حظي باهتمام متزايد في الفكر الإداري الحديث، حيث يعد موضوع إدارة الأزمات بصورة عامة وإدارة الأزمات التعليمية بصورة خاصة من الموضوعات المهمة والحיוية ، التي لها تأثير مباشر على المؤسسات التعليمية وقد يهدد بقاءها واستمرارها، وهو أيضاً مجال يفتقر إلى دراسات متعمقة على المستوى الوطني والمحلي، فضلاً عن الإسهامات التي يمكن أن تقدمها الدراسة الحالية، والمتمثلة فيما يلي :

- قد يستفيد منها صناع القرار في وزارة التربية والتعليم بصفة عامة ومكاتب الخدمات التعليمية بصفة خاصة ، في توجيه عمليات التغيير والتطوير بشكل يضمن قدرتها على مواجهة أي تحديات أو بوادر أزمات مستقبلية ومن ثم تحتفظ المؤسسة بحيويتها واستمراريتها.
- كما تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تجرى على مكاتب الخدمات التعليمية وهي امتداد لعمل وزارة التربية والتعليم ، ومن خلال النتائج التي تسفر عنها الدراسة قد تقدم تغذية راجعة للإدارة العليا لتجويد بيئة العمل الإداري وتحسينها ، ووضع خطط إستراتيجية من خلال تشخيص الوضع الراهن لواقع العمل الإداري وتنفيذ السياسات التربوية بالمناطق التعليمية.
- قد تفيد نتائج هذه الدراسة العاملين في مكاتب الخدمات التعليمية في تشخيص جوانب القوة لتعزيزها وجوانب الضعف لتلافيها، وبما يسهم في نهاية الأمر بمساعدتهم على الارتقاء بمستوى العملية الإدارية وكيفية التعامل مع الأزمات التي تواجه مؤسسات التعليمية.
- قد يسهم في نشر ثقافة إدارة الأزمات وأساليبها بين العاملين في مجال التربية والتعليم وأهمية دورهم في التصدي للأزمات.
- قد تفيد الدراسة الأكاديميين والمختصين بالمؤسسات التعليمية بمعلومات وبيانات حول ظاهرة الأزمات التعليمية والتخطيط لها بالأساليب الحديثة، كما يمكن أن تشكل هذه الدراسة منطلقاً لإجراء دراسات مستقبلية في مجال إدارة الأزمات.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- 1- التعرف على أهم أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي من وجهة نظر العاملين بها.
- 2- التعرف على أهم معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي من وجهة نظر العاملين بها.

3- معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الآراء بين الباحثين تعزى لمتغير (المؤهل العلمي - سنوات الخدمة).

محددات الدراسة :

تحدد الدراسة الحالية في التعرف على أساليب إدارة الأزمة ومعوقات تطبيقها داخل مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي من وجهة نظر العاملين بها خلال العام الدراسي (2017-2018 م).

مصطلحات الدراسة :

أساليب إدارة الأزمة: هي طرق واستراتيجيات التعامل مع الأزمات التي يستخدمها المدير للحد من حدوث الأزمة والتقليل من آثارها السلبية (خبراني: 2014 م، 10)

التعريف الإجرائي لأساليب إدارة الأزمة: هي الأدوات والطرق التي يتبعها ويلجأ إليها مديروا مكاتب الخدمات التعليمية في إدارة الأزمات وهي : الهروب، الاحتواء، فريق العمل، الأسلوب العلمي.

الأزمة: هي " نقطة تحول في حياة المنظمة نحو الأسوأ أو الأفضل وتسمى حالة من عدم الاستقرار يوشك أن يحدث فيه تغيير حاسم يؤدي إلى نتائج مرغوب فيها، أو قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها" (عاشور: 2011 م، 138)

إدارة الأزمة: هي "نظام يستخدم للتعامل مع الأزمات من أجل تجنب وقوعها، والتخطيط للحالات التي يصعب تجنبها بهدف التحكم في النتائج، والحد من الآثار السلبية" (درباس: 2012 م، 35) .

التعريف الإجرائي لإدارة الأزمة: هي مجموعة من العمليات الإدارية والإجراءات والجهود التي تبذل لمواجهة الأزمة بأساليب علمية مبنية على التنبؤ والاستشعار بالخطر، ومن ثم التخطيط لمواجهةها للحد من آثارها السلبية والعودة بالمؤسسات التعليمية إلى حالة الاستقرار التي كانت عليها.

مكاتب الخدمات التعليمية: هي عبارة عن مكاتب خدمية تقع تحت سلطتها التنفيذية والتشريعية مجموعة من المدارس تقدم لها الدعم والإمكانات من معلمين ووسائل تعليمية وأثاث، وعددها أربعة مكاتب هي : (مكتب خدمات البركة، مكتب خدمات السلاوي، مكتب خدمات بنغازي المركز، مكتب خدمات سيدي خليفة). (اللجنة الشعبية العامة: 2007 م) .

مدراء مكاتب الخدمات التعليمية: هم مجموعة من الأفراد يمتلكون من الخبرات والمهارات ما يجعلهم قادرين على إدارة هذه المكاتب ويتم تكليفهم من قبل مسؤول التعليم بالبلدية.

الإطار النظري :-

أولاً/ الأزمة :

يعد مصطلح الأزمة من أكثر الكلمات تداولاً في مختلف الأنظمة والتخصصات، حيث عانت تلك الكلمة من كثرة الاستخدام، حتى يتصور البعض أن صياغة مفهوم وتعريف لهذا المعنى يعد شيئاً تقليدياً لا يضيف شيئاً (السعيد: 2006 م، 30).

ومصطلح الأزمة في اللغة : مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (Kipvev) أي أن تقرر (todicide)، أما في اللغة الصينية (Wet-ji) وهما عبارة عن كلمتين أولاهما تعبير عن الخطر والأخرى تعبير عن الفرصة التي يمكن استثمارها (الباسري:2014م، 11) ، وفي اللغة العربية تعني كلمة أزمة الشدة والقحط والأزمة هو المضيق، ويطلق على كل طريق ضيق بين جبلين مأزم (الرازي: 1967 م) أما الأزمة اصطلاحاً: فيقصد بها خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام (السواط، وآخرون:2007م، 322).

أو هي حالة أو مشكلة تواجه النظام الإداري للمؤسسة على أي مستوى من مستوياته، أو في أي عملية من عملياته تسبب قدراً من التوتر والقلق، وتشكك في كفاءة النظام واستمراره إن لم يكن مستعداً لمواجهة مثل هذه الحالة أو المشكلة (العجمي:2008م، 225).

ويخلط البعض بين مصطلح الأزمة وبعض المفاهيم الأخرى ذات صلة بمصطلح الأزمة، وفيما يلي عرض لهذه المفاهيم على النحو الآتي:
أ- المشكلة : يقصد بهذه الكلمة عائق أو مانع يحول بين الفرد والهدف الذي يسعى لتحقيقه ، أي وجود فجوة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن (هيكل:2006م، 21-22).

ب- الكارثة : يعتبر هذا المصطلح من أكثر المفاهيم التصاقاً بالأزمات، وقد ينتج عنها أزمة ولكنها لا تكون هي أزمة بحذاتها، وتُعبّر عن حدث مروع ومدمر ينجم عنه خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات أو كليهما معاً (عقيلان:2015م).

د- الصراع : يعتبر من المفاهيم المتداخلة مع مفهوم الأزمة، وهو موقف تصادمي بين طرفين متضادين تتضارب فيما بينهما المصالح والمبادئ والأفكار (الزلفي: 2014 م).

- خصائص الأزمة : تتسم الأزمات بالخصائص التالية :

- 1- تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة.
- 2- تسود فيه ظروف عدم التأكد ونقص المعلومات ومدبروا الأزمة يعملون في جو من الريبة والشك والغموض وعدم وضوح الرؤية.
- 3- التهديد الشديد للمصالح والأهداف، مثل انهيار الكيان الإداري أو سمعة وكرامة متخذ القرار.
- 4- ضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة مع عدم وجود احتمال للخطأ لعدم وجود الوقت لإصلاح هذا الخطأ (اليازجي:2011م، 325).

5- تتميز الأزمة بأنها غير متوقعة فهي تفاجئ كل العاملين بالمؤسسة مما يؤدي إلى حدوث صدمة وتوتر الأمر الذي يضعف من إمكانية الفعل السريع لمواجهتها (عبدالعال:2009م).

- أسباب الأزمة : تتعدد الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء الأزمة منها :

- 1- تعارض الأهداف نتيجة لاختلاف الرؤى أو تعارض المصالح بين الأطراف المختلفة.
- 2- سوء الفهم من جانب أحد الأطراف ذات العلاقة بالأزمة ، بسبب نقص المعلومات أو تضاربها أو عدم القدرة على جمعها.

- 3- تجاهل إشارات الإنذار المبكر التي تسبق حدوث الأزمة إما عن قصد أو قلة خبرة أو سوء الإدراك أو سوء تقدير الموقف.
- 4- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية للتعامل مع الأزمات مما يؤدي إلى تفاقمها وتحولها إلى كوارث وزيادة الخسائر الناجمة عنها.
- 5- عدم وضوح أهداف المنظمة مما يترتب على ذلك عدم وضوح الأولويات المطلوب تحقيقها، وتضارب المهام والأدوار.
- 6- الإدارة العشوائية المتمثلة في سوء التخطيط وعدم احترام الهيكل التنظيمي للمؤسسة وقصور التوجه للأوامر والبيانات والمعلومات (الزلفي: 2014 م)، (الزعي: 2014 م).

ثانياً/ إدارة الأزمات: علم إدارة الأزمات هو أحد العلوم الإنسانية التي ازدادت أهميته في عصرنا، فهو علم المستقبل وهو علم إدارة توازنات القوى، وعلم التكيف مع المتغيرات، ويقصد بها مجموعة الاستعدادات والجهود الإدارية التي تبذل لمواجهة الأزمة أو الحد من الآثار السلبية المترتبة عليها (صقر: 2009 م، 34).

أو نظام يستخدم للتعامل مع الأزمات من أجل تجنب وقوعها والتخطيط للحالات التي يصعب تجنبها؛ بهدف التحكم في النتائج والحد من الآثار السلبية (عودة: 2008 م، 11).

فالهدف العام لإدارة الأزمات هو تحقيق درجة استجابة سريعة وفعالة لتخطي الأزمة بهدف درء أخطارها، واتخاذ قرارات حاسمة لمواجهةها وتقليص أضرارها وتوفير الدعم الضروري لإعادة التوازن إلى حالته الطبيعية (أبوناصر: 2008 م).

- مراحل إدارة الأزمة : تمر عملية إدارة الأزمات في المؤسسة بعدة مراحل تمثل كل مرحلة منها أساساً للتعامل مع الحدث غير المتوقع، وهذه المراحل متشابكة ومتلاحقة لا يمكن الفصل فيما بينها تهدف إلى نتيجة واحدة هي حل الأزمة والخروج منها بأقل قدر ممكن من الخسائر.

ويعتبر نموذج (بيرسون وميتريف Pearson & Mittriff) من أشهر النماذج وأكثرها شيوعاً في مجال إدارة الأزمات، ويتكون هذا

النموذج من خمس مراحل هي :

أ- اكتشاف إشارات الإنذار المبكر: وهي عبارة عن مرحلة تحذيرية لاستشعار الأزمة، وتتمثل في الإشارات والأعراض الأولى التي تنبئ بحدوث أو وقوع أزمة (الزعي: 2014 م).

ب- مرحلة الاستعداد والوقاية: وتشمل هذه الوقاية اكتشاف نقاط الضعف والقوة من أجل معالجتها حتى لا تتحول إلى أزمة، ووضع سيناريوهات مختلفة وتتابع للأحداث لأزمة تنخيلها، وعليه يجب أن يتوفر لدى المنظمة استعدادات وأساليب كافية للوقاية من الأزمات.

ج- مرحلة احتواء الأضرار والحد منها : تتلخص هذه المرحلة من إدارة الأزمات في إعداد الوسائل اللازمة التي تحد من الأضرار ومنعها من الانتشار ، لتشمل الأجزاء الأخرى التي لم تتأثر بعد في المنظمة، وتتوقف هذه المرحلة على طبيعة الحادث الذي وقع (عنتور: 2012 م).

د- مرحلة استعادة النشاط : تشمل هذه المرحلة إعداد وتنفيذ برامج قصيرة وطويلة الأجل، ومعرفة الخسائر وتقييمها وإعادة الأمور إلى طبيعتها، لذا يجب على الإدارة هنا اتخاذ قرارات سليمة ومناسبة.

هـ- مرحلة التعلم : المرحلة الأخيرة هي مرحلة التعلم المستمر وإعادة التقييم لتحسين ما تم إنجازه في الماضي، فمن خلال استخلاص الدروس المستفادة من كارثة أو أزمة يمكن الاستفادة من الأخطاء السابقة ، ووضع الضوابط لمنع تكرار حصول الأزمة من جديد (الياسري:2014 م).

- أساليب إدارة الأزمة : هناك نوعان من الأساليب :

أولاً/ الأساليب التقليدية :

1- أسلوب النعامة (الهروب) : ويحدث ذلك عندما يشعر الفرد المتعامل مع الأزمة بالتوتر الشديد والحيرة والعجز في كيفية مواجهة الأزمة، فإنه يلجأ بطريقة لا شعورية للتخلص من هذه الحالة إلى الهروب من الموقف كله.

2- احتواء الأزمة : أي محاصرة الأزمة في نطاق ضيق ومحدود، ومن ثم العمل على امتصاص الضغوط المترتبة عليها (حسين:2013 م).

ثانياً/ الأساليب الحديثة :

1- الأسلوب العلمي: لا يمكن التعامل مع الأزمات في إطار من العشوائية أو سياسة الفعل ورد الفعل، وبدون إتباع أساليب إدارية سليمة لحماية الكيان الإداري من أي تطورات غير محسوبة يصعب التعامل معها، ويتضمن المنهج الإداري العلمي في مواجهة الأزمات في أربعة عناصر هي: التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة، وإذا كانت هذه العناصر مهمة في الإدارة بشكل عام فإنها في إدارة الأزمات تكون أكثر أهمية (مقابلة، وآخرون:2016 م).

2- فرق العمل : وهي من أكثر الطرق شيوعاً واستخداماً لإدارة الأزمات، وعادة ما يضم هذا الفريق من (4-8) أفراد من تتوافر لديهم القدرة والرغبة في التعامل مع الأزمات في حال وقوعها، ويمكن أن تأخذ فرق العمل عدة أشكال منها فرق العمل المؤقتة أو فرق العمل الدائمة (الحارثي:2011 م).

- معوقات إدارة الأزمات :

قد تواجه إدارة الأزمات معوقات تحد من نجاح إدارة الأزمة أو تطيل وجود الأزمة، وفي أحيان أخرى قد تزيد من تفاقمها، وأهم تلك المعوقات ما يلي :

1- المعوقات الإنسانية : وتتعلق بالطبيعة الإنسانية للأفراد والثقافة التنظيمية السائدة في المنظمة، ومن هذه المعوقات القصور في فهم مكامن الخطر، والاعتماد على رأي الجماعة أو اللجنة في التعامل مع كافة الأزمات.

2- المعوقات التنظيمية : وتتعلق بالجوانب التنظيمية كصعوبة التنسيق بين الإدارات وعمليات اتخاذ القرار وضعف دعم الإدارة العليا، وعدم وجود تحديد دقيق للسلطات والمسؤوليات في المنظمة.

3- المعوقات الخاصة بالاتصالات والمعلومات: وتتعلق بصعوبة تبادل ونقل المعلومات داخل المنظمة وخارجها، هذا بالإضافة إلى عدم دقة المعلومات وتعرضها للتشويه أثناء انتقالها داخل الجهاز الإداري (الزعي: 2011 م).

4- معوقات تتعلق بالتمويل: وتمثل تلك المعوقات في نقص الأجهزة والمعدات اللازمة لإدارة الأزمة وعدم قدرة المؤسسة على توفيرها، وعدم تعاون المجتمع المحلي في تقديم مساعدات تسهل إدارة الأزمة وحلها (عنتور: 2012 م).

الدراسات السابقة:

نظراً لأهمية الموضوع الذي تناولته الدراسة الحالية لهذا اهتمت العديد من الدراسات بدراسة موضوع إدارة الأزمات، لكي تصل إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في تطبيق أساليب إدارة الأزمة في مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي، ففي دراسة قام بها (الموسى 2006 م) هدفت إلى التعرف على واقع الأزمات المدرسية بمدارس التعليم العام بمدينة الرياض، والتوصل لتصور مقترح لإدارة الأزمات في مدارس التعليم العام واستخدام الباحث الاستبانة كأداة للدراسة وتكونت عينة الدراسة من (698) مديراً ومديرة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أنه لا يختلف توافر معوقات إدارة الأزمات المدرسية باختلاف مرحلة الدراسة، فلا يؤدي المؤهل العلمي والخبرة الوظيفية لمديري ومديرات المدارس على توافر معوقات إدارة الأزمات بالمدارس، وضرورة توفر صلاحيات للمدارس للتكيف مع الأحداث الأزماتية، كما أكدت الدراسة على ضرورة الاهتمام بإعداد وتصميم برامج تدريبية لمديري المدارس في مجال إدارة الأزمات، وكيفية اتخاذ القرارات الصحيحة في ظل ضغط الوقت، كما تبين وجود معوقات إدارة الأزمات بالمدارس منها: عدم تبادل المعلومات بين المدارس بخصوص أزمات متشابهة، وعدم وجود قواعد معلومات للتعرف على كيفية إدارة الأزمات. بينما هدفت دراسة (عبدالعال 2009 م) إلى التعرف على أساليب إدارة الأزمات لدى مديري المدارس الحكومية في غزة وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي، واستخدام الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة وشملت عينة الدراسة من (255) مديراً، وأظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة ارتباطية موصلة بين أساليب إدارة الأزمات والتخطيط الاستراتيجي، بينما توجد علاقة سلبية بين الهروب والتخطيط الاستراتيجي، كما أكدت الدراسة على إدراك مديري المدرسة لأهمية التنسيق داخل المدرسة وخارجها، وذلك بالتعاون في مواجهة الأزمات وتحديد دور كل شخص في المدرسة في إدارة الأزمات، وهدفت دراسة (صقر 2009 م) إلى الكشف عن أهم المهارات اللازمة لمديري مدارس وكالة الغوث بغزة لإدارة الأزمات، والتعرف على درجة تقدير مهارات إدارة الأزمات لمديري مدارس وكالة الغوث بغزة لإدارة الأزمات، والتعرف على دلالة الفروق بين متوسطات مديري مدارس وكالة الغوث بغزة في درجة تقديرهم لمهارات إدارة الأزمات لديهم طبقاً لمتغيرات الجنس، سنوات الخدمة، المؤهل، المرحلة الدراسية، وتكون مجتمع الدراسة من (221) مديراً، وأظهرت النتائج توفر مهارات إدارة الأزمات لمديري مدارس وكالة الغوث بغزة بشكل كبير وفعال، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول درجة توافر مهارات إدارة الأزمات تعزى لمتغير الجنس، سنوات الخدمة، المؤهل، المرحلة الدراسية، بينما هدفت دراسة (الحارثي 2011 م) إلى وضع تصور مقترح لإنشاء وحدة لإدارة الأزمات التعليمية بوزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، حيث تم استقصاء آراء مجموعة من الخبراء والمتخصصين التربويين، ومديري الإدارات العامة بالوزارة، ومديري الإدارة العامة بالتربية والتعليم، ومديري المدارس

والبالغ عددهم (77) خبيراً تجاه محاور إنشاء وحدة مقترحة ، لإدارة الأزمات التعليمية بوزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، واستخدم الباحث الاستبانة لهذه الغاية، وتوصلت نتائجها إلى ضرورة وضع خطط وسيناريوهات لمواجهة الأزمات التعليمية، والاستفادة من التجارب العالمية والخبرات الدولية في إنشاء وحدة لإدارة الأزمات التعليمية بما يتناسب مع ظروف وثقافة المجتمع، وضرورة تجهيز غرفة عمليات مركزية مزودة بوسائل الاتصال الحديثة، هذا بالإضافة أهمية تدريب وتنمية القيادات التربوية على فن التعامل مع الأزمات التعليمية. وهدفت دراسة (أبومعمر 2011 م) على معرفة دور مديريات التربية والتعليم في إدارة الأزمات التعليمية التي تواجهها المدارس الحكومية في محافظات غزة وسبل تطويره، كما هدفت إلى معرفة دور المديريات في استشعار الأزمات والتخطيط لها ومواجهتها وكيفية الوقاية منها ومدى الاستفادة منها، وهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة في مجالات إدارة الأزمات التعليمية تعزى لمتغير (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، مكان المديرية)، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (118) مديراً ونائباً، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة لهذا الغرض، كما قام الباحث باستخدام أداة ثانية وهي المقابلة تم عرضها على (6) من المديرين والمديريات من أجل معرفة آرائهم، وأظهرت النتائج أن مديريات التربية والتعليم تقوم بممارسة إدارة الأزمات التعليمية وبدرجة كبيرة، كما أظهرت نتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة في مجالات إدارة الأزمات التعليمية التي تواجهها المدارس الحكومية في محافظات غزة تعزى لمتغير (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، مكان المديرية)، فقد هدفت دراسة (عننور 2012 م) إلى التعرف على معوقات إدارة الأزمات وسبل علاجها في المدارس الحكومية الثانوية في محافظة الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين، هذا بالإضافة إلى معرفة الاختلاف في وجهات النظر في معوقات إدارة الأزمات تبعاً لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي والخبرة الإدارية، والتخصص، والمحافظة، وعدد الدورات التدريبية، وموقع المدرسة، وتكونت عينة الدراسة من (223) مديراً، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك درجة منخفضة لمعوقات إدارة الأزمات في المدارس الحكومية، كما خلصت الدراسة إلى أن أكثر معوقات إدارة الأزمات هي معوقات إدارية، تليها معوقات تتعلق بالمجتمع المحلي، وتمثل طرق معالجة الأزمات من خلال التنسيق ما بين الجهة المشرفة على حل الأزمات وأطراف الأزمة بشكل مباشر وقوي، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المديرين في مجالات معوقات إدارة الأزمات في المدارس الحكومية الثانوية تعزى لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة الإدارية، والتخصص، والمحافظة، وعدد الدورات التدريبية، وموقع المدرسة، وهدفت دراسة (المالكي 2013 م) إلى التعرف على واقع الممارسة والأهمية لأسلوب إدارة الأزمات في المدارس الثانوية بمكة المكرمة، والكشف عن الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة المتعلقة بواقع الممارسة والأهمية لأسلوب إدارة الأزمات، وكانت الأداة المستخدمة في الدراسة هي الاستبانة، وتكون مجتمع الدراسة من (426) معلماً ومديراً، وأظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الكلي لتقدير أسلوب إدارة الأزمات جاء بدرجة متوسطة وبدرجة عالية ، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية بين تقدير المسحيين حول درجة ممارسة أسلوب إدارة الأزمات وأبعادها ، حيث تبين أن الفروق في المسمى الوظيفي قد جاء لصالح المديرين التي تعزى إلى التخصص والمؤهل والخبرة، بينما هدفت دراسة (خبراني 2014 م) إلى التعرف على الأساليب التي يمارسها مديروا المدارس لإدارة الأزمات المدرسية، والكشف عن معوقاتها

وتحديد درجة ممارسة مديري المدارس للأسلوب العلمي والأسلوب الاحتواء لإدارة الأزمات، وكيفية تطوير كفاءة مديري المدارس لإدارة الأزمات المدرسية، والكشف عن الفروق الإحصائية بين متوسطات درجات ممارسة الأساليب لإدارة الأزمات ومعوقاتها، وتطوير كفاءة المديرين وفق لمتغيرات المؤهل العلمي، صفة المؤهل، عدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة، والدورات التدريبية في مجال إدارة الأزمات، وشملت عينة الدراسة (137) مديراً، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن درجة ممارسة الأسلوب العلمي وأسلوب فريق العمل وأسلوب احتواء الأزمة كانت كلها بدرجة عالية جداً، وأن درجة المتوسط الحسابي العام لممارسة أساليب إدارة الأزمات عالي جداً، وأن درجة المعوقات التي تواجه استخدام أساليب إدارة الأزمات عالية، وأن درجة الموافقة لتطوير كفاءة مديري المدارس كانت عالية جداً، كما خلصت الدراسة إلى وجود فروق إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول محور ممارسة أساليب إدارة الأزمات.

مناقشة الدراسات السابقة :

على الرغم من إبراز جميع الدراسات السابقة أهمية إدارة الأزمات بوصفها مجالاً ضرورياً ومهماً للمؤسسات التعليمية فإنها تباينت في أهدافها، فمثلاً هدفت بعض الدراسات التعرف على واقع إدارة الأزمات المدرسية كدراسة (الموسى: 2006 م)، ودراسة (المالكي: 2013 م)، في حين تناولت دراسة (عبدالعال: 2009 م)، ودراسة (خبراني: 2014 م) الأساليب المتبعة في التعامل مع الأزمات، وبعضها الآخر اقتصر على محاولة الكشف على أهم المهارات اللازمة لإدارة الأزمات لدى مديري المدارس كدراسة (مقابلة وأخرون: 2009 م)، أما دراسة (عنتور: 2012 م) فقد هدفت إلى تحديد معوقات إدارة الأزمات وسبل مواجهتها، وجاءت دراسات أخرى لوضع تصور مقترح تتناول موضوع إدارة الأزمات في مديريات التربية والتعليم كدراسة كل من (أبومعمر: 2011 م)، (الحارثي: 2011 م)، ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أن الدراسة الحالية تناولت التعرف على أهم أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي، والتعرف أيضاً على أهم معوقات تطبيقها، وبهذا فإن الدراسة الحالية تتفق مع دراسة (عبدالعال: 2009 م) نسبياً، ومع دراسة (خبراني: 2014 م) في تناولها الأساليب المتبعة لإدارة الأزمات، وتحديد أهم معوقات إدارتها، وتختلف معها في مجتمع البحث حيث إن الدراسة الحالية تناولت أساليب إدارة الأزمة المتبعة لدى المدراء في مكاتب الخدمات التعليمية، بينما تناولت كل من دراسة (عبدالعال: 2009 م)، (خبراني: 2014 م) إدارة الأزمات في المدارس.

منهجية الدراسة وإجراءاتها :

أولاً/ مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي، والبالغ عددهم (175) موظفاً، موزعين على جميع مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي، والبالغ عددهم (4) مكاتب للخدمات التعليمية.

ثانياً/ عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (123) موظفاً من جميع مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي، وذلك حسب جدول (مورجان) لتحديد حجم العينة، وفيما يلي عرض لخصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة :

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	متغير المؤهل العلمي
25.2%	31	متوسط
74.8%	92	عالي
100%	123	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق أن عدد الموظفين أصحاب المؤهلات العلمية العالية بلغ (92)، ونسبة مئوية بلغت (74.8%)، بينما بلغ عدد الموظفين أصحاب المؤهلات العلمية المتوسطة بلغ (31)، ونسبة مئوية بلغت (25.2%)، وهذا يعني أن عدد الموظفين أصحاب المؤهلات العلمية العالية أكبر من عدد الموظفين أصحاب المؤهلات العلمية المتوسطة.

جدول (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخدمة

النسبة المئوية	التكرار	متغير الخدمة
21.1%	26	أقل من 10 سنوات
60.2%	74	11 - 20
18.7%	23	21 فأكثر
100%	123	الإجمالي

من الجدول السابق يتضح أن عدد الموظفين أصحاب الخبرة (أقل من 10 سنوات) بلغ (26)، ونسبة مئوية بلغت (21.1%)، وأن عدد الموظفين أصحاب الخبرة (11 - 20) سنة بلغ (74)، ونسبة مئوية بلغت (60.2%)، وأن عدد الموظفين أصحاب الخبرة (21) فأكثر) بلغ (23)، ونسبة مئوية بلغت (18.7%) وهذا يعني أن عدد الموظفين أصحاب الخبرة (11 - 20)، هم أكبر عدداً من الموظفين أصحاب الخبرة (أقل من 10) سنوات والموظفين أصحاب الخبرة (21 سنة فأكثر).

ثالثاً/ أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة أداة لجمع البيانات عن مجتمع الدراسة، حيث قسمت الاستبانة إلى محورين رئيسيين، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: يمثل أهم أساليب إدارة الأزمة المتبعة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي، وتمثلت هذه الأساليب فيما يلي (أسلوب الهروب، أسلوب الاحتواء، أسلوب فريق العمل، الأسلوب العلمي).

المحور الثاني: يمثل أهم معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة، وتمثلت هذه المعوقات فيما يلي (معوقات تتعلق بإدارة التعليم، معوقات تتعلق بالمعلومات والاتصال، معوقات تنظيمية، معوقات فنية).

رابعاً/ صدق الأداة:

اعتمدت الدراسة على الصدق الظاهري، حيث تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المختصين ومن ذوي الخبرة في جامعة بنغازي يطلق عليهم المحكمون.

وقد تم إعادة صياغة بعض العبارات التي رأى المحكمون أهمية إعادة صياغتها حتى تلائم الغرض الذي أعدت من أجله، إضافة إلى حذف بعض الكلمات التي رأوا أنها لا تعطي أي إضافة على العبارة، وأن تكون الإجابة على الاستبانة بخمسة بدائل (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، أبداً)، وانتهت الاستبانة إلى الصورة النهائية التي تم تطبيقها على أفراد عينة الدراسة.

خامساً/ ثبات الأداة:

يعد الثبات شرطاً ضرورياً لمعرفة مدى دقة المقياس في جمع البيانات، لذا فإن مصطلح الثبات يعني مدى دقة الاختبار في القياس أو الملاحظة، وعدم تناقضه مع نفسه، ولحساب معامل ثبات أداة الدراسة تم استخدام معادلة (ألفا كرونباخ)، بتطبيقها على عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (25) فرداً، حيث بلغت قيمة ثبات الاستبانة (0.91) مما يدل على أن الأداة تتمتع بمعامل ثبات عالي.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها :

سيتم عرض النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها، ومن ثم مناقشتها، وذلك على النحو الآتي :

السؤال الأول: ما أهم أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي من وجهة نظر العاملين بها؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الباحثين على أساليب إدارة الأزمة السائدة

لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي، وذلك كما هو موضح في الجدول (3) .

جدول (3)

الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لأساليب إدارة الأزمة

الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجال
1	2.0	0.6	أسلوب الهروب
4	1.5	0.7	أسلوب الاحتواء
3	1.8	0.7	أسلوب فريق العمل
2	1.9	0.8	الأسلوب العلمي

يتضح من الجدول السابق أن أكثر أساليب إدارة الأزمة المستخدمة من قبل مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي هو أسلوب الهروب بمتوسط حسابي بلغ (2.0) ، وانحراف معياري بلغ (0.6)، وتدلل هذه النتيجة على اتفاق عينة الدراسة في تقدير ممارسة مدراء المكاتب لأسلوب الهروب في إدارة الأزمات من خلال الاعتماد على كثير من المواقف أو الأزمات على التعليمات الإدارية الصادرة من الجهات العليا أو انتظار الحلول الجاهزة من إدارة التعليم، وربما يرجع السبب في ذلك خوف المدراء من الفشل في إدارة الأزمة ومواجهتها أو بسبب قلة الإمكانيات أو الصلاحيات الممنوحة لهم لمواجهة الأزمات، ثم تبعه في الاستخدام لإدارة الأزمة الأسلوب العلمي بمتوسط حسابي بلغ (1.9)، وانحراف معياري بلغ (0.8)، مما يدل على أن الباحثين يدركون أن المدراء يفضلون استخدام الأسلوب العلمي الذي يعد أحد الأساليب العلمية الحديثة وغير التقليدية في إدارة الأزمة، كما أظهرت النتائج أن أقل أساليب إدارة الأزمة المستخدمة من قبل مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي ، هو أسلوب فريق العمل بمتوسط حسابي بلغ (1.8)، وانحراف معياري بلغ (0.7) وربما يعود السبب في ذلك لعدم توفر الكوادر البشرية المتخصصة في إدارة الأزمات ، الذين بإمكانهم كفريق الوقوف على أسباب الأزمة واقتراح حلول علاجية لها، ثم تبعها أخيراً أسلوب الاحتواء بمتوسط حسابي بلغ (1.5)، وانحراف معياري بلغ (0.7)، مما يدل على أن هناك بعض مديري مكاتب الخدمات التعليمية يعمدون على محاصرة الأزمة في أضيق الحدود لاحتواء الأضرار الناتجة عنها وتقليل الخسائر لأدنى حد.

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (خبراني 2014 م) التي أظهرت أن درجة ممارسة المدراء للأسلوب العلمي الذي جاء بالمرتبة الأولى قد كان مجيئه بدرجة عالية جداً ، ثم تبعه أسلوب فريق العمل ثم تبعه أخيراً أسلوب احتواء الأزمة، وكذلك مع ما توصلت إليه دراسة (عبدالعال:2009 م) التي أظهرت أن أكثر أساليب إدارة الأزمة استخداماً هو أسلوب الاحتواء وأقلها هو أسلوب الهروب.

السؤال الثاني: ما أهم معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي من وجهة نظر

العاملين بها ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الباحثين على معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي، وذلك كما هو موضح في الجدول (4) :

جدول (4)

الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لمعوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة

المجال	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
المعوقات المتعلقة بإدارة التعليم	0.4	2.2
المعوقات المتعلقة بالمعلومات والاتصال	0.5	2.8
المعوقات التنظيمية	0.5	2.2
المعوقات الفنية	0.7	2.3

يتضح من الجدول السابق أن أكثر معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي ، هي المعوقات المتعلقة بالمعلومات والاتصال بمتوسط حسابي بلغ (2.8) ، وانحراف معياري بلغ (0.5) ، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يرون أن المعوقات المتعلقة بالمعلومات والاتصال هي المعوق الأول الذي يحول دون تطبيق أساليب إدارة الأزمة ، وتدل هذه النتيجة على أن عمليات التنسيق والاتصال مع الجهات المعنية للتعامل مع الأزمات على مستوى مكاتب الخدمات التعليمية تتصف بالضعف ، وغياب نظام اتصال فعال وقت حدوث الأزمة، هذا بالإضافة إلى عدم استعداد المنظمة للتعامل مع أزمة الاتصالات نفسها، ويليهما المعوقات الفنية بمتوسط حسابي بلغ (2.3)، وانحراف معياري بلغ (0.7) ، وتشير هذه النتيجة إلى افتقار مكاتب الخدمات التعليمية إلى الكفاءات البشرية المتميزة القادرة على التعامل مع الأزمات التعليمية، وإلى ضعف الاهتمام بتوفير برامج تدريبية في مجال إدارة الأزمات أو الاهتمام بنشر ثقافة إدارة الأزمات، كما أوضحت النتائج أن أقل المعوقات التي تواجه تطبيق أساليب إدارة الأزمة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي التي جاءت بنتائج متقاربة ، هي المعوقات المتعلقة بإدارة التعليم بمتوسط حسابي بلغ (2.2)، وانحراف معياري بلغ (0.4)، ويليهما المعوقات التنظيمية بمتوسط حسابي بلغ (2.2)، وانحراف معياري بلغ (0.5)، مما يدل على انخفاض قدرة مديري مكاتب الخدمات التعليمية على استخدام أساليب إدارة الأزمة ، لوجود تلك المعوقات التي تحد من قدرته على اتخاذ القرارات إلا بالرجوع إلى الجهة صاحبة القرار، وهي إدارة التعليم وعدم امتلاكه القدر الكافي من الصلاحيات لمواجهة أية ظروف طارئة ، هذا بالإضافة إلى أن القوانين واللوائح التنظيمية التي تخضع لها مكاتب الخدمات التعليمية هي واحدة ، ومما لاشك فيه أن لكل تلك المعوقات آثاراً سلبية ينجم عنها عجز مكاتب الخدمات التعليمية في الوقاية من الأزمات وفشلها في مواجهتها أو التعامل معها.

وتختلف هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (عنطور: 2012 م) التي أظهرت أن أكثر معوقات إدارة الأزمات هي المعوقات الإدارية ، بينما تتفق مع دراسة (خبراني: 2014 م) التي أظهرت أن أكثر معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمات هي تلك المتعلقة بعدم توفر قاعدة بيانات شاملة في مجال إدارة الأزمات.

السؤال الثالث: هل توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الآراء بين الباحثين حول أساليب إدارة الأزمة السائدة ، لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي ومعوقات تطبيقها، تعزى لمتغير (المؤهل العلمي - سنوات الخدمة)؟

للإجابة عن هذا السؤال، وللكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، حول أهم أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي، وأهم المعوقات التي تحد من استخدامها وفقاً لمتغيرات (المؤهل العلمي - سنوات الخدمة)، فقد تم استخدام اختبار (T-test) للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية التي قد تعزى لمتغير المؤهل العلمي، بالإضافة إلى أنه تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One - Way ANOVA) ، للتعرف على دلالة ما قد يوجد من فروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، حول أهم أساليب إدارة الأزمة بمجالاتها وأهم المعوقات التي تعزى لمتغير سنوات الخدمة، وذلك على النحو التالي :

1- الفروق بين المتوسطات وفقاً للمؤهل العلمي :

للكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، حول أهم أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي، وأهم المعوقات التي تحد من استخدامها وفقاً لمتغير المؤهل العلمي تم استخدام (T-test) كما تبين نتائج الجدول رقم (5) ورقم (6).

جدول رقم (5)

الفروق في الآراء بين الباحثين حول أهم أساليب إدارة الأزمة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

المجالات	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
أسلوب الهروب	متوسط	1.7	0.5	121	-3.8	0.7	غير دالة
	عالي	2.1	0.6				
أسلوب الاحتواء	متوسط	1.2	0.4	121	-2.8	0.00	دالة
	عالي	1.5	0.7				

غير دالة	0.6	-1.5	121	0.8	1.6	متوسط	أسلوب فريق العمل
				0.8	1.8	عالي	
غير دالة	0.1	-0.8	121	0.7	1.7	متوسط	الأسلوب العلمي
				0.9	1.9	عالي	

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، فيما يتعلق باستخدام أسلوب الهروب في إدارة الأزمة تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، وعليه فإن المؤهل العلمي سواء كان عالياً أو متوسطاً لا يؤدي إلى اختلاف بين استجابات أفراد عينة الدراسة ، تجاه استخدام أسلوب الهروب في إدارة الأزمات، أي لا نستطيع الجزم بوجود تأثير سلبي أو إيجابي لمتغير المؤهل العلمي.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، فيما يتعلق باستخدام أسلوب الاحتواء في إدارة الأزمة تُعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح أصحاب المؤهلات العلمية العالية، وهذا قد يكون راجعاً إلى أن أصحاب المؤهلات الأعلى بحكم المعارف والمعلومات التي اكتسبها في مجال الإدارة ، لديهم وعي وإدراك أفضل بطبيعة الخطوات والإجراءات التي يقوم بها مديري مكاتب الخدمات التعليمية لمحاصرة الأزمة وامتصاص ضغطها.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، فيما يتعلق باستخدام أسلوب فريق العمل في إدارة الأزمة تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، وهذا يعني أن المؤهل العلمي لا يؤدي إلى اختلاف بين استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه استخدام أسلوب فريق العمل في إدارة الأزمة، وهذا قد يكون راجعاً إلى تشابه إدراك موظفي ومديري مكاتب الخدمات التعليمية بأهمية المشاركة الجماعية ، وتشكيل فرق عمل لإدارة الأزمات مع توفير جو تعاوني ملائم ليتمكنوا من تأدية أدوارهم بالشكل الأمثل.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، فيما يتعلق باستخدام الأسلوب العلمي في إدارة الأزمة تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث لم يظهر أي تأثير لمتغير المؤهل العلمي تجاه استخدام الأسلوب العلمي في إدارة الأزمة، والسبب في ذلك راجع إلى تشابه إدراك أفراد عينة الدراسة الذين يرون أن مديري مكاتب الخدمات التعليمية ، يدركون منهجية الخطوات العلمية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأزمة، وأن الأساليب الاجتهادية وحدها غير كافية للتعامل مع الأزمات.

جدول رقم (6)

الفروق في الآراء بين المبحوثين حول معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

المجالات	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
المعوقات المتعلقة بإدارة التعليم	متوسط	2.2	0.4	121	- 0.8	0.11	غير دالة
	عالي	2.3	0.4				
المعوقات المتعلقة بالمعلومات والاتصال	متوسط	2.3	0.7	121	- 6.7	0.00	دالة
	عالي	2.9	0.3				
المعوقات التنظيمية	متوسط	2.2	0.5	121	- 0.8	0.8	غير دالة
	عالي	2.2	0.4				
المعوقات الفنية	متوسط	1.7	0.7	121	- 6.2	0.00	دالة
	عالي	2.5	0.5				

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، حول المعوقات المتعلقة بإدارة التعليم تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، وهذا قد يكون راجعاً إلى أن موظفي مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي على اختلاف مؤهلاتهم العلمية ، يرون أن مديري مكاتب الخدمات التعليمية يلتزمون بالتعليمات الصادرة من وزارة التربية والتعليم ، عند حدوث الأزمات مما يجعل مديري مكاتب الخدمات التعليمية مقيدين بقوانين وقرارات الوزارة بشكل متمت.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، حول المعوقات المتعلقة بالمعلومات والاتصال تُعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح أصحاب المؤهلات العلمية العالية، وهذا يدل على أن أصحاب المؤهلات الأعلى يدركون أن من أهم المعوقات التي تحول دون فاعلية واستخدام أساليب إدارة الأزمة ، هي عدم وجود قاعدة معلومات واتصالات جيدة توفر البيانات والمعلومات السريعة ، وتحقق في ذات الوقت الربط مع الجهات مع الجهات العليا أو مع المحيط الخارجي من المؤسسات التربوية والحكومية التي يمكنها أن تقدم المساعدة في أوقات الأزمة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، حول المعوقات التنظيمية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، وهذا قد يكون راجعاً إلى أن موظفي مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي على اختلاف مؤهلاتهم العلمية على فهم وإدراك بأن مديري مكاتب الخدمات التعليمية ، لا يستطيعون التعامل مع الأزمات بإجراءات خارج نطاق

الصلاحيات الممنوحة لهم ، ولكل هذا تأثير سلمي على التعامل مع الأزمات، وربما تدل هذه النتيجة على تشابه ظروف العمل والمعوقات التنظيمية التي تواجهها مكاتب الخدمات التعليمية.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05=\alpha$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، حول المعوقات الفنية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح أصحاب المؤهلات العلمية العالية، وهذا قد يكون راجعاً إلى الموظفين أصحاب المؤهلات العلمية العالية يرون أن مدرء مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي ، غير مدرين بشكل جيد على كيفية إدارة الأزمات حتى يتمكنوا من مواجهتها والتغلب عليها بشكل علمي سليم، أو ربما يرجع السبب إلى التقصير في مستوى الدورات التدريبية وقلة استجابة العديد منهم لمثل هذه الدورات لاكتفائهم بعملهم الرسمي.

2- الفروق بين المتوسطات وفقاً لسنوات الخدمة :

للكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، حول أهم أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي، وأهم المعوقات التي تحد من استخدامها وفقاً لمتغير سنوات الخدمة تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) كما تبين نتائج الجدول رقم (7) ورقم (8) :

جدول رقم (7)

الفروق في الآراء بين المبحوثين حول أساليب إدارة الأزمة وفقاً لمتغير سنوات الخدمة

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
أسلوب الهروب	بين المجموعات	0.330	2	0.165	0.43	0.66	غير دالة
	داخل المجموعات	46.597	120	0.388			
	المجموع الكلي	46.927	122				
أسلوب الاحتواء	بين المجموعات	13.036	2	6.518	17.1	0.00	دالة
	داخل المجموعات	43.549	120	0.363			

				122	56.585	المجموع الكلي	
دالة	0.04	3.3	1.716	2	3.431	بين المجموعات	أسلوب فريق العمل
			0.527	120	63.252	داخل المجموعات	
				122	66.683	المجموع الكلي	
دالة	0.00	11.37	6.537	2	13.074	بين المجموعات	الأسلوب العلمي
			0.575	120	68.991	داخل المجموعات	
				122	82.065	المجموع الكلي	

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، فيما يتعلق باستخدام أسلوب الهروب تُعزى لمتغير سنوات الخدمة، وعليه فإن متغير سنوات الخدمة ليس له تأثير جوهري على آرائهم تجاه استخدام مديري مكاتب الخدمات التعليمية لأسلوب الهروب في إدارة الأزمة، وهذا يعني أن هناك تشابهاً في آراء عينة الدراسة بغض النظر عن مدة الخدمة إذ يرون أن مدراء مكاتب الخدمات التعليمية يهربون من مواجهة الأزمات ويحيلوا أمر مواجهتها إلى المستويات الإدارية العليا، وقد يكون السبب في ذلك يرجع إلى قلة الصلاحيات الممنوحة لمديري مكاتب الخدمات التعليمية ، للتعامل مع الأزمات في حالة وقوعها أو قد يعود السبب إلى المركزية في الإدارة التي تمارسها المستويات العليا في التعليم، أو بسبب أن بعض المديرين تنقصهم المعرفة الكافية بكيفية إدارة الأزمة.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، فيما يتعلق باستخدام أسلوب الاحتواء تعزى لمتغير سنوات الخدمة، وباستخدام اختبار (شيفيه Scheffe test) للمقارنات البعدية تبين أن الفروق كانت لصالح الموظفين (من 21 فأكثر) على جميع مستويات سنوات الخدمة الأخرى، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الموظفين الذين تتراوح سنوات خدمتهم (من 21 فأكثر) قد قضوا سنوات عديدة في الخدمة ، اطلعوا فيها على ممارسات عمل مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي ، الذين عادة ما يعملون على مواجهة الأزمة واحتواء الأضرار الناتجة عنها إلى أدنى حد.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، فيما يتعلق باستخدام أسلوب فريق العمل لإدارة الأزمة تعزى لمتغير سنوات الخدمة، وباستخدام اختبار (شيفيه Scheffe test) للمقارنات البعدية تبين أن الفروق كانت لصالح الموظفين الذين تتراوح سنوات خدمتهم (11- 20) ، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الموظفين الذين تتراوح

سنوات خدمتهم (11-20) والذين تتراوح نسبتهم (60.2%) يرون أن مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي، عادة ما يعملون إلى تشكيل فريق لبحث مجالات وأبعاد الأزمة وطرق التعامل معها ووضع خطة سريعة محكمة ومدروسة بدقة.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة، فيما يتعلق باستخدام الأسلوب العلمي لإدارة الأزمة تعزى لمتغير سنوات الخدمة، وباستخدام اختبار (شيفيه Scheffe test) للمقارنات البعدية تبين أن الفروق بين (أقل من 10 سنوات) و(من 21 فأكثر)، كانت لصالح الموظفين الذين سنوات خدمتهم (من 21 فأكثر)، وهذا قد يكون راجعاً إلى أن أصحاب سنوات الخدمة الأعلى (من 21 فأكثر) يرون أن مدرء مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي يحاولون التقليل من الخسائر المادية والمعنوية، وتحقيق التوازن بين حجم الأزمة ومتطلبات علاجها من الاعتماد على الأسلوب العلمي في التخطيط والمتابعة والتخفيف من آثارها إلى أقصى حد ممكن.

جدول رقم (8)

الفروق في الآراء بين المبحوثين حول معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة وفقاً لمتغير سنوات الخدمة

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
المعوقات المتعلقة بإدارة التعليم	بين المجموعات	0.332	2	0.166	0.9	0.4	غير دالة
	داخل المجموعات	22.350	120	0.186			
	المجموع الكلي	22.683	122				
المعوقات المتعلقة بالمعلومات والاتصال	بين المجموعات	0.929	2	0.465	2.01	0.14	غير دالة
	داخل المجموعات	27.754	120	0.231			
	المجموع الكلي	28.683	122				
المعوقات التنظيمية	بين المجموعات	0.227	2	0.114	0.55	0.58	غير دالة
	داخل المجموعات	24.846	120	0.207			
	المجموع الكلي	25.073	122				
المعوقات الفنية	بين المجموعات	1.410	2	0.705	1.590	0.21	غير دالة
	داخل المجموعات	53.192	120	0.443			
	المجموع الكلي	54.602	122				

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، حول المعوقات المتعلقة بإدارة التعليم التي تواجه تطبيق أساليب إدارة الأزمة في مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي تعزى لمتغير سنوات الخدمة، والسبب في ذلك قد يرجع إلى تشابه إدراك الموظفين الذين يرون أن جميع مديري مكاتب الخدمات التعليمية ، يأخذون تعليماتهم من وزارة التربية والتعليم التي تعد مسؤولة عن جميع مكاتب الخدمات التعليمية، وبالتالي يخضع جميعها لنفس التعليمات في حالة حدوث الأزمات ، أو ربما يرجع السبب إلى ضعف المرجعية في العمل الإداري التي يمكن أن يلجأ إليها المدراء للتعامل مع الأزمات في حالة حدوثها بشكل فوري.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، حول المعوقات المتعلقة بالمعلومات والاتصال التي تواجه تطبيق أساليب إدارة الأزمة في مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي تعزى لمتغير سنوات الخدمة، وهذا قد يكون راجعاً إلى أن جميع أفراد العينة بغض النظر عن سنوات خدمتهم يرون أن مديريهم لا تتوفر لديهم المعلومات الكافية عن كيفية إدارة الأزمة بشكل علمي صحيح ، لعدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات يستند إليها في الإلمام بكل ما يتعلق بالأزمة أو باتخاذ القرارات المرافقة لها.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، حول المعوقات التنظيمية التي تواجه تطبيق أساليب إدارة الأزمة في مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي تعزى لمتغير سنوات الخدمة، وهذا قد يكون راجعاً إلى أن موظفي مكاتب الخدمات التعليمية يرون أن كثرة المهام التي يكلف بها مدراء المكاتب وضيق الوقت للإحاطة بعملية إدارة الأزمات، بسبب كثرة الأعباء هي التي تعيقهم عن استخدام أساليب إدارة الأزمة، أو نتيجة لتقيد المديرين بأنظمة ولوائح تعيق التصرف لديهم وقت الأزمة وعدم قدرتهم على تجاوزها.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ، حول المعوقات الفنية التي تواجه تطبيق أساليب إدارة الأزمة في مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي تعزى لمتغير سنوات الخدمة، وربما هذا قد يكون راجعاً إلى افتقار مكاتب الخدمات التعليمية إلى الكفاءات العلمية والفنية المدربة ، على كيفية التعامل مع الأزمات كوجود فرق عمل لإدارة الأزمات على مستوى مكاتب الخدمات التعليمية ، يتضمن في عضويته أفراداً وعاملين تعرضوا فيما مضى للأزمات بهدف تقويم جدوى الخطة المطبقة في إدارة الأزمة.

ملخص نتائج الدراسة :

- أظهرت النتائج أن أكثر أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي هو أسلوب الهروب من الأزمة و يليه الأسلوب العلمي ، وأن أقل أساليب إدارة الأزمة المستخدمة من قبل مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي هو أسلوب الاحتواء، و يليه أسلوب فريق العمل.

- أظهرت النتائج أن أكثر معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة بنغازي ، هي المعوقات المتعلقة بالمعلومات والاتصال ويليها المعوقات الفنية، ثم المعوقات المتعلقة بإدارة التعليم ويليها أخيراً المعوقات التنظيمية.
- أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة ، حول أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي ، تعزى لمتغير المؤهل العلمي باستثناء مجال أسلوب الاحتواء ، حيث وجدت فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح الموظفين أصحاب المؤهلات العلمية العالية.
- أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي ، تعزى لمتغير سنوات الخدمة وفقاً للمجالات التالية: أسلوب الاحتواء وكان الفرق لصالح الموظفين أصحاب الخبرة (من 21 فأكثر)، وأسلوب فريق العمل حيث كان الفرق لصالح الموظفين ذوي سنوات الخدمة (11 - 20) ، والأسلوب العلمي حيث كان الفرق أيضاً لصالح الموظفين ذوي سنوات الخدمة (من 21 فأكثر) ، باستثناء أسلوب الهروب حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول أساليب إدارة الأزمة السائدة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي تعزى لسنوات الخدمة.
- أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة ، حول معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي ، تعزى لمتغير المؤهل العلمي حول المعوقات المتعلقة بالمعلومات والاتصال والمعوقات الفنية ، حيث كان الفرق لصالح الموظفين أصحاب المؤهلات العلمية العالية.
- أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي تعزى لمتغير المؤهل العلمي ، وفقاً للمعوقات المتعلقة بإدارة التعليم والمعوقات التنظيمية.
- أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول معوقات تطبيق أساليب إدارة الأزمة ، لدى مديري مكاتب الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

التوصيات والمقترحات :

- في ضوء نتائج الدراسة الحالية يمكن وضع التوصيات والمقترحات الآتية :
- 1- عقد برامج تدريبية وورش عمل لكافة الإداريين العاملين بمكاتب الخدمات التعليمية ، لتنمية قدراتهم في كيفية التعامل مع الأزمات ومواجهتها بأساليب علمية حديثة.
 - 2- بناء وتطوير شبكة اتصالات فعالة داخل مكاتب الخدمات التعليمية ، تؤمن توفير معلومات بالسرعة المطلوبة لمواجهة الأزمات.
 - 3- إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات تتضمن كل ما يتعلق بالأزمات التعليمية ، التي حدثت من قبل وكيفية التعامل معها بحيث تصبح تلك القاعدة مدخلاً منظومياً يمكن للإفادة منها في إدارة أي أزمات مستقبلية.

- 4- إعطاء مديري مكاتب الخدمات التعليمية صلاحيات أكبر تساعدهم على التعامل مع الأزمات ، بشكل مباشر وفوري واتخاذ القرارات بشأنها دون الرجوع إلى الجهة العليا.
- 5- إنشاء وحدة أو فريق لإدارة الأزمات داخل مكاتب الخدمات التعليمية ، مما يساعد على التعامل السريع لمواجهة الأزمات في أي وقت.
- 6- توفير الإمكانيات المادية والفنية والميزانية الكافية وجميع المتطلبات اللازمة لمواجهة الأزمات.

المراجع :

- أبو معمر، ماهر محمد عليان (2011 م): دور مديريات التربية والتعليم في إدارة الأزمات التعليمية التي تواجهها المدارس الحكومية في محافظات غزة وسبل تطويره، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.
- أبو ناصر، فتحي محمد (2008م): مدخل إلى الإدارة التربوية (النظريات والمهارات)، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- أحمد، منى عبد المنعم (2008 م): إدارة الأزمة في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في مصر، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق.
- الثبيتي، جويبر ماطر (1996 م): أزمة القيادة التربوية المعاصرة (أسبابها، أبعادها، واستراتيجياتها، وأساليب تفاديها)، مجلة جامعة أم القرى، العدد14.
- الحارثي، خالد سعد (2011 م): تصور مقترح لإنشاء وحدة لإدارة الأزمات التعليمية بوزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
- حسين، سهام عبد الله (2013 م): دور مدرء المدارس الثانوية في مواجهة الأزمات التي تتعرض لها مدارسهم في ضوء مهامهم الإدارية، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية، العدد60.
- خبراني، علي بن طارش بن علي (2014 م): أساليب إدارة الأزمات المدرسية في مراحل التعليم العام ومعوقات استخدامها بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري المدارس، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.
- الخضيرى، محسن أحمد (2003 م): إدارة الأزمات، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- درباس، أحمد سعيد (2012 م): مدى تمكن مديري المدارس من مهارة إدارة الأزمات في مدينة جدة، مجلة العلوم والثقافة، المجلد 12، العدد2.

- الرازي، محمد بن أبي بكر (1967 م): مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الزعبي، ميسون طلاع (2014 م): درجة توافر عناصر إدارة الأزمات في مديريات التربية والتعليم في محافظة اربد من وجهة نظر رؤساء الأقسام فيها، دراسات، مجلة العلوم التربوية، المجلد 41، العدد الأول.
- الزلفي، وافي بن شليويح (2014 م): إدارة الأزمات لدى مديري مدارس التعليم العام الحكومي والأهلي، بمدينة الطائف، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.
- زيدان، أسماء مراد (2013 م): تنمية كفايات إدارة الأزمات لمديري المدارس الثانوية بمصر في ضوء متطلبات إدارة الجودة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.
- زيدان، ممدوح (2003 م): تقييم الأداء ومواجهة الأزمات، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- سالم، أمينة (2015 م): إدارة الأزمات والتخطيط الاستراتيجي، المكتب العربي للمعرفة، القاهرة.
- السعيد، السيد (2006 م): استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث دور العلاقات العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة.
- السواط، طلق عوض الله، وآخرون (2007 م): الإدارة العامة المفاهيم - الوظائف - الأنشطة، دار الحافظ للنشر والتوزيع.
- صقر، عاطف محمد (2009 م): درجة توافر مهارات إدارة الأزمات لمديري مدارس وكالة الغوث بغزة وسبل تنميتها، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.
- طيب، عزيزة عبد الله، نخلع سعود المطلق (2014 م): واقع جاهزية المدارس الثانوية الحكومية للبنات في مدينة حائل لإدارة الأزمات المدرسية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 15، العدد 3.
- عاشور، محمد علي (2011 م): درجة تصور رؤساء الأقسام في جامعة اليرموك لتوافر عناصر إدارة الأزمات، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد 3، العدد الأول.
- عبد العال، رائد فؤاد محمد (2009 م): أساليب إدارة الأزمات لدى مديري المدارس الحكومية في محافظات غزة وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.
- العجمي، محمد حسنين (2008 م): استراتيجيات الإدارة الذاتية للمدرسة والصف، ط 2، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- عقيلان، فدى حسن (2015 م): إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والغير الطبيعية، دار المعتز، عمان، الأردن.
- عنتور، ندى عز الدين أديب (2012 م): معوقات إدارة الأزمات في المدارس الحكومية الثانوية في محافظات الضفة الغربية وسبل علاجها من وجهات نظر المديرين، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.

- عودة، رهام راسم (2008 م): واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.
- اللجنة الشعبية العامة (2007 م): قرار رقم (190) بشأن إنشاء مكاتب الخدمات التعليمية.
- المالكي، سفر بن غريز بن غرار (2013 م): واقع الممارسة والأهمية لأسلوب إدارة الأزمات في المدارس الثانوية بمكة المكرمة من وجهة نظر مديري ومعلمي تلك المدارس، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.
- المفلحي، زُبا بنت حامد سعد (2006 م): واقع التخطيط لمواجهة الكوارث الطبيعية في مدارس التعليم العام من وجهة نظر مديري الإدارات التعليمية ومساعدتهم في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.
- مقابلة، عاطف يوسف ، وآخرون (2016 م): واقع التخطيط لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في محافظة عمان من وجهة نظر معلمي المدارس، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد 14، العدد 2.
- الموسى، ناهد بنت عبد الله (2006 م): إدارة الأزمات في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض : تصور مقترح، رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود.
- هيكل، محمد أحمد الطيب (2006 م): مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- اليازجي، صبحي رشيد (2011 م): إدارة الأزمات من وحي القرآن الكريم : دراسة موضوعية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 9، العدد الثاني.
- الياسري، نداء محمد باقر (2014 م): إدارة الأزمات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

نصير مقترح لاستخدام الحاسب الآلي في التعليم الأساسي في ليبيا

إعداد

أ. أريج إبراهيم عبد الحميد

عضو هيئة تدريس كلية التربية - قسم الدراسات التربوية والنفسية - جامعة بنغازي

مستخلص البحث :

عملت الدراسة الحالية من خلال قراءة النظريات التربوية الحديثة والأدبيات المتعلقة بمجال استخدام التقنيات التربوية في العملية التعليمية، علي تقديم رؤية تطويرية لاستخدام الحاسب الآلي في العملية التعليمية عامة ، وفي مرحلة التعليم الأساسي بشكل خاص، وهي المرحلة التي يتم من خلالها استثمار أفراد المجتمع استثماراً كاملاً من خلال اتباع الباحثة للمنهج الوصفي التحليلي وذلك بالتركيز علي عرض بعض التجارب المعاصرة التي أظهرت توجهات متشابهة لتطوير النظم التعليمية التربوية فيها، توصلت لعدة نتائج منها :

- أن التوجه نحو إدخال واستخدام الحاسب الآلي هو تحقيق لرؤية التحديث والتغير الذي نحتاج إليه في مرحلة التعليم الأساسي في ليبيا .

- المواقف داخل غرف الصف تحتاج لإعادة النظر في المنهاج وفي طرق التدريس، فتوظيف الحاسب الآلي من شأنه أن يحقق الأهداف التعليمية الأفضل مما كان ممكناً تحقيقه باستخدام الوسائل التعليمية التقليدية.

وفي الختام صاغت الباحثة عدداً من التوصيات منها :

- التوسع في مشروع استخدام الحاسب الآلي في ليبيا سيسهم في تحقيق التنمية التعليمية لمواجهة التغيرات التي أحدثتها التطور الهائل في مجال تقنية المعلومات.

الكلمات المفتاحية :

(الحاسب الآلي والتعليم ، تجارب عالمية و عربية ، التعلم بالحاسوب ، التعلم عن الحاسوب) .

المقدمة :

يشهد عصرنا الحالي اهتماماً متزايداً باستخدام التقنية في جميع مجالات الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية، وأكثر ما يهمنا هنا معرفة مدى استخدامها في مجالي التربية والتعليم، وذلك استجابةً منها للتغيرات السريعة التي يشهدها هذا العصر وبناء عليه أصبحت المؤسسات التعليمية والتربوية من المدارس والمعاهد والجامعات علي درجة عالية من الفهم والدرابة بالدور المهم الذي من الممكن

أن تلعبه الأداة التقنية في تحسين عمليتي التعلّم والتعليم وتطويرها، حيث تسمح بتنوع مجالات اكتساب الخبرة، وتنوع فرص التعلّم، وذلك بما تضيفه علي بيئة التعلّم من نشاط وتفاعل يحدد أدوار كلّ من المعلم والمتعلّم، وما لها من أثر كبير في نقل الثقافة و المعرفة من جيل إلى جيل، وفي صقل القدرة والمهارة.

ويعدّ الحاسب الآلي من أهم وسائل - التقنية - التكنولوجية - الحديثة، المستخدمة في المنظومة التعليمية اليوم، فهو يجمع بين مزايا الكثير من التقنيات التربوية، إذ أنه يضيفي الصورة والحركة والصوت والألوان على مادة التعلّم، بما يسمح بزيادة مساحة التفاعل بينها وبين المتعلم، والمزايا التي يتّصف بها الحاسب الآلي من سرعة وتنوع في طرق العرض المختلفة تجعله أفضل بكثير من أجهزة العرض المرئية والمسموعة (الشناق، بني دومي، 2009 م)، وفي زمن قصير نسبياً احتل الحاسب الآلي مكاناً مهماً في أعمال وأبحاث العديد من العلماء والتربويين، وذلك لمحاولتهم الاستفادة قدر الإمكان من تقنية الحاسوب واستخدامها داخل المؤسسات التعليمية، "حيث وجد خبراء التعليم في جهاز الحاسوب ما يلبيّ طموحاتهم، حيث إنّ أهم أهداف التربية كما هو معروف تعليم الفرد كيف يعلم نفسه بنفسه وكيف يفكر بطريقة منطقية، وعليه وجب تحفيز المعلم علي القيام بمناشط تعليمية ينمي من خلالها مهارات الإبداع" (ربيع، 2006 م: 87).

وعلى الرغم من ذلك الاهتمام ظلّ استخدام الحاسب الآلي - الكمبيوتر - مقتصرًا ولفترة طويلة على المختصين فقط من المهندسين والمبرمجين ومن في حكمهم، وعندما نجح التربويون في استخدامه في العملية التعليمية، تركز الاهتمام على تدريسه بوصفه منهجاً تعليمياً يهدف إلى تعريف المتعلمين مبادئ التشغيل والبرمجة، مع إغفال دوره المهم كوسيلة تعليمية أو استخدامه كطريقة مساعدة للتدريس، حيث إن محاولات استخدامه في العملية التعليمية كانت مجرد اجتهادات فردية يقوم بها المعلم الذي لديه الكفاية والخبرة اللازمين لذلك مع اخذ زمن الحصة، وقدرات المتعلمين بعين الاعتبار (الفار، 2002 م).

وقد عملت بعض المؤسسات التعليمية في العديد من الدول الأجنبية في استخدام الحاسب الآلي في تحديث عملية التعليم والتعلم، بعناصرها التقليدية التي تضم: المدرس، الطالب، المدرسة، المنهج، والأنشطة التعليمية المترافقة مع تدريس المنهج في تحويلها إلي عملية إيجابية تعليمية أكثر حداثة وعصرية، وتشمل عناصرها: المدرس العصري، الطالب الإيجابي، المدرسة العصرية، تكنولوجيا التعليم المتقدمة، المناهج التعليمية المتطورة، والتعليم غير المنهجي (سالم، 2007 م: 12) حيث قدم طريقة مبسطة للتعليم دون الحاجة لاستخدام أيّ وسائل تعليمية أخرى، وبذلك تحوّل الحاسب الآلي من مجرد وسيلة تعليمية إلي أن كاد يصبح هدفاً تربوياً وغاية تسعى المؤسسة التعليمية لبلوغها.

وقد كانت هنالك تجارب عديدة لاستخدام الحاسب الآلي في العملية التعليمية في العديد من الدول العربية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حيث أوصت ندوة الحاسوب المعقدة في دول الخليج العربي، بضرورة التأكيد على أهمية وضع كل دولة عربية لنفسها خطة وطنية معلومانية، تحدد أهدافها التنموية وما ينبغي أن تقوم به، من أجل مواجهة تحديات العصر المعلوماتي (الحديفي، 2007 م) وفي إحصائية أجرتها وزارة التربية والتعليم بالأردن بعنوان "إحصائية قاعدة البيانات للمدارس لعام (2004م) هدفت لخصر عدد المدارس التي تستخدم الحاسب الآلي في التدريس التي بلغ عددها في العموم (2500) مدرسة للتعليم الأساسي والمتوسط، وهي تمثل: المدارس

التي يتم التعليم باستخدام مختبرات الحاسب الآلي مع توفير مناهج دراسية حديثة ، وقد تم خلال السنوات الأخيرة توفير عدد من أجهزة الحاسب المحمول للمعلمين وللمتعلمين داخل الفصول " (الشناق، 2010 م: 35) وخلاصةً لما سبق فإن ما تقدمه أجهزة الحاسب الآلي وتبعيتها، من إمكانيات متعددة قد تسهم في استحداث أساليب تعليمية جديدة كتعلم البرمجة ، والتعليم بمساعدة الحاسوب والتعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد، وغيرها (معيوف ، 2009 م : 49) التي من شأنها أن تسهم في تنمية قدرات المتعلمين علي مواجهة تحديات وظروف الحاضر وتطلعات المستقبل في إطار التنمية المجتمعية الشاملة التي تبدأ من قاعدة أساسية وهي "مرحلة التعليم الأساسي".

مشكلة البحث :

إن النجاح في إدخال واستخدام تقنية جديدة كتقنية " الحاسب الآلي " في مجال مهم ك مجال العمل التربوي ، يتطلب وضع استراتيجية محكمة تصف بدقة النواتج الإيجابية المتوقع حدوثها من وراء ذلك الاستخدام ، وكذلك تتضمن محاولة التنبؤ ببعض السلبات التي من شأنها أن تعرقل نجاح ذلك الاستخدام ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك التوجه نحو استخدام التقنية المتمثلة في - أجهزة الحاسب الآلي - سيمر بالعديد من المراحل سواء كانت متعلقة بشأن إعداد المعلم الإعداد الملائم للتدريس باستخدام الحاسوب ، أو المتعلقة بالتقنية في حد ذاتها المتمثل في الحاسب الآلي بنوعيه الثابت والمحمول ، أو لتجهيز المناهج المكتملة ، أو تجهيز لجان متخصصة لتوزيع الأجهزة ولتجهيز المعلم للتكيف مع تلك الوسيلة أو غير ذلك ، وقد كان اهتمام الدولة الليبية منصباً علي إحداث التطوير والتحديث في مرحلة التعليم الأساسي ، علي اعتبار أنه الركيزة الأساسية لبلوغ المجتمع هدفه في التطوير والتحديث ، رغم أن محاولتنا لإحداث التغيير المطلوب تشكل تحدياً كبيراً لمرحلة التعليم الأساسي في ليبيا ، حيث أجمعت العديد من التقارير والدراسات المحلية والدولية التي شخصت مشاكل التعليم الأساسي ، عدداً من الإشكاليات تعد من أهم العوائق التي تعترض سبل ذلك التطوير ومن أهمها :

- الانتشار الأفقي الواسع ، والنقص في عدد المباني المدرسية أمام الارتفاع الكبير في أعداد الطلبة.
- ضعف أداء المعلمين والإدارات المدرسية والتفتيش التربوي.
- التأخر في تطوير المناهج - التأخر في إدخال واستخدام التقنيات التربوية الحديثة للمؤسسات التعليمية (الجزري ، 2007 م : 139).

رغم كل تلك الصعوبات إلا أن الدولة الليبية كان لها توجه جيداً نحو استخدام الحاسب الآلي في المؤسسات التعليمية، حيث عملت علي إلزامية تدريس مناهج علم الحاسوب، في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة ، وذلك من خلال إعداد وتصميم مقررات دراسية تضم مناهج تعليمية تدريبية ، وذلك لمنح المتعلمين القدرة علي استخدام الحاسب الآلي بسهولة ويسر ، وقد شهد عام 2000 م حملة وطنية لمحو أمية الحاسب الآلي ونشر مهارات استخدام الحاسوب لكافة شرائح المجتمع الليبي (العشبي، 2006 م : 7).

وبناءً علي ذلك رأت الباحثة أنه من المهم أن يتم العمل علي تقديم دراسة وصفية - تحليلية - ترصد التوجه الحالي ، نحو استخدام الحاسب الآلي في مرحلة التعليم الأساسي وذلك في ضوء نماذج أجنبية وعربية معاصرة ، شهدت عند استخدامها للحاسب الآلي تحسناً

كبيراً في مخرجات العملية التعليمية ، ولعل ذلك من شأنه أن يلقي الضوء علي مدى قدرتنا علي الإفادة من نتائج تلك التجارب في استحداث رؤية تطويرية تعمل علي الإفادة من الإمكانيات والمزايا الهائلة التي يضيفها دمج أجهزة الحاسب الآلي علي العملية التعليمية في ليبيا ، بدايةً بتحديد مدى استفادة المتعلمين، القدرة التفاعلية العالية التي يقدمها للمعلمين ، و تطوير وتحديث البرامج والدورات التدريبية لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي ، وتطوير المناهج من الشكل التقليدي إلي شكل أكثر حداثة قائم علي استخدام الحاسب الآلي في التعليم عامة، مع محاولة رصد العوائق والصعوبات التي تحول دون تحقيق ذلك، وبناءً علي ذلك طرح البحث التساؤلات التالية:

- ما الواقع الحالي لاستخدام الحاسب الآلي في مرحلة التعليم الأساسي في ليبيا؟
- ما الحاجة لتقديم رؤية تطويرية لاستخدام الحاسب الآلي في ليبيا في ضوء نماذج عربية وأجنبية معاصرة ؟

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية عملية التعليم نفسها، التي يتم فيها إعداد وتهيئة أجيال من المتعلمين لأن يكونوا قادرين علي مواكبة التطور التقني الذي يمر به العصر الحالي، وتمثل أهمية الدراسة الحالية من خلال الآتي:

- 1- أهمية تطوير التعليم في ليبيا عبر الاستخدام الدائم للتقنيات الحديثة، وذلك بهدف مسايرة الاتجاهات التربوية التي تنادي بضرورة تنشئة الطالب على معرفة التقنية وكيفية الإفادة منها.
- 2- قد تفيد نتائج هذه الدراسة العاملين في مجال العمل التربوي بمعلومات وإحصاءات عن النواتج الإيجابية المتوقعة من وراء استخدام الحاسب الآلي في تطوير التعليم في ليبيا.
- 3- كما أنّ مثل هذا النوع من الدراسات يمكن أن يفتح المجال أمام دراسات أخرى مستقبلية ، مع محاولة رصد العوائق والصعوبات التي تحول دون تحقيق ذلك.

أهداف البحث :

يهتم البحث الحالي بمعرفة مدى الاستفادة من استخدام الحاسب الآلي في تحديث منظومة التعليم في ليبيا، على ضوء تفحص ونقد تجارب مختلفة لدول عربية وعالمية توجهت نحو تطوير التعليم من خلال استخدام الحاسب الآلي ، وقد هدف إلي التحقق من النقاط التالية:

- 1- بيان دور الحاسب الآلي وأهميته من خلال تبني رؤية تطويرية قائمة علي توظيفه واستخدامه التقنيات التربوية في مرحلة التعليم الأساسي.
- 2- الكشف عن الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها استخدامه في مجال التعليم والتعلم ، سواء وسيلة مدعمة للتدريس الصفي أو كونه وسيلة للتعلم الفردي ، أو من خلال التوسع في استخدام الحاسبات الآلية في التنظيم والإدارة والمتابعة العلمية للطلبة.

مصطلحات البحث :

تنطق الباحثة للتعريف ببعض المصطلحات الواردة في البحث وهي كما يلي:

التعليم باستخدام الحاسب الآلي: هو الصيغة الشائعة لاستخدام جهاز الحاسوب في التعليم ، تُعرف اختصاراً ب (C A I) ، Computer Assisted Instruction .

ويُعرف التعليم بمساعدة الحاسوب: بأنه استخدام جهاز الحاسب الآلي كأداة لتيسير وتطوير العملية التعليمية، وذلك بإيجاد طرق و أساليب جديدة لتقديم الموضوعات التقليدية المختلفة ، من خلال عرض المعلومات مدعمة بعناصر الوسائط المتعددة ، وتوفير التغذية الراجعة المناسبة لاستجابات الطلاب مع وجود الاختبارات لتقويم مدى استيعابهم (سويدان ، مبارز 2007 م :172).

الحاسوب بوصفه مادة علمية: ويعرف بأنه تعليم مقصود لكيفية الاستخدام الصحيح لأجهزة الحاسب الآلي من قبل طلبة مرحلة التعليم الأساسي ، وذلك بهدف رفع الأمية التكنولوجية في التخصصات المهنية المختصة أو في التدريب وذلك من خلال تثقيف المتعلمين بهذا العلم وإبعاده والتعرف علي كيفية استخدامه وتشغيله وطرق الاستفادة منه (عفانة؛ الخزاندار واخرون؛34، 2007 م).

الحاسوب باعتبارها وسيلة تعليمية: هو وسيلة مساعدة في العملية التعليمية ويستخدم كوسيط تعليمي لعرض بعض المقررات الدراسية التخصصية المختلفة ، وعرض المعلومات التي يمكن استخدامها في المواقف التعليمية المختلفة ، وهو يركز علي أنشطة مثل : التعلم العادي ، كما يساعد علي أداء العديد من المهارات وإتقانها فضلاً علي تقديم الاختيارات المتعددة من أجل تسهيل وتيسير اكتساب المعلومات والمعارف الدراسية (بن يحي لال، 2008 م :22).

التعليم الأساسي: يُطلق مصطلح التعليم الأساسي علي النظم التعليمية التي تضم المرحلتين الابتدائية والإعدادية، ويُعرف بأنه : تعليم موحد توفره الدولة للفئة العمرية (6- 15) ومدته تسع سنوات يقوم علي توفير الاحتياجات التعليمية الأساسية من المعلومات والمعارف والمهارات، وتنمية الاتجاهات والقيم التي تمكن المتعلمين في الاستمرار في التعليم والتدريب وفق استعدادهم وميولهم (الجري ، 2017 م : 135).

منهج البحث :

اتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي ، وهو المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن علي معلومات تجيب عن أسئلة الدراسة دون تدخل الباحث منها (سليم ، 2009 م : 34).

الإطار النظري:

الحاسب الآلي و التعليم الأساسي.

ثانياً : تجارب عالمية وعربية لاستخدام الحاسب الآلي في التعليم.

تمهيد :

شهدت الستينيات من القرن العشرين محاولات من قبل بعض الدول لتطوير الآلات التعليمية واستخدامها بشكل جاد داخل المؤسسات التربوية المختلفة ، حيث قامت جامعة ستانفورد 1963 م (stan ford university) بتطوير وإعداد برمجيات حاسوبية يُراد استخدامها في تدريس مقررات جامعية في مادتي الرياضيات والعلوم الاجتماعية – وقد اهتمت جامعة كاليفورنيا (University of Colifornia) – باستخدام الحاسب الآلي في التدريس مع تشجيعها لعدد من علماء التربية على البحث العلمي لاكتشاف الإمكانيات المتعددة للحاسوب ، هذا وقد مر استخدام الحاسب الآلي بعدة مراحل منها:

مراحل استخدام الحاسب الآلي في التعليم إلى ثلاث مراحل رئيسة وهي :

المرحلة الأولى (1970- 1980 م): وهي المرحلة التي تمثلت في التركيز على نشر الثقافة الحاسوبية من خلال تدريس بعض موضوعات علوم الحاسب في صورة مقررات دراسية منها الرياضيات والعلوم.

المرحلة الثانية (1981- 1986 م): وهي المرحلة التي تمثلت استخدام الحاسوب في التدريس CAL ، وذلك من خلال استخدامه بديلاً عن المعلم إلا أنها عانت من قصور وأخطاء عديدة في تحديد وتعريف مفهوم التعليم المدار بالحاسوب .

المرحلة الثالثة (1987 م وحتى الآن): وهي المرحلة التي شهدت ومازالت تشهد العديد من القفزات التقنية في مجال تطوير وتصميم أجهزة الحاسوب ، وقد شهدت ظهور الحاسبات الصغيرة أو المحمولة وهي مرحلة تهدف إلى خلق تكامل بين استخدام الحاسب والتدريس (عبد الإله، 2008 م : 49-50).

مبررات التوجه نحو استخدام الحاسب الآلي في مجال التربية و التعليم:

أولاً: الانفجار المعرفي وتدفق المعلومات، حيث سمي هذا العصر بعصر ثورة المعلومات، مع الحاجة إلى السرعة في الحصول على المعلومات علي اعتبار أننا نعيش في عصر السرعة، وكلما اقتربنا من تحقيق الأهداف بسرعة كان استخدامنا للحاسوب هو أفضل أداة لذلك .

ثانياً: الإنتاج المتزايد من المواد التعليمية وظهور العديد من المؤلفات العلمية والأدبية مع العمل على انتقاء وتنظيم تلك المعرفة في شكل برامج تعليمية تربوية تعمل على تطوير المهارات وتنمية القدرة على التفكير، ويعد الحاسوب وسيلة مثالية لذلك، خصوصاً مع استخدام الأقراص المضغوطة كبديل عن المصادر الورقية المختلفة كأداة لتقديم المادة الدراسية .

ثالثاً: قدرته على إيجاد الحلول لمشكلات – صعوبات التعلم – حيث أثبتت البحوث والدراسات أن للحاسب الآلي دوراً فعالاً في مساعدة المتعلمين الذين يعانون من مشكلات في القراءة والكتابة، وفي تعليم وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك عبر تحسين قدراتهم على الفهم والتفكير، كذلك في تزويدهم بما يحتاجون إليه من المواد الدراسية دون حاجتهم للالتحاق بالمدارس.

رابعاً: الحاجة إلى الإتقان في العمل حيث يتميز الحاسوب بالدقة والسرعة مع انخفاض نسبة الأخطاء في أداء جميع أنواع العمليات الحسائية البسيطة والمعقدة (الخطيب ، 1993م : 79- 82).

وعلي الرغم من كل تلك الجهود إلا أننا سنجد أنّ دخول الحاسب الآلي إلى ميدان التربية والتعليم قد واجهته العديد من المشكلات التي أدت إلى توفقه أو التأخر في استخدامه ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك ما يلي :

أسباب تأخر استخدام الحاسب الآلي في العملية التعليمية:

- 1- عدم اهتمام المعلمين بالاستخدام الفعلي للحاسب باعتباره طريقة ناجحة للتدريس والاقتصار على استخدامه كوسيلة تعليمية تعرض من خلالها المواد الدراسية .
 - 2- التخوف من استخدام الآلة أو التقنية، ويفسر ذلك بعدم إلمام المعلمين بالاستخدام الفعلي للجهاز أو شعورهم بالحرج عند وقوعهم في الفشل أو الخطأ أمام طلابهم.
 - 3- تخوف الأهالي من اعتماد المدرسين علي الآلة وإلغاء الدور الإنساني الفعّال للمعلم داخل الفصل.
 - 4- إنّ أهم عثرة وقفت في طريق إدخال الحاسب في التعليم هي التوقعات الكبيرة التي صاحبت ظهوره من قبل التربويين ، حيث إنّ الاستخدام الفعلي للحاسوب داخل الفصول لم يشكل حلاً سحرياً لمشكلات التدريس الصفّيّ (سافني SAVENY، 1992 م) ، نقلاً عن (فودة ، 2002 م :33).
- استخدام الحاسب الآلي في مرحلة التعليم الأساسي:

تمهيد:

تعتبر مرحلة التعليم الأساسي القاعدة الأساسية والعريضة في العملية التعليمية ، فهي مرحلة إلزامية تهدف إلى تزويد المتعلم بكل ما يحتاج إليه من معلومات ومهارات عقلية وفكرية ، وتعمل علي بلورة القيم والاتجاهات المرغوبة لديه ، ولعل ذلك ما يفسر اهتمام المربين وخبراء التربية والتعليم بالحديث عن أهم مشاكل التعليم الأساسي وحاجاته الدائمة للتغيير والتطوير والإصلاح ، ولذلك نجد بأنه يجب لفت الانتباه إلى أن الاهتمام بإحداث التغيير والإصلاح لمرحلة التعليم الأساسي يتم من خلال التركيز علي عدة جوانب من أهمها :

الجوانب التربوية: وهي التي يتم فيها تنمية المتعلمين فكرياً وعقلياً وجسماً وذلك من خلال مساعدتهم علي استيعاب المعارف و اكتشاف مهاراتهم وقدراتهم.

الجوانب العلمية: وهي التي يتم فيها تنمية الجانب المعرفي لدي المتعلمين ورفع من مستواهم عن طريق استخدام التقنيات الحديثة، والاستفادة منها في تطوير قدرة المتعلمين علي التفكير والتطبيق والعمل والتعليم في شكل دائم ومستمر (الجري ، 2017 م :136).

الجوانب الإيجابية لاستخدام الحاسب الآلي في التعليم الأساسي:

يمكن إن تحدد الجوانب الإيجابية لاستخدام الحاسب الآلي في مرحلة التعليم الأساسي في الآتي :

- 1- دعم المنهج التعليمي الجديد باستخدام تقنية عصرية ومتطورة ، وجعلها أداة تعليمية في متناول المتعلمين .
- 2- توسيع قاعدة استخدام الحاسب الآلي من معلمين ومتعلمين ليشمل مراحل التعليم كافة.

- 3- توسيع مدارك المتعلمين، وتنمية قدراتهم على الفهم والاستيعاب والتعلم، وذلك من خلال تعليمهم عبر الاكتشاف والتدريب والمران، مما يساهم في تنمية مجمل قدراتهم وإمكاناتهم (رسالة المعارف، 2000 م: 7).
- 4- وقد يصبح استخدام الحاسب الآلي في المراحل التعليمية المبكرة أكثر تأثيراً على تحسين القدرة على التحصيل، وعلى تنمية طرق التفكير بما فيها القدرة على الإبداع والابتكار مقارنة باستخدامه في المراحل التعليمية الأخرى.
- 5- بلغ اهتمام طلاب مرحلة التعليم الأساسي بالحاسب الآلي باعتباره أداة للحصول على المعلومات بنسبة عالية (76%)، وفق نتائج الدراسة التي أجراها كلٌّ من (لال، الجندي) (2008 م)، كما أظهرت نتائجها وجود مؤشرات للتفوق في السرعة والقدرة على حفظ المعلومات واسترجاعها، حيث تم مقارنتهم بالطلبة الذين تم تعليمهم بدون استخدام أجهزة الحاسوب، مما يعكس بشكل مباشر تأثير استخدام الحاسب في التعليم على المراحل العمرية المبكرة (لال، الجندي، 2008 م: 281).

ونلاحظ بأن التقدم في استخدام الحاسب الآلي في مرحلة التعليم الأساسي من شأنه أن يحقق ميزتين هامتين هما:

- الأولى: تقديم معلومات ومهارات حاسوبية لطلاب هذه المرحلة بالذات.
- الثانية: دراسة محتوى المادة بطريقة مشوقة وممتعة، حيث يتم الجمع بين التقديم النظري والعملي مما يضمن حسن الفهم والاستيعاب (الحسين، 2002 م).

معوقات استخدام الحاسب الآلي في التعليم الأساسي:

علي الرغم من المزايا المتعددة التي يقدمها استخدام الحاسوب بوصفه وسيلة تعليمية في التدريس الصفي أو التدريس في المعامل، بأنّ هناك عدة صعوبات تواجه إدخاله واستخدامه في المدارس أهمها:

- 1- عدم توفر الدراية الكافية عند المدرسين باختيار الطرق المناسبة لتدريس البرامج التعليمية الموجودة داخل جهاز الحاسوب.
- 2- وجود تخوف من استخدام الحاسب والظن أنّ استخدامه مقصور على المتخصصين فحسب.
- 3- نقص الخبرات التربوية عند المتخصصين الذين يقومون بالتدريس (المناعي، 1999 م).
- 4- الاعتماد على الطرق التقليدية في التدريس ورفض البدائل الأخرى، حيث لا يسمح زمن الحصّة بالتجريب.
- 5- استخدام أجهزة الحاسوب يحتاج إلى تغطية مالية عالية، خاصة انه تعلم يستلزم توفير حاسوب شخصي لكل متعلم، مما يتطلب تسهيلات عديدة تتضمن توفير الأجهزة وتجهيزها بالبرمجيات المتخصصة في مجال التعلم، أيضاً تكلفة الصيانة والإصلاحات الصغيرة الدائمة خلال الفترة الدراسية (عفانة؛ الخزاندار، 2007 م: 47).

الخلاصة:

بناءً على ما سبق يصبح استخدام وتوظيف الحاسب الآلي بطريقة مختلفة عن التوظيف التقليدي، في تطوير وتحديث العملية التعليمية حيث يبدأ في مرحلة التعليم الأساسي ويستمر حتى المراحل التعليمية التالية، وبذلك يصبح التعليم التقني تعليماً مستمراً غير محدود بمرحلة

دراسية معينة ولا يمكن أو زمان محدد ، إنما هو نمط مستحدث يعتمد على استخدام كل تقنية تعليمية حديثة ومتطورة في التدريس الصفي .

ثانياً: تجارب عالمية وعربية لاستخدام الحاسب الآلي في التعليم :

تمهيد :

مرت مشاريع الدول الغربية في مهمتها لتطوير التعليم بتغيرات عدة ، وقد بدأت منذ ثمانينات القرن العشرين، وذلك دون احتساب للتجارب الأولية للمشاريع الفردية – كتجربة عالم النفس الأمريكي (سكينر skinner) الذي تنبأ بأنه سوف تغير آلات الحاسوب التعليم في المدارس ، ومشاريع علماء فكروا بعد عقدين من الزمن منهم (بورك borK، 1987م – وبايرت papert، 1980 م) اللذان أكدا على أنّ الحواسيب سوف تغير التعليم والطريقة التي نتعلم بها (انجلين ، الدباسي ، الصالح ، 2004 م : 297) وغير ذلك من العلماء السابق ذكرهم في المباحث السالفة ، وقد ركزت أغلب تلك المشاريع على فكرة واحدة أساسية تتمحور عبر استخدام الحاسوب بمختلف أنواعه داخل غرف الصف .

بالرغم من حصر الباحثة لعدد كبير منها إلا أنه لضيق المجال يتم الاكتفاء بالتجارب الآتية:

أولاً: تجربة إدخال الحاسب الآلي واستخدامه في دولة الصين:

انتشرت الحواسيب بمختلف أنواعها في نظام التعليم الصيني بسرعة كبيرة، ففي عام 1984م تم إدخال الآف الحواسيب في المدارس الصينية، ولأنّ ذلك الإدخال لم يسبقه التخطيط والتحصير المناسب فنجد أنّ أغلبها لم يتم استخدامه على الإطلاق، ويمكن تتبع سنوات البداية في هذا المجال على النحو التالي:

أولاً: مرحلة الاستكشاف العفوي (1978- 1981 م): وقد صاحبت ظهور أول استخدام للحواسيب في مدارس التعليم الأساسي، مع التوسع في إدخالها حتى المرحلة الثانوية، وذلك مع بداية عام 1981 م، كما أنّ ذلك الاستخدام لم يقف عند حدود تدريس منهج بإسم الحاسب الآلي فحسب إلا أنّه قد ترافق مع تنفيذ النشاطات المدرسية المتعلقة بالحاسوب ، وذلك عبر استخدامه في تدريس عدد من المواد داخل المدرسة وخارجها.

ثانياً: مرحلة التجريب المنظم (1982- 1984 م): وقد بدأت عندما قامت وزارة التربية والتعليم باختيار خمس مدارس ثانوية ملحقة بأشهر خمس جامعات صينية، وذلك لإجراء اختيار وتحديد مناهج مناسبة لتدريس الحاسوب في التعليم الأساسي، وقد قامت هذه الوزارة بوضع أهداف التدريس أولاً، ثم تحديد محتوى المواد ثانياً ، ثم تدريب المدرسين ثالثاً ، مع القيام بتوزيع الأجهزة واللوازم التربوية (عاقلة، 2001 م : 22)، وقد قام وزير التربية عام 1983 بتجديد البرنامج التدريسي من أجل تحديد مواد حاسوب اختيارية تستند عليها خلاصة تجارب المدارس الخمس .

وقد شهد عام (1986 م)، تزايداً سريعاً في إدخال واستخدام الحاسوب في المدارس وذلك عندما أعلن -دينكسياوينك- وهو أعلى قائد في الصين في ذلك الوقت، بأن تعلم الحاسوب يجب أن يبدأ من الأطفال مؤكداً على أهمية تحديد الأهداف والنشاطات

التربوية والجهود المكثفة، التي نقلت الحواسيب من حيز التجربة والاختبار في بعض المدارس إلى حيز الاستخدام ، وعلى مستوى واسع بدأت آلاف المدارس باستخدام - التعليم بمساعدة الحاسوب - وتقديم مواد اختيارية لتعليم الحاسوب (المرعشلي، 2007 م) .

المرحلة الأخيرة: التطوير المنسق (1987-1992 م) بعد تدفق الحواسيب للمدارس أجبرت بعض الهيئات الحكومية استجابة لبعض الظروف الاقتصادية على إيقاف المشروع (بن حسين، 2005 م).

وقد تولت الهيآت المحلية والمراكز الوطنية لأبحاث الحاسوب في التربية دعم المشروع في المدارس الثانوية تحديدا ، تحت شعار (الحواسيب الصينية من أجل التربية) ، ظهرت مشاريع عديدة ومتنوعة لاستخدام الحاسب في التعليم ركزت على تطوير البرمجيات التعليمية، وكذلك تدريب المعلمين وتطوير الأجهزة، وتحديث كتب الحاسوب، مع الاهتمام بإدخال استخدام الحاسوب في مرحلة رياض الأطفال وهو ما يمثل النشاطات الترفيهية التربوية.

وقد تميزت التجربة الصينية بالإحصاءات الآتية:

كان لدى 80% من المدارس الثانوية حاسوب واحد للاستخدام التعليمي وبحلول عام 2000 م وصلت النسبة إلى 100%، وفي بداية تطبيق المشروع كانت هناك أكثر من غرفة شات ر تستخدم كمعمل حاسوب وقد بلغت بحلول عام 2000 م نسبة 90% من شواغر المدارس الثانوية تحولت لغرف للحاسوب، كما أنّ التوسع في تطبيق هذه المشاريع كان في المدارس الابتدائية (عاقلة ، 2001 م).

ثانياً: تجربة إدخال الحاسب الآلي واستخدامه في الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت الولايات المتحدة في إدخال الحاسب الآلي للتعليم في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، وقد ازدادت انتشارا في منتصف السبعينات ، حيث عقدت المؤتمرات الوطنية على كافة المستويات، كما قامت المؤسسة الوطنية للعلوم بتمويل العديد من الأبحاث والمشاريع التي قامت بها المدارس أو وحدات البحث العلمي - البحث التربوي - في الجامعات والكليات، وتم إصدار العديد من الكتب والمقالات في كيفية استخدام الحاسب الآلي في التربية، كما كان لدى أكثرية المدارس الابتدائية والثانوية في ولاية -منسوتا- في نهاية السبعينيات حاسوب يستخدم في التعليم وكانت الولاية أول ولاية في أمريكا تضع سياسة استخدام الحاسوب وتنشئ شبكة خاصة بها في المدارس (عاقلة، 2001 م: 19)

أوقد حددت الرابطة الأمريكية لمدرسي الرياضيات -nctm- تصوراتها لما يمكن أن يكون عليه استخدام الحاسب الآلي في القرن الحادي والعشرين للمدرسة الأمريكية جاء فيها:

يجب أن يكون الحاسب متاحاً لأي فصل دراسي من اجل استخدامه في العرض والتوضيح ، ويجب أن يتعامل كل تلميذ فردياً أو جماعياً مع أجهزة الحاسب الموجودة في الفصول أو في المدرسة ، ويجب أن يتعلموا استخدام الحاسوب كأداة مساعدة للحصول على المعلومات (سلامة، 2001 م: 231).

ونوضح بأن أهم ما يميز التجربة الأمريكية التي تُعدّ من أول الدول التي أظهرت اهتمامها باستخدام الحاسوب في التربية ما

يلي:

تستخدم الحواسيب لأغراض التعلم بمعنى - أن هناك اهتماماً متزايداً بالبرمجيات التعليمية - توجد الحواسيب في أماكن مختلفة

في المدرسة تشير لنواحي استخدامها في غرفة الصف والمختبرات ومراكز الاتصال والمكاتب الإدارية " (عاقلة، 2001 م، 21).

ثالثاً: تجربة إدخال الحاسب الآلي واستخدامه في فرنسا:

تعدّ التجربة الفرنسية نموذجاً في إدخال الحاسب في التعليم بوصفه وسيلة تعليمية، وذلك لعدة اعتبارات أهمها وجود خطة سياسة ضخمة ومنظمة لدعم مشروع إدخال واستخدام الحاسب في التعليم، كذلك وجود لغة أخرى مختلفة عن اللغة الإنجليزية، ووجود خطة لتدريب المعلمين على استخدام الحاسب، وإعداد وتصميم المناهج التعليمية الملائمة، مع تطوير البرامج التعليمية لمختلف المقررات، وأخيراً تمويل الحكومة المناسب لإدخال الحاسبات بدقة للمدارس (بوزيد؛ عمار، 2001 م: 25)

وتحدد (عاقلة، 2001 م: 23) بأنّ عام 1970 م هو العام الذي بدأت فيه التجربة الوطنية لإدخال الحاسوب للمدارس

العليا التي بنيت على ثلاثة أسس:

تدريب المدرسين - تحديد التجهيزات في المؤسسات المشاركة - تطوير طريقة تربوية يمكن تبنيتها لوضع المصادر التكنولوجية موضع التنفيذ، ومن ضمن الأشياء التي ميزت التجربة الفرنسية هو اعتمادها على استخدام الحواسيب أدوات مخبرية تستخدم لتدريس العلوم التجريبية- الفيزياء، والكيمياء، وبشكل أقل للجيولوجيا، وقد استخدمت لاحقاً لتدريس المواد التربوية، وفي الموسيقى - من خلال الآلات الالكترونية الجديدة - ويمكن تلخيص سمات التجربة الفرنسية على النحو التالي:

- هناك تعاون واضح بين جهات عدة لدعم إدخال الحاسوب في التعليم.
- هناك اهتمام كبير بتدريب المدرس قبل وأثناء الخدمة.
- يستخدم الحاسوب في مجالات تربوية متعددة .
- يوجد مصادر معلومات في اغلب المدارس الفرنسية (عاقلة، 2001 م: 25).

التعليق على التجارب الأجنبية:

نجد أنّ تجارب أغلب الدول الأجنبية قد تميزت باحتوائها على استراتيجيات منظمة لتحقيق عدة أهداف أساسية - لعل أكثرها وضوحاً هو دمج استخدام الحاسب الآلي في تدريس المناهج المختلفة - أي عدم الاكتفاء بالاستخدام الفعلي له، كأداة تستخدم لتدريس مناهج الحاسوب فقط، إلاّ أنّه قد تجاوز ذلك على اعتبار أنّه وسيلة تعليمية صالحة لتدريس المقررات المختلفة، ومما سبق يمكننا استخلاص عدة دروس من تجارب الدول الأخرى أهمها الآتي:

1- اشتراك المعلمين في وضع الخطط والأخذ بملاحظاتهم وخصوصاً المعلمين القدامى، والإفادة من خبراتهم في تصميم المناهج

المناسبة والصالحة للتدريس الإلكتروني.

- 2- انتشار صناعات أجهزة الحاسوب ورخص ثمنها عامل مهم من عوامل نجاح أي مشروع مبني على توظيف التقنية .
- 3- تقسيم خطة المشروع إلى عدد من المراحل مع مراعاة أن تكون الأعمال المراد إنجازها في كل مرحلة تتناسب مع الفترة الزمنية المقررة للمرحلة اللاحقة أو القادمة.
- 4- عدم التغيير المستمر في العناصر الأساسية التي بني عليها المشروع إلا إذا اقتضت الضرورة التعديل أو التغيير - مثلا تطوير قدرات المعلمين ذوى الكفاءة كبديل عن استبدالهم بآخرين جدد.
- 5- أهم ما يميز معظم التجارب السابقة الذكر المتمثل في قدرتها على التنسيق بين التخطيط والإدارة والتنفيذ ، كما أنها تعمل على التقويم الدائم والمستمر لكل مرحلة من المراحل التي تم تنفيذها، مما يضمن تدارك الأخطاء في المراحل اللاحقة.

تجارب دول عربية في إدخال الحاسب الآلي واستخدامه في التعليم:

تمهيد:

على صعيد الدول العربية كانت بعض تجارب إدخال الحاسب الآلي واستخدامه في التعليم حديثة نسبياً، وذلك عندما تتم مقارنتها بتجارب الدول العالمية الأخرى ، إلا أن الباحثة حاولت تلخيص وعرض مشاريع بعض هذه الدول كتجارب رائدة فيما يتعلق بإدخال الحاسوب التعليمي واستخدامه، مع ملاحظة الدور البارز والمهم الذي لعبته الهيئات والمنظمات العالمية في تنفيذ العديد من تلك المشاريع ورعايتها ومنها منظمة اليونسكو، واليونسيف، وكذلك جهود المؤسسات والهيئات المحلية التي تناولت التطوير والتحديث في المؤسسات التعليمية لمعظم الدول العربية.

أولاً: تجربة إدخال الحاسب الآلي استخدامه في دولة العراق:

باشرت الدولة العراقية اهتمامها باستخدام الحاسوب في التعليم في وقت مبكر جداً، "حيث فرضت تدريسه على الطلبة من عمر 10- حتى 14 سنة ، وإشراف فريق علمي متخصص عام 1977م" (مصطفى، 1999م : 8)، ويلاحظ بأن هذا التاريخ قريب من تاريخ بدء تجارب الدول المتقدمة وقد تضمنت التجربة العراقية أثناء تطبيقها، ثلاث مراحل أساسية، وهي:

- 1- استخدام الحاسب الآلي بشكل رسمي لجميع المراحل الدراسية، مع توفير المستلزمات المادية والبشرية لتنفيذ الخطة التي جاءت تحت عنوان (استخدام الحاسوب في التعليم) وقد حددت مدتها بسبع سنوات ابتداء من عام 1988 م - وحتى عام 1995 م.
- 2- استخدام حاسوب عراقي الصنع يدعى - الوركاء- 6001- وتخصيص ساعتين دراستين أسبوعياً، لتدريس الحاسوب في مجموعة من المدارس الثانوية والمتوسطة ، مع الاعتماد على مدرسي الرياضيات والفيزياء للتدريس .
- 3- استخدام - لغة الخوارزمي- وهي لغة برمجة مبسطة عربية عراقية وقد روعي في اختيار مدارس المشروع أن تكون في بغداد، بحيث تخضع للإشراف المركزي المباشر.
- 4- الاستفادة من صناعات القرار السياسي في إعطاء المشروع القوة التنفيذية .

وعلى الرغم من نجاح التجربة العراقية لفترة طويلة نسبياً، إلا أنها قد واجهت بعض المشكلات منها الصعوبات المادية والمشكلات التنظيمية الإدارية، والمشكلات البشرية وأهمها عدم توفر العدد المناسب من الكادر العراقي الصالح للتدريس، وصعوبة التدريب والتطبيق العملي لازدحام اليوم الدراسي بالمواد الدراسية الأخرى، كذلك عدم قدرتهم على تطوير برمجيات تعليمية تناسب العصر الحالي .

ثانياً: التجربة بعد خوض العراق في التيار السياسي، ولم تتوفر الفرصة للحصول على أيّ معلومات جديدة بخصوص استخدام أو عدم استخدام أجهزة الحاسوب في المدارس في الفترة الحالية.

ثانياً : تجربة إدخال الحاسب الآلي واستخدامه في دولة الكويت:

بدأت التجربة الكويتية لاستخدام الحاسوب عندما شكلت وزارة التربية والتعليم لجنة عام -1983 م- وظيفتها دراسة إمكانية استخدام الحاسوب في التعليم، مع العمل أولاً على تعريب منهج دراسي مناسب للمدارس الثانوية -بنين - جاء تحت عنوان (أساسيات الحاسوب واستخداماته - مع تعميم مقرر - مقدمة في علم الحاسوب على جميع المراحل التعليمية الأساسية والمتوسطة يدرس أولاً في مدارس التجربة البالغ عددها أربعين مدرسة تدرس ضمن نظام الفصلين (المرعشلي، 2004 م: 504).

ومع نهاية عام 1987 م حتى الوصول لعام 1994 م شهدت التجربة الكويتية نجاحاً كبيراً مما جعل الوزارة تعمل على تعميمها في جميع المدارس الثانوية، مع إحداث تشعب في منهج الحاسوب، وفي عام 1995 م - بدأ التطبيق الاستطلاعي لمشروع إدخال الحاسوب للمرحلة المتوسطة، مع أن التجريب الفعلي على الصفوف - الإعدادية - لم يحدث إلا مع بداية العام الدراسي 1999-2000 م، إلا أنه قد استمر في النجاح وصولاً لمنتصف القرن الحادي والعشرين، مع وضع تصور جديد لإدخال مادة الحاسب الآلي للتعليم الابتدائي وكذلك لرياض الأطفال، وقد بدأ التجريب الفعلي في خمس من رياض الاطفال بواقع روضة واحدة في كل منطقة وقد وفرت الدولة الكويتية مبالغ مالية كبيرة لإنجاح الخطوة الثالثة الأخيرة من مشروع - حوسبة التعليم (عاقلة، 2001 م: 44)، وقد تميز استخدامهم للحاسب الآلي كوسيلة تعليمية حيث استخدم لتدريس مقررات الرياضيات والعلوم، مع تجهيز المختبرات وتدريب اختصاصيين من جامعة الكويت ومعهد الأبحاث العلمية للمدرسين، وقد اهتمت الوزارة بتقييم نجاح التجربة عبر عقد الامتحان التجريبي الأول، للتعرف على مدى تحقق الأهداف ومع التحديث المستمر للمنهج والأجهزة والمختبرات (المرعشلي، 2004 م: 505)، وقد نافست تجربة الكويت التجارب الأجنبية لاهتمامها بعقد المسابقات التشجيعية الدائمة للمعلمين، وافتتاح عدة مراكز لثقافة الحاسوب، تحتوى على الكتب والدوريات باللغة العربية والانجليزية (المنظمة العربية للتربية والثقافة).

ثالثاً: تجربة إدخال الحاسب الآلي واستخدامه في الأردن:

من أهم التغيرات التي أدخلتها وزارة التربية حول أساليب وطرق التعلم والتعليم المتطورة في الأردن إدخالها للحاسوب في مدارسها، الذي يعدّ نقلة نوعية ذات أهمية، كونه يمثل استجابة للتطوير وتحديث طرق وأساليب التعليم، وذلك لكي تأتي منسجمة مع التغيرات والتطورات الحضارية والتقنية التي يتسم بها العصر الحالي، ففي عام 1988م - أنشأت وزارة التربية والتعليم مديرية خاصة

بالحاسوب التعليمي وذلك ضمن قسم المناهج وتقنيات التعليم ، مع وضع وتحديد أهداف تدريس محتوى الحاسوب التعليمي في الصفوف الثانوية ، نختصر منها الأهداف التالية :

- 1- إعداد الطالب وتأهيله للعيش في بيئة تكنولوجية متطورة .
- 2- تطوير فعالية التعلم من خلال تطوير الطرق والأساليب التربوية.
- 3- تطوير القدرة على التعلم الذاتي من خلال استخدام الطالب للحاسوب وسيلة تعليمية، وغير ذلك من مجموعة الأهداف التربوية والتعليمية (عيادات، 2004 م) ، وقد ولدت التجربة الأردنية عام -1983 م- وأخذت تتوسع خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وكان يحكم هذا التوسع الإمكانيات الفنية والمادية، حتى أصبحت على وشك التعميم. (الشناق، 2010 م: 44).

وقد انعقد المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي في عمان خلال السنوات الأخيرة وبناءً التوصيات التي أقرها المؤتمر قامت وزارة التربية والتعليم الأردنية بإنشاء مديرية للحاسب التعليمي ضمن المديرية العامة للمناهج وتقنيات التعليم ، مهمتها الإشراف الإداري والفني على عملية إدخال الحاسوب إلى المدارس الأردنية كمادة ووسيلة تعليمية.

رابعاً : مشروع إدخال الحاسب الآلي واستخدامه في المملكة العربية السعودية:

ظهر اهتمام وزارة المعارف والثقافة والمعلوماتية في منتصف القرن العشرين بإدخال ثلاثة مقررات دراسية للحاسب الآلي للتعليم الثانوي المطور، ثم اعتمدت الأسرة الوطنية للحاسب في وزارة المعارف خطة جديدة لمنهج الحاسوب، وقد بنيت تجربة مشروع وطني للحاسب الآلي على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في الآتي:

- تعلم مادة الحاسوب الآلي نظرياً وعملياً وفنياً.
- التعرف على مكونات الحاسوب، والقيام بالصيانة الأولية، والتعرف على أسس البرمجة.
- استخدام البرامج المكتبية والتعرف على الشبكات بما يتلاءم مع قدرات الطالب.
- التشجيع على التعليم باستخدام الحاسوب إذ أن تعلم الحاسب هو وسيلة للتعلم التفاعلي والذاتي، كما أنه وسيلة إيضاح حيوية للمعلم.
- الحصول على المواد التي يقوم الطالب بإعدادها بنفسه (رسالة المعارف، 2007 م: 7).

الرؤية التطويرية لاستخدام الحاسب الآلي في تنظيم التعليم في ليبيا

تمهيد :

ظهر الاهتمام الكبير لأفراد المجتمع الليبي لاستخدام الحاسب الآلي في مختلف المجالات ولمختلف الأغراض الشخصية، وقد كانت لأغراض علمية، بل ترفيهية أيضاً، وخصوصاً مع الانتشار الكبير في استخدام شبكات المعلومات التي تعتمد على أجهزة الحاسب الآلي وبشكل مباشر في أداء العديد من المهام العلمية والتعليمية المختلفة، وقد تمثل الاهتمام باستخدام الحاسب الآلي في السنوات الأخيرة، من خلال

عدد من المشاريع الوطنية التنموية، التي بدأت منذ عام 2006 م، حيث أطلقت اللجنة العليا للمشروعات والهيئة العامة للمعلومات ، المشروع الوطني للحاسوب الذي هدف في الأساس لتطوير التعليم حيث اعتمدت فيه على تقديم بنية تعليمية جديدة، (المجلة الليبية للمعلومات، 2006 م: 4)، وقد أشار المنتقى الوطني حول استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات التعليمية في ليبيا، المنعقد في طرابلس ، إلى أن هنالك حاجة كبيرة لتنفيذ مثل تلك المشاريع التطويرية ، مع أهمية التأكد على صلاحيتها للتنفيذ داخل المؤسسات التعليمية المختلفة ، قبل الشروع في تطبيقها فعليا ، بما يخدم تحديث وتطوير المنظومة التعليمية وفق المعايير والأسس المعتمدة عالمياً (منصور ، 2913)، مع وجود رؤية مقترحة للإستراتيجية الوطنية المتكاملة لبناء المجتمع المعلوماتي في ليبيا، فلا بد من أن يحددها أطار مكون من عدة خطوات متكاملة لعل أهمها الآتي:

أولاً: مشروع تطوير البنية التحتية لنظم الاتصالات، لتواكب التحول الرقمي لكل مؤسسات المجتمع العامة والخاصة:

مشروع تطوير الخدمات الإلكترونية ودعمها- مشروع حاسوب لكل أسرة - مشروع حاسوب لكل طفل- مشروع حاسوب لكل مدرس - مشروع بناء معلوماتي وطني شامل.

ثانياً: استثمار القوى البشرية فنيا وعلميا وتقنياً حيث سيتم ذلك من خلال:

جعل الحاسب الآلي أداة مساعدة للتعليم الأساسي، كمرحلة أولى في الخطة التنموية لتطوير التعليم في ليبيا - دعم تدريس المنهج التعليمي الجديد - توسيع دائرة معرفة المتعلمين والمعلمين من خلال امتلاكهم المعرفة والمهارة المعتمدين على استخدام تقنية الحاسب، والإلمام بكيفية تطوير شبكات المعلومات لمساندة تلك الخبرة والمعرفة- بناء جيل قادر على محاكاة احتياجات العصر -باعتماد أسلوب التعلم التفاعلي والذاتي، كأسلوب في جميع المراحل الدراسية .
(الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، 2009 م).

ثالثاً: صياغة الأهداف الخاصة للمشروع الوطني للحاسب الآلي الثابت والحمول، على الصعيد المحلي كما يلي:

تمكين جميع أفراد الأسر الليبية من الحصول على جهاز حاسوب مناسب ومستلزماته الضرورية، وتطبيقات تمكنهم من الاستفادة من حياتهم اليومية، وتوسيع مداركهم المعرفية وربطهم بمصادر المعرفة محليا ودوليا - تمكين الآباء من معرفة تقنيات عصر الجيل الجديد، وتمكينهم من مشاركة أبنائهم وتوجيههم نحو الاستفادة المثلى من متطلبات هذا العصر، وخصوصا تحديث المحيط المدرسي والتعليمي-تمكين المواطن الليبي من تخطي الأمية الرقمية، وتضييق الفجوة بينه وبين مواطني الدول المتقدمة.

الخلاصة:

إن تجارب الدول العربية بالرغم من أنّ بعضها قد ابتدأ مبكراً، فإنّها مازالت في طور الحداثة والنمو، ولعل ميدان العمل التربوي - والتدريس - خصوصاً هو ميدان غني بالتجريب، وليس التجريب هنا سلبياً بل إيجابي فيما يتعلق باستخدام الحاسب الآلي، فقد توجد ضرورة لتوفير فرص التعامل مع تكنولوجيا الحاسب الأكبر قدر ممكن من المعلمين والمتعلمين على حد سواء، مع التأكيد على ضرورة

توفير مقدار من المراجعة والتقييم لمراحل تنفيذ هذه المشاريع ، وخلاصة لكل ما سبق تري الباحثة بأنه من المهم أن يتم استخدام تقنية الحاسب الآلي في مرحلة تعليمية مبكرة ، حيث يشهد العالم اليوم انفتاحاً كبيراً نحو استخدام التقنية ، تظهر بشكل مباشر في تعلق الأطفال في كثير من الأحيان بالأجهزة الإلكترونية ، فإذا ما تم توظيفها في خدمة عمليتي التعليم والتعلم فإننا في الغالب سنشهد نتائج جيدة ، حيث من المتوقع أن يتلقى المتعلم الذي يستخدم جهاز الحاسوب الفرصة الكافية للتدريب والمران، كذلك مقدار من التعلم الشبيه باللعب لاقتزان استخدامه لجهاز الحاسوب كأداة للتسلية والترفيه وكذلك يصير التعلم مرناً وممتعاً لحد أن يصبح شبيهاً بالألعاب الإلكترونية .

النتائج :

من خلال الدراسة الوصفية التحليلية السابقة التي عملت علي تلخيص وتفسير التجارب المعاصرة لبعض الدول العربية والأجنبية ، يجعلنا نحدد ركائز أساسية، تمثل بعض أوجه الاتفاق والاختلاف عن التجربة الليبية التي من المهم أن يتم الاستفادة منها عند التطبيق الفعلي لاستخدام الحاسب الآلي في نظم التعليم في ليبيا ومن أهمها الآتي :

- 1- لقد تباينت الآراء حول استخدام الحاسوب في التعليم باعتباره تقنية مستوردة وما تحمله من استراتيجيات حديثة من شأنها أن تغير من شكل التدريس التقليدي للتدريس المعتمد على الآلة قد يكون من الأفضل قصر استخدام الحاسوب على الشكلين الأساسين - المادة ووسيلة الإيضاح - حيث إن المتعلم العربي مازال في طور البناء الذهني والمعرفي .
- 2- الحاجة لوجود خطة منظمة لتدريب المعلمين على استخدام الحاسوب في المدارس قبل التسرع بإدخاله لغرفة الصف .
- 3- المواقف داخل غرف الصف تحتاج لإعادة النظر في المنهاج وفي طرق التدريس المعتمدة على توظيف التقنية بما يحقق الأهداف التعليمية أعلى مما كان ممكناً تحقيقه في ظل ما سبق من تقنيات تقليدية.
- 4- الخطط القصيرة المدى والتكاليف المالية الكبيرة قد تعيق تجربة أو مشروع كان يشهد له بالنجاح سابقاً.
- 5- أهمية توظيف واستخدام الحاسب الآلي في تحقيق مهام تعليمية جديدة ، حيث من شأنه أن يحسن من نواتج العمل التربوي.

المقترحات :

ونجد بأن المقترحات الظاهرة لهذه العراقيل أهمها الآتي :

- 1- لعل علاج تحوُّف التربويين من استخدام التقنية الحديثة -المستوردة -يكن في توطئ المحتوى، أي أن نستخدم الجهاز كأداة ونصمّم له البرامج التعليمية التي تتناسب مع ثقافتنا ومناهجنا.
- 2- إن استخدام الحاسوب في شكل واحد أو أكثر هو استخدام محدود ، فمع وجود الجهاز داخل جدران المدرسة هو فرصة جيدة لتبادل المعلومات والخبرات بين المعلم والطلاب، ممّا يزوّد الجميع بنوع من الثقافة، هي ثقافة التقنية والمعلومات، وقد شهدنا نجاح تجارب اعتمدت على جهاز واحد أو أكثر داخل كل مدرسة .

3- تعمل العديد من الدول على تدريب المعلمين وتطوير قدراتهم على استخدام الحاسوب بطرق مختلفة بمنحهم الأجهزة مجاناً مكافآت تشجيعية مثلاً، أو عبر عقد دورات محو الأمية الحاسوبية، أو تنظيم المسابقات التشجيعية، كما حدث في تجربة الكويت.

التوصيات :

لعل ما تلبيه المناهج الحديثة المطورة من حاجات عديدة ومختلفة للمتعلمين في ضوء التغير الجذري في أهداف التعليم ومضامينه الحالية، يسير نحو تزويد غرف الصف بالتقنيات التربوية الحديثة التي تجعل تدريس تلك المناهج مهمة سهلة ، خصوصاً في تحول العالم اليوم من التعليم التقليدي المعتمد على الكتاب والسبورة إلى التعلم الإلكتروني المعتمد على الحاسوب وشبكات المعلومات وانطلاقاً من ذلك توصي الدراسة بالآتي :

1- بدأت الدول الآن تشعر بالأهمية المتزايدة للمعلوماتية ولحو أمية الحاسوب في أوساط المعلمين والمتعلمين، وبالتالي توصي الدراسة الحالية الاستعانة بالمنظمات العالمية الراعية للمشاريع التنموية التطويرية من أجل وضع خطط لتطوير التعليم المعتمد على التقنية اليوم.

2- التوسع في إجراء دراسات علمية متوسعة حول مشروع استخدام الحاسب الآلي في ليبيا، حيث ستسهم في تحقيق التنمية العلمية اللازمة لتطوير مجال استخدام التقنية في العملية التعليمية.

المراجع :

- استخدامات البريد الإلكتروني في للتعليم، المجلة الليبية للمعلومات والاتصالات، العدد السابع، الهيئة العامة للمعلومات: طرابلس ، ليبيا(2007 م) .

المراجع العربية:

- بيزان، حنان الصادق(2002م) التعليم المستمر وتحديث المعلومات واقع وطموح، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية السنة الثامنة العدد الثامن تصدر عن الهيئة القومية للبحث العلمي، مكتب شؤون الإعلام، طرابلس، ليبيا.

- جمبي، كمال بن منصور(1995م)واقع تدريس الحاسوب في المرحلة الثانوية في مدينة مكة المكرمة وجدة، الرياض، رسالة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، العدد السادس والخمسون السنة السادسة عشر.

- حارث عبود، العاني مزهر(2009م) تكنولوجيا التعليم المستقبلي، دار وائل: الأردن.

- خضار، نسرین بديع (2009م)واقع توظيف تقنيات التعليم في العملية التدريسية ومقترحات تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة اللاذقية، سوريا.

- الخياط حورية (1978م). فعالية التعليم المبرمج في تدريس مادة النحو في المرحلة الإعدادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا.
- دراسة وزارة التربية في دولة الكويت لتقويم مشروع إدخال الحاسوب في التعليم (1990م) رسالة ماجستير غير منشورة، وزارة التربية والتعليم، الكويت .
- دراسة وزارة التربية والتعليم: دولة الكويت لتقويم التدريس باستخدام الحاسوب للصف الأول المتوسط في المدارس الاستطلاعية (1995-1996م) وزارة التربية والتعليم: الكويت.
- الدليل التنظيمي لمشروع إدخال الحاسب الآلي في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة لدول الخليج العربي (2009م) المصدر [www.hasb.org / vb / archive / index.php/t](http://www.hasb.org/vb/archive/index.php/t).
- دليل المعلم في تعليم مادة الحاسوب للصف السادس من مرحلة التعليم الأساسي، اللجنة الشعبية العامة للتعليم، دار المنار: مصراتة، ليبيا. (2008-2009م).
- الدوي، باسم بن طلحة عبد الرحمن (2008 م) واقع استخدام الحاسب الآلي في العملية التعليمية للصفوف الأولية في المرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلمي ومشرفي الحاسب الآلي بمدينة مكة المكرمة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى السعودية.
- الدويرج ، عبد الرحمن بن عبد المحسن (2009م) تكامل تكنولوجيا التعليم في المنهج ودورها في تحقيق الجودة الشاملة، ملتقى التخطيط والتطوير، قسم التقويم والجودة التربوية: السعودية.
- ربيع، هادي مشعان (2006م) تكنولوجيا التعليم المعاصر للحاسوب والانترنت، المجتمع العربي: عمان، الأردن.
- الرفاعي، إسماعيل خليل (1999م) فاعلية تدريس قواعد اللغة الانكليزية المبرمجة بالكتاب والحاسوب "دراسة تجريبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية التربية، سوريا .
- روسيتبرج، سرور (2002م) التأثير الاجتماعي للحسابات، دار المريخ: السعودية .
- الزبيدي، سليمان عاشور (1997 م) اتجاهات تربوية معاصرة، كلية التربية، منشورات جامعة الجبل الأخضر: غريان، ليبيا.
- سويدان، أمل عبد الفتاح ؛ مبارز، منال عبد العال (2007 م) التقنية في التعليم "مقدمات أساسية للطالب المعلم " . دار الفكر، عمان : الاردن .
- الفار، إبراهيم عبد الوكيل (1994م) اثر إنتاج معلمي الرياضيات بالمرحلة الابتدائية لبرمجيات الوسائط المتعددة الحاسوبية على تنمية كفاءاتهم التدريسية. كلية التربية: قطر.
- فخري، رشيد خضر (2006م) طرائق تدريس الدراسات الاجتماعية، دار المسيرة: عمان، الأردن.

- كارنوي، ومارتن، هيوديلي، ليزا لوب، حسين الطوبجي (1996 م) التربية والكمبيوتر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ادارة الثقافة: تونس العاصمة: تونس.
- مجلة التربية، دراسة واقع ومعوقات استخدام الحاسوب في كليات التربية بالجامعات السعودية، جامعة الملك سعود، العدد 57(2002 م)
- مجلة العربية للتربية، الخطيب، لطفي محمدا(1993م) واقع الحاسوب (الكمبيوتر) في الأردن، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: عمان، الأردن، العدد 2، مج 13 .
- مجلة الليبية للمعلومات والاتصالات، الكوت، آمنة عبد الحفيظ (2005م) المنهج الرقمي المحور الأساسي في التعليم الإلكتروني، العدد الثالث، الهيئة العامة للمعلومات: طرابلس، ليبيا.
- مجلة الليبية للمعلومات والتوثيق، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، كرموس، لطفي الزروق (2004). المعلومات الحاسوب الإنترنت . : طرابلس ،ليبيا.
- مجلة علوم التربية، الجري، أبو القاسم سالم (2017 م) التعليم الأساسي - بين الحاضر والمستقبل مقالة علمية ، تصدر عن الجمعية الليبية للمناهج واستراتيجيات التدريس ، طرابلس : ليبيا.
- مجلة كلية التربية، ملخص واقع استخدام الحاسب الآلي المرحلة الابتدائية وتحديد دوره في تحقيق بعض الأهداف التربوية، المملكة العربية السعودية(2009 م) .
- مجلة التربية جامعة المنصورة، بن لال، زكريا يحيي (1994م) الاتجاه نحو استخدام الحاسب الآلي في العملية التربوية، دراسة استطلاعية عن طلاب المدارس الثانوية بالإحساء المملكة العربية السعودية، العدد 1، مج 57.
- الحسين، إبراهيم بن عبد الله (2000م) واقع تعليم الحاسب الآلي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية نظرة دولية مقارنة، ملخص رسالة ماجستير، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، العدد 15، مجلد 2.
- معيوف، خليل محمد حسن (2009م) استخدام التقنيات التعليمية وصعوباته في الثانويات التخصصية كما يراها المعلمون ومديرو المدارس والمفتشون التربويون بشعبية البطان، رسالة غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي، ليبيا.
- المناعي، عبد الله سالم(1995م) التعليم بمساعدة الحاسوب وبرمجياته التعليمية، حولية كلية التربية، السنة الثانية عشر، العدد 12، جامعة قطر: قطر.
- منصور، احمد حامد (1997 م) تقويم استخدام الكمبيوتر في مدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة دمياط من خلال القائمين عليه والمستفيدين منه. سلسلة تكنولوجيا التعليم ،الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم: القاهرة، مج 6.
- وثيقة اليونسكو (1990 م) التعليم الابتدائي في الوطن العربي الحاضر والمستقبل، مكتب اليونسكو الإقليمي في الدول العربية، تحرير إسماعيل على، عمان، الأردن.

- وزارة التربية والتعليم (2001 م) الخطة التطويرية للمناهج وحوسبة التعليم للعام الدراسي 2000 / 2001 م، إدارة المناهج والكتب المدرسية، عمان: الأردن.
- الوسائل التعليمية والتقنيات التربوية، كلية التربية، منشورات جامعة الجبل الأخضر: غريان، ليبيا(1997م).

المراجع الأجنبية:

- 1- Becker, H.J.(1984):ComputerIn Schools Today Some Basic ConsiderationsAmericanJournal Of education
- 2- Becker,(1980):Computer In The School , TutorTool, New Yourk, Teachers,,College.
- 3- Bitter,gary G.,(1982):The Road To ComputarliteracSscopeAnd Sequence Model. Electronic learning:.
- 4- Des . Report, and Tanet(1989) Information ThechnologyIn Initial Teacher Training ,TroTter.london

**أساليب التعلم وعلاقتها بالتحصيل الدراسي
لدى عينة من طلبة كلية الآداب - جامعة بنغازي**

إعداد

د. إبتسام مفتاح الخفيفي

عضو هيئة التدريس بكلية الآداب - جامعة بنغازي - قسم علم النفس

Abstract:

The study aimed at finding out the relationship between learning styles and academic achievement in a sample of students of the faculty of Arts.

The sample consisted of (300) students selected by non-random method (acaliable) using the descriptive approach and after collecting and processing the data statistically, the following results were obtained:

- The sample of the sample was characterized by surface and strategic styles.
- There is a positive relationship between deep learning and strategic learning achievement.
- There is a negative relationship between surface learning and learning achievement.

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين أساليب التعلم والتحصيل الدراسي لدى عينة من طلبة كلية الآداب ، تكونت العينة من (300)

طالب تم اختيارهم بالطريقة غير العشوائية (المتاحة) وباستخدام المنهج الوصفي الإرتباطي، وبعد جمع البيانات ومعالجتها إحصائياً تم

التوصل إلى النتائج التالية:

- تميز أفراد عينة الدراسة بالأسلوب السطحي ثم الاستراتيجي .
- توجد علاقة موجبة دالة إحصائياً بين أسلوب التعلم العميق والاستراتيجي وبين التحصيل الدراسي.
- توجد علاقة سالبة دالة إحصائياً بين أسلوب التعلم السطحي والتحصيل الدراسي .

مقدمة :

يعتبر مفهوم أساليب التعلم من المفاهيم التي ظهرت نتيجة البحث في علم النفس المعرفي ، حيث شهد البحث في أساليب التعلم في العشرين سنة الماضية تطوراً ملحوظاً ، وبما أن علم النفس المعرفي هو أحد فروع علم النفس الذي اتسم البحث فيها بدراسة العمليات المعرفية للأفراد فقط و اهتم ببحوث التعلم وأصبحت هذه الإسهامات أكثر ارتباطاً بدراسة التعلم في الفصل الدراسي .

ويذكر (محمد زياد حمدان ،1985 م) أن استخدام أساليب التعلم بالمعنى المتعارف عليه يعود إلى القرن التاسع عشر، ولم تظهر الدراسات العلمية الجادة لأساليب التعلم إلا في الخمسينات من القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين تعددت أنواع أساليب التعلم وتسمياتها باختلاف العلماء والباحثين الذين تناولوها بالدراسة والبحث (الهام وقاد ،2007 م) . كما ظهرت اتجاهات عديدة في الأوساط التربوية تحتم بأساليب التعلم لدى الطلبة باعتبارها مجموعة من الأداءات المميزة للمتعلم التي يستخدمها في استقباله للمعلومات الواردة إليه من البيئة المحيطة ومعالجتها ، ولقد أكد كل من(Honey&Mumford ،1995 م) أن أسلوب التعلم يؤثر في الطريقة التي يتقبل بها الفرد ويعالج بها المعلومات وهو بالتالي قد يعيق أو يساعد على عملية التعلم والأداء التحصيلي ، فالمتعلم الناجح هو الذي يستخدم الأساليب التي تتناسب مع المادة التي يتعلمها والأهداف التي يريد تحقيقها (لبنى جديد،2010 م) ، فأساليب التعلم هي التي تحدد طريقة الأداء والتمكن في ضوء النشاط المعرفي المبذول من القدرة على التجريد والاستدلال والاستنتاج والتحليل ، فهي الطريقة المميزة للمتعلم في استقبال محتوى التعلم أو المادة الدراسية ، حيث لكل فرد طريقة مختلفة عن الآخرين في استقبال ومعالجة المعلومات(محمد داودي.2007 م).

ويؤكد (فولك Volk. 1987) على دور أساليب التعلم في التحصيل الدراسي وأن تجاهل دورها يعيق أو يحسن العملية التعليمية (محمد داودي . 2007 م) . وتوصلت دراسة كل من (Dunn &Dunn . 1987) إلى أن الاختلاف في أساليب التعلم لا يكون فقط بين الطلبة من ذوي الأعمار والقدرات العقلية المختلفة فقط ، بل بين الطلبة المتكافئين في العمر والقدرات العقلية، وأن عدم احترام أساليب تعلم الطلبة يساهم في رسوبهم . كما أوضحت (هايد Heide.2002) من خلال دراسة أجراها على المراهقين تمتد أعمارهم من (13 – 17) سنة أن أساليب التعلم تتغير بتقدم العمر، وهذا ما يدل على أن أساليب التعلم غير ثابتة ، بل تتعدل وتتشكل وفقاً للظروف وطبقاً لتقدم العمر والتخصص والمناهج الدراسية(محمد الغامدي،1434 هـ) .

كما بينت دراسة (كولب -1993 م) أن الالتحاق ببعض الكليات يتطلب أساليب تعلم معينة وهذا يؤكد على ضرورة مطابقة التخصص مع أسلوب التعلم .

ونظراً لأن أساليب التعلم كطريقة لمعالجة المعلومات وارتباطها الوثيق بالنشاط الأكاديمي للطلاب ، حيث تعطي تفسيراً أفضل للتحصيل الدراسي وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات منها : دراسة،(Sckmeck&Lokhart -1983) دراسة (سبيكة الخلفي،2001 م) لهذا تحاول الباحثة تناول موضوع أساليب التعلم ، وعلاقته بالتحصيل الدراسي للتعرف أولاً على أساليب التعلم السائدة لدى طلبة كلية الآداب ، فمن خلال تعامل الباحثة مع الطلبة ومن خلال شكاوى العديد من الأساتذة في الكلية ، من شيوخ

استخدام الطلبة لأسلوب الحفظ والتلقين مما يؤثر في تحصيلهم الدراسي وهذا يجعل الباحثة تفترض أن الأسلوب السائد لدى الطلبة هو الأسلوب السطحي في التعلم ، في محاولة لها تسليط الضوء على مفهوم أساليب التعلم والتعرف على علاقته بالتحصيل الدراسي ، كخطوة للاهتمام بأساليب التعلم لدى الطلبة والمحاولة للاستفادة منها في تحسين مستوى التحصيل ، سواء بالتعرف على الأساليب السائدة لدى الطلبة أو تصميم برامج إرشادية لتعديلها إن لم تكن مناسبة للتخصص، أو محاولة خلق التوافق بين أساليب التعلم لدى الطلبة وأساليب التعليم لدى المعلمين .

تحديد مشكلة الدراسة :

استناداً إلى ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في :

- 1) التعرف على أساليب التعلم السائدة لدى أفراد عينة الدراسة .
- 2) التعرف على العلاقة بين أساليب التعلم (السطحي - العميق - الإستراتيجي) والتحصيل الدراسي لدى أفراد عينة الدراسة .

أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف الدراسة الحالية في الإجابة عن الأسئلة التالية :

- 1- ما أساليب التعلم السائدة لدى أفراد عينة الدراسة ؟
- 2- هل توجد علاقة بين أساليب التعلم (السطحي - العميق - الإستراتيجي) والتحصيل الدراسي لدى أفراد عينة الدراسة ؟

أهمية الدراسة :

يستمد موضوع هذه الدراسة أهميته من أهمية موضوع أساليب التعلم من جهة ومن عينة الدراسة من جهة أخرى وتتمثل أهميتها في التالي :

- نظراً لأن أساليب التعلم اتجه جديد في التعلم يستند عليه اختلاف طرق استقبال المعلومات ومعالجتها لدى الأفراد، وتأتي أهمية الكشف عن أساليب التعلم لدى الطلبة ضرورة ، ليسهل على المربين كيفية التعامل معهم وفقاً لأساليبهم في التعلم أو كيفية تعديلها بما يناسب محتوى المادة.
- يكتسب موضوع الدراسة أهميته من أهمية عينة الدراسة وهم : طلبة الجامعة حيث يمثل شباب هذه المرحلة طاقة هائلة ومصدراً بشرياً لتنمية المجتمع مما يستدعي الاهتمام بتنمية قدراتهم وتحسين أساليبهم في التعلم .
- يمكن أن تقدم هذه الدراسة نظرة تقييمية لأساليب التعلم التي يمتلكها الطلبة ، وبالتالي تساعد في تصميم برامج إرشادية لتعديل أساليب التعلم لتساعدهم على تحسين مستوى تحصيلهم .

مصطلحات الدراسة:

- 1) أساليب التعلم: Learning styles

يعرفها (انتويستل 1981- Entwistle) بأنها توجهات الطالب نحو الدراسة في أثناء تناول ومعالجة المعلومات ، التي تحدد في ضوء أهداف ودوافع تقود إلى تبني طرق وإستراتيجيات مختلفة للدراسة(Entwistle:1981:p.100) ويعرفها (فلدر وسلفرمان-1988 Felder & Selverman) : بأنها مجموعة من السلوكيات المعرفية والوجدانية والنفسية التي تعمل معاً كمؤشرات ثابتة نسبياً، لكيفية إدراك وتفاعل واستجابة الطالب مع بيئة التعلم(كاظم الكعبي.2015 م. 204)، وهي وفقاً لهذه الدراسة تتكون من ثلاثة أساليب من التعلم:

أ)الأسلوب العميق: Deep Style

هو أن يشعر الطالب بأن أوقات المذاكرة تمنحه الرضا الشخصي ، ويجب عليه أن يقوم بفعل الكثير من العمل في موضوع ما حتى يصل إلى استنتاجاته قبل رضاه عنها ، وشعوره كذلك بأن أي موضوع يطلع عليه ويذاكره سيكون مشوقاً له ، وغالباً ما يقضي وقتاً كبيراً في الحصول على معلومات جديدة كما أنه يجتهد في دراسته لا تجده للموضوعات التي يتلقاها كونها شيقة بالنسبة له وتلي رغباته ، كما أنه يقضي أوقات فراغه في البحث عن المواضيع الشيقة التي تم دراستها ، كما أنه يدخل إلى القسم وفي ذهنه الكثير من الأسئلة يوجهها للأستاذ و يرغب في إيجاد الجواب عليها .

ب)الأسلوب السطحي: Surface Style

هو أن يكون هدف الطالب اجتياز المقرر الدراسي بقليل من الجهد ، وأن يقوم بمذاكرة ما يكلف به ويطلب منه فقط من طرف أساتذته خلال المقرر الدراسي ، يعني عند اجتياز الامتحانات ، ولا يجد المقرر شيقاً وممتعاً بالنسبة له لذلك يقل جهده المبذول في الدراسة ، وكذلك يحفظ الطالب المعلومات على ظهر قلب من غير فهمها وتمعننها ، فيكون غرضه الحفظ فقط دون الفهم والتمحيص في المادة المتعلمة، كما يجد أنه ليس من المفيد أن يذاكر الموضوعات أو الدروس بتعمق كونها تضيع الوقت بالنسبة له ، فكل ما يحتاجه هو الإطلاع على الدروس والمواضيع بشكل سطحي ، وأنه يرى ليس من الضرورة مراجعة المواد التي لا يمتحن فيها بل يركز على مراجعة المواد التي سيمتحن فيها فقط .

ج)الأسلوب الإستراتيجي: Strategic Style

يتضمن هذا الأسلوب استخدام إستراتيجيات مرتفعة وجيدة للحصول على درجات مرتفعة كميّار للأداء، ويهتم الطالب في هذا الأسلوب بتنظيم وقت المذاكرة كما تكون له رغبة قوية في الحصول على علامات مرتفعة في الاختبار ، حيث يكون تركيز الطالب على الحصول على علامات مرتفعة لا على إنجاز مهمة الدراسة .

التعريف الإجرائي لأساليب التعلم :

هي الدرجة التي يتحصل عليها الطالب في مقياس أساليب التعلم المستخدم في الدراسة ، علماً بأن لكل أسلوب درجة خاصة به ولا يوجد درجة كلية للمقياس .

(2) التحصيل الدراسي:

"هو مقدار المعرفة والمهارة التي يحصلها الطالب نتيجة التدريب والمرور بخبرات سابقة، فهو يعبر عن مدى استيعاب الطلبة لما تعلموه من خبرات في مادة دراسية مقررة أو عدة مواد دراسية ويقاس بالدرجة التي يحصل عليها الطلبة في الاختبارات المدرسية (الشناوي زيدان .17. 1998 م) .

التعريف الإجرائي للتحصيل الدراسي :

هو المتوسط الحسابي لدرجات الامتحان الجزئي لأربع مواد دراسية مختلفة لكل طالب .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية :تم تطبيق هذه الدراسة على طلبة كلية الآداب بجامعة بنغازي .

الحدود الزمانية : تم تطبيق هذه الدراسة ربيع 2017م .

الحدود البشرية : تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من طالبات الفصل الرابع والخامس والسادس بكلية الآداب جامعة بنغازي .

الإطار النظري :

تعددت تعاريف أساليب التعلم بتعدد النماذج المفسرة لها، وباختلاف الباحثين وقد علل (غنيم1992 م) تعدد أساليب التعلم باختلاف الدوافع لدى الأفراد أثناء عملية التعلم التي على أساسها يكون الفرد استراتيجية محددة ، تساعده على تبني أسلوب تعلم معين يميزه عن غيره من الأفراد (الهام وقاد. 2007 م)، ويرى البعض أن تعدد أساليب التعلم هو مجرد اختلاف في المسميات يرجع إلى اختلاف الباحثين وطرقهم في البحث ، وأن هذه المسميات مقاربة في المعنى (رمضان،السحات، 2001 م). كما ذكر (جابر وقرعان ، 2004 م) أن أساليب التعلم تعد سلوكيات معرفية و انفعالية وفسولوجية يتصف بها المتعلمون وتعمل كمؤشرات ثابتة نسبيا للكيفية التي يدرك بها هؤلاء المتعلمون بيئتهم التعليمية ويتعاملون معها ويستجيبون لها ، أو الطرق والفنيات والإجراءات التي يتبعها المتعلم ذاتيا لاكتساب خبرة جديدة.(محمد الغامدي .2011 م) معنى ذلك أن أساليب التعلم ممكن أن يتم تعديلها بما يناسب البيئة التعليمية ، لأنها تتصف بالثبات النسبي كما يمكن توظيف البيئة التعليمية لتناسب أساليب التعلم ، فأساليب التعلم هي طريقة الفرد في استقبال المعلومات والتفاعل مع هذه المعلومات والاستجابة لها ، والجدير بالذكر أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر في الفرد وتشكل أساليب التعلم التي يكتسبها مما يجعل الأفراد يختلفون عن بعضهم في أساليب التعلم ، و هذه العوامل هي :

(1)الوسط الثقافي وأساليب التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد هي الأساس في تشكيل أساليب التعلم.

(2)القدرات العقلية حيث تختلف أساليب التعلم باختلاف القدرات العقلية كما أوضحت ذلك العديد من الدراسات .

(3)المناهج وطرق التدريس حيث للمناهج وطرق التدريس والبرامج التعليمية والأنشطة التي يتعرض لها الفرد ، دور كبير في تشكيل أساليب التعلم مما يجعل الطلبة يفضلون أسلوب تعلم على آخر(يوسف عبد الفتاح . 1995 م).

وهذا يعني أن طرق التدريس المتبعة والمناهج التعليمية تسهم في تشكيل أساليب التعلم لدى الطلبة ، وهذا ما تلاحظه الباحثة في البيئة العملية من أن معظم الطلبة يعتمدون على الحفظ والتلقين والتناول السطحي للمعلومات ، وهم يرون بأن طرق التدريس في المراحل الأولى من التعليم الأساسي تعتمد على حفظ المعلومات وتلقينها، دون الاهتمام بفهم وتحليل هذه المعلومات ولا تعتمد على الاستنتاج المنطقي والعمليات العليا في التفكير .

4)التخصص العلمي، بالرغم من أن التجارب الحياتية المبكرة تشكل أساليب التعلم لدى الأفراد ، حيث يكون الفرد في بداية حياته عاما وسطحيا في التعلم ولكن مع تقدم العمر ونتيجة للتخصص يصبح الفرد أكثر عمقا في تعلمه ، حيث ذكر (كولب Kolb، 2005 م) إن الأفراد الذين يتخصصون في التاريخ والعلوم السياسية وعلم النفس يكون لديهم أسلوب التعلم التباعدي ، بينما الأفراد الذين يتخصصون في الهندسة والطب يكون لديهم أسلوب التعلم التقاربي (الهام وقاد ، 2007 م) والجدير بالذكر أنه تم تأسيس مجموعة من النماذج صنفت على أساسها أساليب التعلم ، واختلفت بناء عليها مسميات أساليب التعلم من هذه النماذج :

1) أنموذج (انتوستل. 1981. Entwistle)

ويقوم هذا النموذج على أساس العلاقة بين أساليب تعلم الفرد ومستوى نواتج التعلم ، وهو يركز على دوافع الفرد نحو التعلم ، وقد أجريت دراسات عديدة على هذا النموذج في البيئة الأجنبية والعربية ، بينت جميعها تمتع هذا النموذج بدرجة مرتفعة من الصدق وقدرته العالية على التنبؤ بالتحصيل الدراسي، وسوف تتبنى الباحثة هذا النموذج في الدراسة الحالية ، وستصنف أساليبها وفقا له إلى :

1)الأسلوب العميق ويتميز أصحاب هذا الأسلوب بالقدرة على البحث عن المعنى، واستخدام التشابه والتماثل في وصف الأفكار بصورة متكاملة وقدرتهم على ربط الأفكار الجديدة بالخبرات السابقة .

2)الأسلوب السطحي ويتميز أصحاب هذا الأسلوب بالقدرة على تذكر الحقائق ، ويعتمدون في دراستهم على التعليمات الواضحة والحفظ .

3)الأسلوب الاستراتيجي ويتميز أصحاب هذا الأسلوب بالدافعية العالية للإنجاز، بهدف النجاح فقط وهم غير قادرين على تنظيم أوقات الاستذكار ، واتجاهاتهم سلبية نحو الدراسة ومحاولون الحصول على تلميحات من المعلم في موقف التعلم لغرض النجاح فقط (كاظم الكعبي، 2015 م) هذا ويتشابه نموذج(انتوستل) بنموذج (بيجز) الذي يتألف من ثلاثة أساليب للتعلم هي (السطحي – العميق – التحصيلي) ويتشابه الأسلوب التحصيلي مع الأسلوب الاستراتيجي عند انتوستل (طالب القيسي ، 2012 م)، ويعتمد نموذج (انتوستل) على أساس العلاقة بين أسلوب التعلم الذي يتبناه الطالب ، ومستوى ناتج التعلم حيث يعتمد اختلاف أساليب التعلم على دوافع الطالب وتوجهاته وهذه التوجهات هي :

1)التوجه نحو المعنى الشخصي: و يتجسد في الأسلوب العميق حيث تحرك الطالب دوافعه الداخلية بالرغبة في الفهم والكشف عن الحقيقة وهذا يؤدي إلى الفهم العميق للمحتوى .

(2) التوجه نحو إعادة الإنتاج : وهو يتجسد في الأسلوب السطحي حيث تحرك الطالب دوافعه الخارجية الأمر الذي يجعله يقوم بمحاولات بسيطة لجمع بعض المفاهيم والأدلة ، وربطها بالخاتمة مما يؤدي إلى الفهم غير الكامل وتداخل المعلومات .

(3) التوجه نحو التحصيل : و يتجسد في الأسلوب الاستراتيجي حيث تحرك الطالب دوافع الرغبة في النجاح ، الذي تجعله يحاول تنظيم وقته للدراسة بطريقة متناسقة في حدود المنهج ، بهدف النجاح في نهاية الدراسة (رمضان محمد ، مجدى الشحات 2001 م) .

ويميز (سيفرنس Severiens . 1997) بين الطلبة ذي التعلم السطحي والتعلم العميق ، بأن الطلبة ذوو التعلم العميق يحاولون التعرف على العناصر الرئيسية للمحتوى والهدف منه ، ويحاولون تذكر المعلومات السابقة وربطها بالمعلومات الجديدة ، في محاولة للوصول إلى فهم عميق للمحتوى ، بينما الطلبة ذوو التعلم السطحي يتجهون إلى تجزئة المحتوى ويعتمدون على التذكر الحرفي لأجزاء المحتوى ويهتمون بعبارات معينة يعتقدون ذات أهمية في الامتحان (علي مصطفى ، 2013 م) ومعنى ذلك أن الطلبة ذوو الأسلوب العميق في التعلم يحاولون أن يستخرجوا المعنى من النص أو المحتوى ولا يتقبلون الأفكار بدون فحص ناقد ، بينما الطلبة ذوو الأسلوب السطحي في التعلم فإنهم يهتمون بحفظ الحقائق والمعلومات بشكل حرفي دون الاهتمام بمعناها ، و خلاصة القول : فإن أساليب التعلم هي أحد محددات قدرات الفرد من انتباه - إدراك - تفكير - حل مشكلات ، وأن أساليب التعلم تحدد طريقة الفرد في معالجة المعلومات ، وأن لكل فرد أسلوباً يميزه عن غيره من الأفراد، هذا الأسلوب ثابت نسبياً فهو قابل للتشكل ويمتاز بالمرونة، أي يمكن أن يتم تعديل لأساليب التعلم لتناسب مع بيئات التعلم .

الدراسات السابقة :

1-دراسة (محمود محمد. 1986 م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تفاعل أسلوب التعلم وأسلوب التدريس وسمات المتعلم ومحتوى التعلم على التحصيل الدراسي، وقد تم تطبيق مقياس أساليب التعلم إعداد (انتوستل) لقياس أساليب التعلم على عينة تكونت من (584) طالباً و(61) معلماً واستخدام الباحث التصميم العاملي ، وأظهرت نتائج الدراسة اختلاف مستوى التحصيل الدراسي باختلاف التفاعل بين محتوى التعلم وأسلوب التعلم ، كما أظهرت النتائج ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي لطلبة التخصصات الأدبية ذوى أسلوب التعلم الاستراتيجي وارتفاع مستوى التحصيل الدراسي لطلبة التخصصات العلمية ذوى أسلوب التعلم العميق .

2-دراسة (Schmeck .1982م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الفروق في أساليب التعلم بين طلبة الجامعة مرتفعي التحصيل ومنخفضيه ، حيث طبق عليهم اختبار التحصيل الأمريكي ومقياس أساليب التعلم إعداد الباحث على عينة تكونت من(790) طالباً تم تصنيفهم إلى مرتفعي ومنخفضي التحصيل الدراسي ، استخدام الباحث اختبار (T)، أظهرت النتائج وجود فروق بين العينتين حيث كان الطلبة المرتفعي تحصيلاً أفضل في أسلوب التعلم العميق من المنخفضي تحصيلاً (محمد الغامدي،1434هـ) .

3-دراسة (رمضان محمد 1990 م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تفاعل أسلوب تعلم المعلم ، الأسلوب المعرفي ، وأسلوب التعلم لدى المتعلم على التحصيل الدراسي ، وقد تم تطبيق مقياس أساليب تعلم المعلم إعداد الباحث ، ومقياس أساليب تعلم المتعلم إعداد (محمود عوض الله) على عينة تكونت من (529) طالباً و(12) معلم واستخدام الباحث تحليل التباين ذي التصميم العاملي (2 × 2 × 2) وأظهرت النتائج أن أكثر المجموعات تفوقا في التحصيل الدراسي مجموعة أسلوب تعلم المعلم السطحي مع أسلوب تعلم الطالب العميق .

4-دراسة (عبد المجيد مرزوق . 1990 م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الفروق في أساليب التعلم والدافعية للإنجاز بين الطلبة المتفوقين والمتأخرين دراسياً وفقاً للتخصص ، طبق الباحث مقياس أساليب التعلم من إعدادة على عينة تكونت من (90) طالباً منهم (45) متفوقاً و (45) متأخراً دراسياً في تخصصات مختلفة، أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق بين العينتين في أساليب التعلم حيث تميز الطلبة مرتفعي التحصيل بأسلوب التعلم العميق بينما كان الطلبة منخفضي التحصيل من ذوي الأسلوب السطحي .

5-دراسة (كالدويلوجينسير Caldwell & Ginthier . 1996)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الفروق في أساليب التعلم بين الطلبة المنخفضين والمرتفعين في التحصيل الدراسي، حيث طبق الباحث مقياس أساليب التعلم من إعداد (Dunn, 1996) واختبارات القراءة والرياضيات على عينة تكونت من (82) تلميذا بالصف الثالث والرابع الابتدائي ، أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق في أساليب التعلم بين العينتين وأنه يمكن التنبؤ بالتحصيل الدراسي من خلال أساليب التعلم بنسبة 80%.

6-دراسة سنيدر (Snyder . 2000 م)

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين أساليب التعلم والذكاء والتحصيل الدراسي لدى طلبة المدارس ، حيث طبقت الباحثة مقياس أساليب التعلم من إعدادها وتم قياس التحصيل الدراسي باختبارات مقننة بالإضافة للمعدل التراكمي للطلبة ، وقد تكونت العينة من (128) طالباً ، و استخدمت الباحثة معاملات الارتباط وأظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين أساليب التعلم العميق والتحصيل الدراسي .

7-دراسة (Jourdan & Arjomand 2003 م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب التعلم المفضلة لدى طلبة الجامعة في التخصصات (الحاسبة، والإدارة، والتسويق) وقد تم تطبيق قائمة أساليب التعلم من إعداد (كولب) على عينة تكونت من (274) طالباً وباستخدام المتوسطات والنسب المئوية ، أظهرت النتائج أن أساليب التعلم (التقاربي - التمثيلي) هما المفضلان لدى معظم أفراد العينة باختلاف التخصص.

8-دراسة (duff . 2004 م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين أساليب التعلم والتحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة ، في تخصصات مختلفة طبق عليهم مقياس أساليب التعلم. (Romero 1992 م) ومعدلاتهم التراكمية كمؤشر للتحصيل الدراسي على عينة تكونت من(200) طالب وباستخدام معادلات الارتباط والمتوسطات الحسابية أظهرت النتائج وجود ارتباط موجب بين أساليب التعلم (التقاربي - التباعدي - الاستيعابي - التكيفي) ومعدلات التحصيل الدراسي .

إجراءات الدراسة:

المنهج: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الإرتباطي ، وهو منهج يهتم بوصف الظاهرة أو المشكلة بواسطة جمع البيانات بشكل مقنن وتصنيفها وتحليلها، وإجراء مقارنات وإيجاد العلاقات بين متغيرات الظاهرة أو المشكلة ، ومحاولة الاستفادة من النتائج لوضع خطط مستقبلية(سامي ملحم . 2007 م).

المجتمع: يمثل مجتمع هذه الدراسة من طلبة كلية الآداب جامعة بنغازي ، ويشمل الاختيار جميع الطلبة من الفصول الرابع والخامس والسادس بالكلية .

العينة: تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة المتاحة حيث طبقت الباحثة الدراسة على الطلبة المتاحين أمامها من الفصل الرابع حتى السادس ، بمساعدة طلبة بحث التخرج وبعض الأساتذة في الكلية وبلغ حجم العينة(300) طالب من كلية الآداب .

أدوات الدراسة:

مقياس أساليب التعلم: قامت الباحثة باستخدام مقياس أساليب التعلم من إعداد(انتوستل - تايت Entwistle&Tait 1994) الذي قام بتعديله (دوف Duff 1997) وهو مكون من (30) بنداً موزعة إلى(10) بنود على كل فرع من فروع المقياس (العميق - السطحي - الاستراتيجي) يتم الإجابة عن البنود وفقاً لمقياس خماسي (موافق تماماً - موافق إلى حد ما - غير متأكد - غير موافق إلى حد ما - غير موافق تماماً) وتعطى المفردات (5 ، 4 ، 3 ، 2 ، 1) بالنسبة للبنود الايجابية والعكس للبنود الفرعية.

صدق وثبات مقياس أساليب التعلم:

حيث تم التحقق من صدق وثبات المقياس من قبل معد المقياس وكانت المؤشرات عالية ، حيث قامت الباحثة بالتأكد من ثبات المقياس بطريقة (الفا كرونباخ)، وكانت مؤشرات الثبات عالية وهي (0.65 - 0.60 - 0.70) للأبعاد (العميق - السطحي - الاستراتيجي) على التوالي ، كما قامت الباحثة بالتأكد من صدق المقياس باستعمال الصدق الذاتي وكانت مؤشراته (0.81 - 0.77 - 0.84) للأبعاد (العميق - السطحي - الاستراتيجي) على التوالي .

الأساليب الإحصائية:

تمت معالجة البيانات عن طريق الحاسب الآلي وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبناء على طبيعة أهداف الدراسة، تمت معالجة البيانات بالأساليب الإحصائية التالية: معامل الارتباط (بيرسون) والنسبة المئوية .

جمع البيانات:

(1) اختارت الباحثة مجموعة من الطلبة بشكل عشوائي وعددهم (30) طالباً من مجتمع الدراسة بهدف التأكد من صدق وثبات أدوات الدراسة .

(2) قامت الباحثة باختيار عينة الدراسة بالطريقة المتاحة وبلغ عددهم (300) طالب .

(3) استعانت الباحثة بأساتذة المواد للحصول على درجات الامتحان الجزئي لكل أفراد عينة الدراسة ، بواقع أربع مواد لكل طالب وحساب المتوسط الحسابي للدرجات كمؤشر لمتغير التحصيل الدراسي.

(4) طبق مقياس أساليب التعلم على عينة الدراسة بمساعدة طلبة بحث التخرج واستغرق التطبيق ربع ساعة في كل جلسة .

(5) تم تصحيح المقياس وتفرغ البيانات ومن تم تحليلها إحصائياً .

نتائج الدراسة ومناقشتها: تحاول الباحثة في هذا الجزء الإجابة عن أسئلة الدراسة .

السؤال الأول : ما أساليب التعلم الشائعة لدى أفراد عينة الدراسة ؟ وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة باستخراج التكرارات والنسب المئوية لدرجات أفراد العينة على مقياس أساليب التعلم والجدول (1) يوضح ذلك

الجدول (1)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة على مقياس أساليب التعلم

النسبة المئوية	التكرار	الأسلوب
23.33%	70	العميق
33.34%	130	السطحي
33.33%	100	الاستراتيجي
100%	300	المجموع

يوضح الجدول (1) أن أعلى النسب كانت لأسلوب التعلم السطحي يليه الاستراتيجي ثم العميق ، وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الطلبة يمتلكون أسلوب التعلم السطحي أي يقومون بحفظ المقررات الدراسية دون فهم ودون تمعن، وهدفهم اجتياز المقرر بقليل من الجهد وهذا يتفق مع دراسة كل من (Jourdan&Arjomand . 2003) وهذا يفسر تدني التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة بشكل عام.

السؤال الثاني: هل توجد علاقة بين أساليب التعلم (العميق - السطحي - الاستراتيجي) والتحصيل الدراسي لدى أفراد عينة الدراسة؟ وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة باستخدام معامل الارتباط (بيرسون) لدرجات أفراد عينة الدراسة على مقياس أساليب التعلم ومتوسط درجاتهم في الامتحان الجزئي. والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول (2)

معاملات الارتباط بين درجات أفراد العينة على مقياس أساليب التعلم والتحصيل الدراسي

أساليب التعلم	معاملات الارتباط	الدلالة
العميق	0.42 **	دال
السطحي	- 0.26 **	دال
الاستراتيجي	0.16*	دال

** دالة عند (0.01) * دالة عند (0.05)

يتضح من الجدول (2) أنه توجد ارتباطات دالة إحصائياً بين أساليب التعلم والتحصيل الدراسي، حيث يتضح أنه كلما كان أسلوب التعلم (عميق - استراتيجي) يتحسن التحصيل الدراسي وكلما كان أسلوب التعلم (سطحي) ينخفض التحصيل الدراسي وهذا ما توقعته الباحثة، لما لأساليب التعلم من دور في الطريقة التي يتقبل بها الطالب المعلومات ويعالجها، فهي تعيق أو تساعد في عملية التعلم والأداء التحصيلي، والمتعلم الناجح الذي يستخدم الأساليب التي تتناسب مع المادة والأهداف التي يريد تحقيقها، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من (محمود محمد، 1986 م) و(Snyder, 2000) ودراسة (رمضان محمد، 1990 م) التي أظهرت أن الطلبة ذوي أسلوب التعلم العميق أفضل تحصيلاً، ودراسة (Schmeck-1992) ودراسة (عبد المجيد مرزوق، 1990 م) وكما تتفق أيضاً مع دراسة (Caldwell & Ginthier 1996) التي أظهرت أنه يمكن التنبؤ بالتحصيل الدراسي من خلال أساليب التعلم بنسبة 80%، وهذا يؤكد ما ذكره (Honoy & Mumford, 1995) من أن أساليب التعلم تؤثر في الطريقة التي يتقبل بها الفرد ويتمثل المعلومات، وهي قد تيسر أو تعيق الأداء التحصيلي، كما أشارت العديد من الدراسات إلى ارتباط أسلوب التعلم العميق بنتائج تعلم عالية الجودة في الوقت الذي يرتبط فيه أسلوب التعلم السطحي بمخرجات تعليمية غير مرضية.

التوصيات والمقترحات:

- تصميم برامج إرشادية للطلبة لتعديل أساليب التعلم الخاطئة واستبدالها بأساليب تعلم أكثر فعالية في التعلم.
- تقديم برامج توعية في البيئة الجامعية لتوعية الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بأساليب التعلم، للتعرف عليها ومعرفة تأثيرها على مخرجاتهم العلمية والتعليمية.

- إجراء بحوث ودراسات للتعرف على العوامل التي تدفع الطلبة لإتباع أساليب تعلم غير فعالة، من خلال معرفة علاقتها بالعديد من المتغيرات (الوجدانية والمعرفية والبيئية) .
- إجراء بحوث ودراسات تجريبية لتصميم برامج إرشادية من أجل تعديل أساليب التعلم غير الفعالة ومعرفة مدى فعاليتها .

المراجع

- رمضان محمد رمضان . 1990. أثر تفاعل أسلوب تعلم المعلم، الأسلوب المعرفي ، وأسلوب التعلم لدى المتعلم على التحصيل الدراسي، دكتوراه ، جامعة الزقازيق،. بنها .
- رمضان محمد رمضان . مجدى محمد الشحات .(2001). أساليب التعلم وعلاقتها ببعض المتغيرات المعرفية وغير المعرفية لدى عينة من طلاب الجامعة ،مجلة كلية التربية عين شمس، المجلد 1 العدد30. ص 31 – 61 .
- الشناوي زيدان . (1998). دراسات في علم النفس التربوي ،الطبعة الاولى ،القاهرة: دار النهضة .
- طالب ناصر القيسى ، أماني عبد الخالق،(2012)، التمثيل المعرفي وعلاقته بأساليب التعلم والتفكير لدى طلبة المرحلة الإعدادية ،مجلة كلية التربية للبنات ،المجلد 23 ،العدد4 ، ص 948 – 971 .
- عبد المجيد أحمد مرزوق،(1990)، دراسة مقارنة الأساليب التعلم ودافعية والانجاز لدى عينة من الطلاب المتفوقين والمتأخرين دراسيا. المجلة المصرية للدراسات النفسية ،المجلد 5، العدد3،ص 597 – 615 .
- على أحمد سيد مصطفى،(2013)، البناء العاملي لدافعية الاتقان وأثره على تبني أساليب التعلم والتحصيل الأكاديمي لدى طلاب كلية التربية ،مجلة رسالة الخليج،المجلد3، العدد101، ص 242 – 272.
- كاظم محسن الكعبي،(2015)،أساليب التعلم وعلاقتها بالحاجة إلى المعرفة لدى طلبة المرحلة الإعدادية ،مجلة الأستاذ، المجلد2، العدد4، ص 201 – 336 .
- لبنى جديد،(2010 م)، العلاقة بين أساليب التعلم كنمط من أنماط معالجة المعلومات وقلق الامتحان وأثرهما على التحصيل الدراسي ،مجلة جامعة دمشق، المجلد 26 ، العدد 30، ص 93 – 123 .
- محمد بن جمعان الغامدى،(1434)،أساليب التعلم السائدة لدى طلبة المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة في ضوء متغيري التخصص ومستوى التحصيل الدراسي ، ماجستير، كلية التربية ، جامعة أم القرى .
- محمد داودى،(2007 م)،أثر الفروق الفردية في أساليب التعلم على الأداء في حل المشكلات، ماجستير، علم النفس المعرفي ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة .

- محمود عوض الله محمد،(1986م)،أثر تفاعل أسلوب التعلم ،أسلوب التدريس ، سمات المتعلم، محتوى التعلم على التحصيل الدراسي، دكتوراه ، جامعة الزقازيق ، بينها .
- الهام بنت ابراهيم وفاد،(1329)،أساليب التفكير وعلاقتها بأساليب التعلم وتوجيهات الهدف لدى طالبات المرحلة الجامعية بمدينة مكة المكرمة، دكتوراه ، علم النفس ، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- يوسف عبد الفتاح،(1995م)، الأبعاد الأساسية للشخصية وأنماط التعلم والتفكير لدى عينة من الجنسين بدولة الإمارات ،مجلة علم النفس ،المجلد 3 ،العدد35،ص314-339.

المراجع الأجنبية:

- Duff. A (2004) ،A Note on the problem solving style Questionnaire: An Alternative to Kolb's Learning style Inventory?. Educational psychological, vol . 24,No5,pp 699 – 709 .
- Novin, A .Arjomand, L . 8 Jourdan, L. (2003) ، An Investigation into the preferred Learning styles of Accounting, management, Marketing, and General Business Majors, Teaching , & Learning, vol. 18 , No 1:pp. 24 -31.
- Snyder,R. F.(2000) ،The relationship between learning styles/ multiple intelligences and academic achievement of high school students, HIGH School Journal, Vol83،No 2, pp 11-21 .

حتمية التفسير الوراثي**The Inevitability of Genetic Explanation****إعداد****د. محمد حسين المحجوب****قسم الفلسفة - كلية الآداب - جامعة بنغازي****ملخص البحث :**

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل مسألة مهمة في البحث العلمي بشكل عام وفلسفة العلوم بشكل محدد ، وهي إشكالية تقديم تفسيرات علمية أو مقترح تفسيرات للعمليات التي تقوم بها المادة الوراثية الجينات*.

مشكلة البحث :

الحتمية* في التفسيرات الوراثية ومدى انطباق القوانين على تلك التفسيرات تلك هي الحتمية العلمية التي تبناها بعض الباحثين مثل العالم (كلود برنار C.Bernard 1813-1878 م) ، وأصحاب التوجهات الجينية في العلوم الحديثة مثل علم الهندسة الوراثية . إذن ما هي العلاقة بين علم الوراثة والحتمية في ظل التفسيرات العلمية؟

هدف البحث :

يسعى هذا البحث إلى رسم صورة مميزة للتفسيرات التي تقوم على المادة الوراثية DNA وأثرها في النموذج البيولوجي للتفسير وهل للحتمية Determinism الدور الأكبر في ذلك ؟

نؤكد في البداية على القول بأن هذا البحث لا يقوم على الرؤية الفلسفية التي يمثلها فلاسفة الحياة** الذين يحاولون تفسير الواقع كله بوسيلة مفهوم الحياة ، التي يعارضون بها بعض الفلسفات الأخرى مثل الفلسفة المثالية التي تقوم على الفكرة في سبيل تقديم تفسير للواقع

وكذلك الفلسفة التجريبية المادية التي تقوم على المادة من أجل تقديم تفسير للواقع ، " وليس هذا وحده هو الذي يميزهم ، وإنما يميزهم على الأخص عن التجريبيين والمثاليين اهتمامهم بتحطيم الإطار العام للفلسفة الأوروبية الحديثة 1600-1900م¹ الذي يسمى في مجال البحث الفلسفي بالفلسفة الحديثة ، هذا البحث يقوم على دراسات ونتائج العلم التجريبي ومنهجه ، ويمكن القول بأن هذا البحث يقوم على فرضية مفادها (أن علم الوراثة هو المفتاح إلى الماضي وهو الكتاب الذي نقرأ به الحاضر وهو الدليل إلى استشراق المستقبل) فيه توجد المراحل الكونية الثلاث : الماضي، الحاضر، المستقبل ، فكل جين بشري لا بد أن يكون له سلف ، ويتمحور ذلك بين العديد من وجهات النظر المتباينة التي تبني تصوراتها على رؤى علمية ، كما يشير هذا البحث إلى المنهج المستخدم في توظيف الجينات وأهميتها و دور اللغة في العملية التفسيرية ، ويأتي ذلك في ثلاث تصورات للغة الموظفة في هذه العملية التفسيرية ، وهي لغة الجينات ولغة العلماء من جهة ولغة وسائل الإعلام والعامة من جهة أخرى ، أو ما يفهمه العامة من تلك الوسائل عن دور المادة الوراثية متمثلة في الحمض النووي D.N.A. .

يقول المعجم اللغوي العربي عن التفسير Explanation في الأصل: " هو الكشف والإظهار ، وهو أن يكون في الكلام لبس فيؤتى بما يزيله أو يفسره"² والتفسير المراد الحديث عنه في هذا البحث هو تفسير بعض المظاهر في علم الوراثة ، وهو هنا يتضمن بعض الحقائق العلمية التي يمكن الاعتماد عليها أو أخذها أدلة لتقديم تفسير علمي ، تترتب عليه العديد من الأفعال الطبية في مجال الأمراض الوراثية التي أزداد الحديث عنها بعد التوصل لعلاج عدة أمراض ، وكذلك ما حققه مشروع الجينوم البشري وما فتحه من آمال في سبيل انجاز تقدم طبي يسمى بالطب الشخصي ، وكذلك محاولة رسم صورة تاريخية للمجتمعات البشرية في حلها وترحالها ، إضافة إلى توضيح العديد من الوشائج بين الإنسان وبقية المكونات الكونية من حيوان ونبات ، وتشير المراجع الفلسفية لمسألة تقديم تفسير للحقيقة العلمية بالقول : " تفسير الحقيقة العلمية وإيضاحها هو أن تثبت أنها متضمنة في غيرها من الحقائق المعلومة ، أو أنها لازمة عن المبادئ اضطراباً"³ ويمكن القول هنا بأن هذا التعريف يقترب كثيراً من فكرة الاستلزام المنطقي ، وعرف التفسير العلمي في الاصطلاح بالقول: " اتصال موضوعي موحد يُهب لفهم ظاهرة علمية محددة ، وكلما كان أفضل كان اقدر على ذلك وأجدر بالثقة ، أي بأقل إطناب وأكثر ارجحية عامة"⁴ وتفسير ظاهرة ما من أحد وجوهه هو إعطاء خواصها ووصف مميزاتها مثلما نفعل حين نفسر كلمة هيدروجين Hydrogen بأنها تدل على غاز أو جسيم كثافته الذرية كذا ، ومن الأمثلة على ذلك مرحلة وصف الوقائع في نظرية التطور التي انتقلت إلى مرحلة التفسير مع فرض (دارون Darwin 1809-1882م) الانتخاب الطبيعي Natural Selections .

التي أعطت لمعلومات الوصف قيمتها العلمية الحقيقية ودفعت قطار العلم صوب التقدم ، ولقد قدم بعض الفلاسفة مقارنة بين التفسير في علم التاريخ والعلوم الطبيعية قال في ذلك : " في التاريخ نمط من الفهم يختلف إلى حد كبير عن ذلك الذي تفضي إليه العلوم الطبيعية ، وذلك بالاستناد إلى حيثيات ومقاصد لا يأمل أحد في الاختلاف معها ، في حين أن العلوم الطبيعية تعنى بعينات من الوقائع ، بما

هو مؤكد أو مرجح أن يحدث في أي مناسبة تتحقق فيها أوصاف (شروطا) محددة ، كما يهتم العلم في العلوم الطبيعية بالمترببات والشروط التي تتحقق في أي سياق يمكن تصوره قد يحدث فيه حدث ذو خصائص محددة " ⁵ ويحدد هذا الفيلسوف مجموعة من الشروط التي تخص التفسير الوراثي وهي :

- 1- " التفسير الوراثي الخاص يبين نوعا من الاستمرارية بين شرط أو عدة شروط قبلية مؤقتة ونتيجة لاحقة .
- 2- لا يتظاهر هذا التفسير بالاستحواذ على أية قدرة تنبؤيه .
- 3- يؤكد التفسير الوراثي الخاص على مرور الزمن في اتجاه واحد فالأسبق يفسر الحدث اللاحق وراثياً لا العكس" ⁶ من هذه الشروط يطل شبح الحتمية العلمية .

الحتمية الوراثية :

بين التأييد والرفض : هذه الإشكالية الجوهرية لهذا البحث ، وهنا سوف نجد فريقين حيالها:

أ - فريق مؤيد ويمثله عديد من الباحثين .

ب - فريق معارض ويمثله أيضا عديد من الباحثين .

تُعرف هذه الحتمية بأنها: " القول بوجود علاقات ضرورية ثابتة في الطبيعة توجب أن تكون كل ظاهرة من ظواهرها مشروطة بما يتقدمها أو يصحبها من الظواهر الأخرى ، هذا التعريف يقترب إن لم يتطابق مع التعريف الذي يقدمه (هنري بوانكاري Henri Poincare) للقانون الذي نصه : " إذا توفرت كل الشروط فإن الظاهرة المعينة ستقع " ⁷ مع الإشارة إلى عدد من صفات القانون التي منها : أن القانون تقريبي مستنبط من اختبارات تجريبية لم تكن ولا يمكن أن تكون إلاً تقريبية وعلينا دائما أن نتوقع صياغات جديدة ، وفكرة الحتمية في التفسيرات العلمية تشمل العديد العلوم مثل العلوم الفيزيائية وهي كذلك في تلك العلوم لها مؤيدين ومعارضين ، سوف نشير إلى بعض من تصوراتهم في المواضيع المناسبة ، ويمكن إرجاع فكرة التفسيرات الوراثية إلى سنة 1900م " عندما أُعيد اكتشاف قوانين (مندل Mendel, Gregor 1822-1884 م) للوراثة ، توصل (مندل) إلى قانون دراسة توارث الصفات في نبات واحد هو بسلة الزهور ، لكن العلماء بينوا وبسرعة أن عوامله الوراثية السائدة والمتنحية - أو الجينات إذا استخدمنا المصطلح الذي صُك لها سريعاً ، تحكم الوراثة في الكثير من الكائنات الأخرى ، كما أثبتوا أيضا أن الجينات توجد على الكروموزومات ••Chromosomes، تلك الكيانات الدقيقة خيطية الشكل الموجودة داخل نواة الخلية التي تُلوّن عند الصبغ ، وفي سنة 1907م كان قد اتضح بشكل مقنع أن المندلية يمكن أن تفسر وراثة لون العين " ⁸ ، وتمت الإشارة إلى هذه النقطة والتفسيرات المختلفة في مسألة الجين الواحد وإن كانت الفكرة في ذاتها ظلت باقية وهي التفسير بواسطة الجينات ، كما يمكن القول بأن الجينات قد تقدم مقترحات للتفسير ، تلك التي تحتاج

إلى جهد في التقصي والتجارب وكذلك الدراسات المقارنة ومن أوضح الأمثلة على ذلك النص التالي : " تبين الميتوكوندريا • Mitochondria أن سلوك الرجال كان يختلف عن سلوك النساء منذ آلاف السنين ، ففي الأقزام الأفارقة سنجد من النادر أن يشيع بين الأفراد نمط من الميتوكوندريا لأبعد من عشرين كيلو متراً ، بينما نجد أن الجينات التي تنتقل عن طريق الجنسين لا تختلف كثيراً بين قرى تبعد عن بعضها خمسمائة كيلو متر ، و هذا يقترح أن الرجال وجيناتهم على الأقل بين الأقزام كانوا يسافرون بعيداً ربما لأسباب اقتصادية ، بينما تميل النساء إلى البقاء في مواطنهن"⁹.

أ - فريق المؤيدين للحتمية الوراثية :

وهي تعني عند (كلود برنار Claude Bernard 1813-1878م) الضرورة " إن مبدأ الحتمية ضروري لعلوم الأحياء كما هو ضروري لعلوم الفيزياء ، وقال أيضاً إذا عرف الطبيب المحرب حتمية المرض أعني أسبابه القريبة استطاع أن يؤثر فيه تأثيراً متتابعاً ، وأضاف أن النقد التجريبي يضع كل شيء موضع الشك إلا الحتمية العلمية ، فإنه لا مجال للشك فيها أبداً"¹⁰ ويضيف (برنار) " إن المظاهر الحيوية عند الحيوانات لا تتغير إلا لأن الظروف الفيزيوكيميائية لأوساطها الداخلية تتغير هي الأولى ، ويقول : ما ينبغي معرفته كذلك هو أن هذه الجزئيات الباطنية في الجسد لا تبدي حركتها الحيوية إلا داخل علاقة فيزيوكيميائية حتمية ، مع أوساط باطنية يتعين علينا كذلك دراستها ومعرفتها"¹¹ هذا التصور يفتح الباب أمام تكون مرض أو عدم توازن بسبب الجينات المسببة للأمراض كما يرى بعض الباحثين " ومع نهاية عام 1980م قَدَّر عدد الجينات البشرية التي اكتشفها العلماء في ذلك الوقت بحوالي 450 جيناً ، وفي عام 1985م ازدادت إلى 1500 جيناً ، بعضها من الجينات المسببة للأورام والكولسترول وأمراض أخرى"¹² وهنا نشير إلى أن فكرة (كلود برنار) في مسألة الحتمية تدخل في نطاق محاولته البارعة المتمثلة في إقامة طب اختباري وفي نطاق العلاقة بين الفيزيولوجية والتغيرات المرضية وفي نطاق وحدة القوانين الصحية يقول في ذلك : " مبدأ وحدة قوانين الصحة والمرض ، مبدأ حتمية الظواهر البيولوجية ، مبدأ خصوصية الوظائف البيولوجية أي التمييز بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية .

إن تأسيس الطب الاختباري يعني إظهار تماس هذه القوانين وتوافقها وبالتالي يعني وضع الطب التجريبي خارج الشك"¹³ ويصف بعض الباحثين حتمية (برنار) بالقول " إن كلود برنار حتى وإن كان قد أخذ عن (لافوازييه Antoine Lavoisier 1743-1794 م) و(لابلاس Pierre Simon de Laplace 1749-1827 م) ، من خلال (ماجندي Magandi) فكرة ما كان ينبغي عليه أن يسميه الحتمية ، فإنه لا يدين لغير ذاته بهذا المفهوم البيولوجي للبيئة الداخلية ، الذي أتاح أخيراً للفيزيولوجيا بأن تكون على غرار الفيزياء ذاتها علماً حتمياً ، دون أي تنازل أمام سحر النموذج الذي تقدمه الفيزياء"¹⁴ ومن أشهر دعاة الحتمية في العلم الفيزيائي (لابلاس Laplace) الذي وصف حتميته بالحتمية الكونية يقول في نص شهير: " إن الحوادث الراهنة لها مع الحوادث الماضية رابطة مؤسسة على المبدأ الواضح التالي ، وهو أنه لا شيء يبدأ في الوقوع دون سبب وأن هذه البديهية المعروفة بمبدأ السبب

الكافي = الحتمية ينسحب مفعولها حتى على الأفعال التي نعتبرها أفعالاً إرادية حرة ، والواقع أن أكثر الإرادات حرة لا يمكن أن تخلق هذه الأفعال إلا إذا كان هناك حافزاً محدداً¹⁵ وفي نص للفيلسوف (هنري برجسون H.Bergson 1859 – 1941 م) تأكيد على الحتمية في مجال معين دون آخر يقول النص : " فالعالم الذي ليس فيه حياة يخضع لقوانين حتمية، فمتى تحققت شروط معينة تصرفت المادة على نحو معين . ولا شيء مما تفعل المادة يند على التنبؤ ولو كان علمنا كاملاً وكانت قدرتنا على الحساب غير ذات حدود، لعرفنا مقدماً كل ما سيجري في الكون المادي غير العضوي في كتلته وفي عناصره ، كما تنتبأ بخسوف الشمس وكسوف القمر¹⁶ وفي هذا السياق تكون الحتمية الوراثية وبصورة أدق يقول بعض الباحثين " هل بإمكاننا أن نحمي الحرية الإنسانية والتنوع بينما الجينات تلاحقنا ؟¹⁷ هذا النص وكأنه يشير إلى مهمة محددة للجينات فهو يلتقي مع النص التالي في تحديد تلك المهمة " ، أن الجينات هي التي تحدد من نكون ، هي التي تجعل البعض منا عباقرة ، أو أبطالاً أولمبيين ، أو علماء في الفيزياء النظرية ، وتجعل البعض الآخر مدمني كحوليات ، أو مرضى بالهوس الإكتئابي ، أو مصابين بالشيذوفرنيا - بل حتى متشردين¹⁸ وفي نطاق التأكيد على دور الجينات فإن العالم في البيولوجيا الجزئية (روبرت فاينبرج (Robert, Weinberg) يقول: " في غضون العقد القادم قد نبدأ في العثور على جينات تحدد بشكل مدهش : المعرفة ، والشعور ، وغير هذين من نواحي الأداء الإنساني والمظهر ، وإنكار هذا لن يكون إلا من قبيل دفن الرؤوس في الرمال¹⁹ وفي ذات السياق حول وظائف الجين يقول النص التالي : " كل خصائص الكائن الظاهرية أو المظهرية وحتى الخصائص الوظيفية والفسولوجية أو ما عرفناه بالشكل الظاهري تعتمد بالكامل على دقة تركيب ودقة التعبير لنواتج الجينات²⁰ كما يمكن أن تكون الجينات مسابرة مهمة في السياق العلاجي وتشخيص بعض الأمراض التي يصاب بها الإنسان " أنماط الدنا الشخصية يمكن أن تكشف عن جينات معطوبة ، وتسمح للوالدين أن يقرروا ما إذا كانا يقبلان المخاطرة بأن يرزقا بطفل يحمل مرضاً وراثياً ، إننا نعرف نحو خمسة آلاف مرض وراثي فإذا أضفنا كل الأمراض ذات المكون الوراثي ، مثل السرطان ومرض القلب فإن هذا يعني أن الناس يموتون بسبب ما يحملونه من جينات²¹ وفي مسار تأييد الحتمية البيولوجية وبشكل محدد في نطاق الجينات كما أشرنا ظهر كتاب (ليني موس Lenny Moss) " في سنة 2003 م الموسوم " ما الذي لا يمكن أن تفعله الجينات What Genes Can't Do " حيث طالب بالتمييز بين " نوعين مختلفين جداً من الجينات على وجه التحديد : قطع الحمض النووي التي تؤثر فعلاً في تطور صفاتنا ، والكيانات الافتراضية التي افترضها (مندل) التي يجدها علماء الوراثة مفيدة على الرغم من حقيقة أنه يبدو أنها غير موجودة حقاً ، يطلق (موس) على الأولى الجينات D لأنها يمكن أن ننظر لها بوصفها موارد تستخدمها الكائنات الحية خلال النمو عندما تتشكل أعيننا وشخصياتنا وأجسامنا ، ويسمي الأخرى الجينات B لأنه يتصور أنها تحدد صفاتنا قبل التكوين Pre formationistically أي قبل النمو²² ويضيف (مات ريدلي Matt Ridley) تصورا آخر يقول فيه : " لا يشك أحد في أن الجينات تستطيع أن تشكل التشريح ، أما فكرة أنها تشكل أيضا السلوك فتحتاج لضمها إلى ما هو أكثر بكثير ، إلا أنني أأمل أن أقع القارئ أن هناك جيناً يقع على كروموسوم (7) يلعب دوراً مهماً في تزويد البشر بإحدى الغرائز ، وهي فوق ذلك تقع في القلب من الثقافة البشرية ، ويضرب مثلاً على الحتمية التي قال بها العديد من الباحثين بالقول أن الإيمان بسلوك بشري فطري هو وقوع في كمين الحتمية ، وحكم على

أفراد البشر بمصير قاس يكتب عليهم في جيناتهم قبل أن يولدوا²³ في النص السابق تظهر الرؤية الحتمية الجينية واضحة كما اتضحت عند السابقين ، الذين يمثلون الاتجاه المؤيد لفكرة الحتمية الجينية .

ب- في مقابل التصور السابق لفكرة الحتمية الفيزيائية هناك من يرفضها من بُحاث الفيزياء (ديتوش Destouches) يقول في ذلك : " إن الاحتمية واقعة أساسية في الظواهر الكوانتية ، لا يمكن تلافيتها لا في الحاضر و لا في المستقبل ، والقول بالاحتمية الأساسية هذه يستتبع بالضرورة نزعة ذاتية مفرطة لنفس السبب . أي اعتبار تدخل الذات وآلات القياس شيئاً لا يمكن التخلص منه²⁴ واما الحتمية الوراثية فإن هناك العديد من البُحاث الذين يعارضون ذلك التصور قد جمع منهم كتاب (شيلدون كريمسكي ، جيرمي غروبر Sheldon Krinsky and Jeremy Gruber) الموسوم التفسيرات الوراثية المعقول واللامعقول Genetic Explanation ,Sense and Nonsense الكثير ممن مهتم هو بهذه القضية ، وفي هذا الكتاب " جمع البروفسور (شيلدون كريمسكي - مختص بالفيزياء والفلسفة ، وأستاذ التخطيط البيئي والحضري في جامعة تافت الأمريكية) والمحامي (جيرمي غروبر- الرئيس السابق لمجلس العلوم الجينية) Council of Responsible Genetic فريقاً من خبراء علم الوراثة ، ليجادلوا في أن النظر إلى الجينات بوصفها الكأس المقدسة لوجودنا المادي ، هو مسعى غير علمي²⁵ ويمكن القول بأن هناك من الفلاسفة من رفض فكرة الحتمية العلمية بصورة عامة ، وفي أي مجال بحثي وقد نجد ذلك في العمل المترجم " لبرجسون بعنوان المادة والذاكرة عام 1911م ، وهو الذي كان يطعن فيه فيما يسمى بالحتمية العلمية Scientific deter Minism وكان بمثابة من يسبح ضد تيار العلم الطبيعي في القرن التاسع عشر فأكتسب سمعة زائفة²⁶

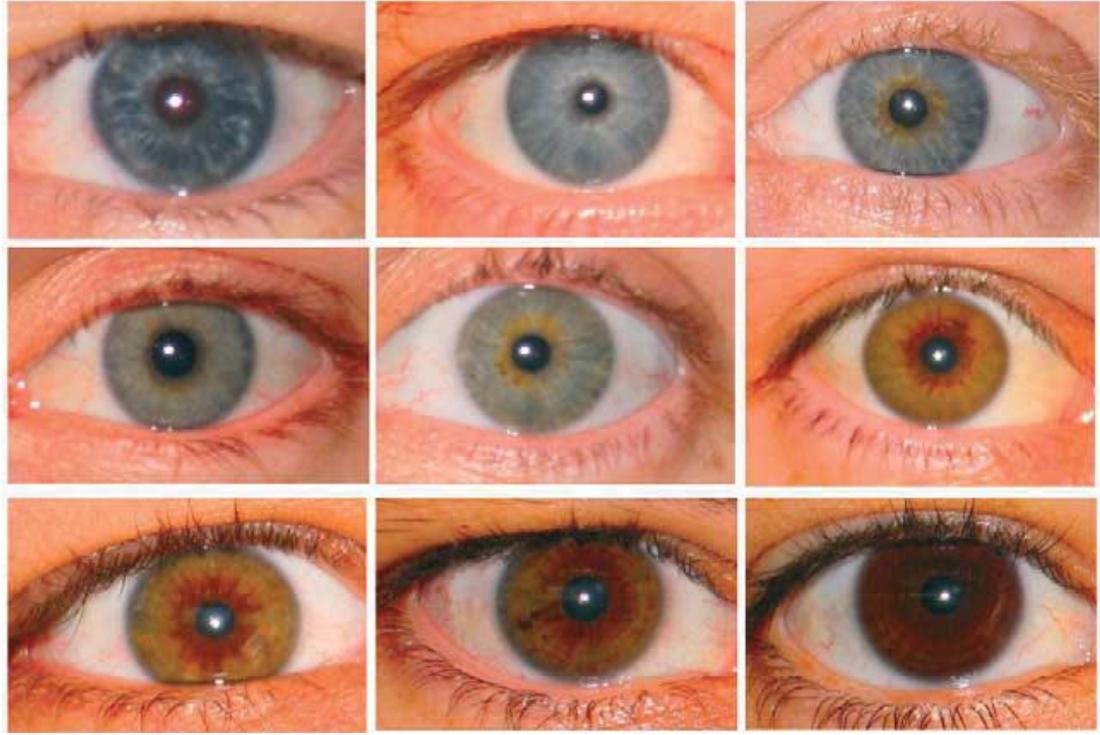
ولنبداً الآن في طرح التصورين المتباينين :

نشير في البداية إلى فكرة (ريدي Matt Ridley) القائلة بأن هناك جين يزود البشر بإحدى الغرائز، وهو يستدل على مصداقية فرضه بجهود عالم اللغة (تشومسكي) حيث يقول : " درس (نعوم شومسكي T.shoumeski) الطريقة التي يتكلم بها البشر واستنتج من دراسته أنه توجد أوجه تماثل في الأساس من كل اللغات ، فيها ما يشهد بوجود أصول نحو إنساني شامل . ونحن نعرف جميعاً طريقة استخدامها ، وإن كان من النادر لنا أن نعي هذه القدرة وهذا يعني ولا بد أن هناك جزءاً من المخ البشري يأتي وقد جهزته جيناته بقدرة متخصصة في تعلم اللغة ، ومن الواضح أن مفردات اللغة لا يمكن أن تكون فطرية وإلا لتكلمنا جميعاً بلغة واحدة لا تتباين²⁷ هذا النص يؤكد وجود مفهوم Concept يستغرق مادة تسمى الجينات ، ويحدد في ذات الوقت دورها في ميراث إنساني مشترك وهو اللغة وفي بؤرة جوهرية وهي النحو في اللغة ، ولكن بالنظر إلى اللغات اليوم في مجال المقارنة قد يقول قائل إن النحو يختلف من لغة إلى أخرى ! كما في اللغة الألمانية التي تتضمن فكرة المحايد ويمثله الضمير Das الذي يستعمل لتعريف الفتاة Madchen والحيوان Tier ، وهذا يختلف عن اللغة العربية التي تستخدم الضمير هذه للفتاة والمرأة ، ربما سيكون رد (ريدي) أن عامل التطور والزمن له أثر كبير في تلك التباينات لكن فكرته واضحة بوجود جين له دور مميز ، وفي مسألة دور الجينات فإننا سنذكر بعض الأمثلة التي تعزز ذلك وهي تعبر

عن المادة الوراثية في هذا البحث ، ففي عام 1974 م " أجرى العالمان (لونج . LONGA) و (مارتن P.S.Martin) من امريكا دراسة على نفايات قديمة عثر عليها في كهف Gypsum Cave تخص حيوان الكسلان Sloth الذي اسمه العلمي *Norththeriops shastensis* باستخدام الكربون المشع ، أثبتت هذه الدراسة أن هذا الحيوان قد انقرض منذ حوالي 11 ألف سنة ويعتقد أن الظروف البيئية داخل الكهف - مثل الرطوبة المنخفضة والحرارة الثابتة - حالت دون تعرض هذه النفايات للتأثير التحليلي للفطريات والبكتيريا والحشرات ، مما حدى ببعض الدارسين إلى الظن بأن هذه النفايات طازجة وأن حيوان الكسلان لم ينقرض ، وفي يوليو من عام 1998م نشرت دراسة عن نفس النفايات وذلك باستخدام التقنيات البيولوجية الجزئية على حمض D.N.A. الموجود في هذه النفايات القديمة ، وقد قام بهذه الدراسة الباحث الألماني الشهير (بابو Svante Paabo) ضمن مجموعة من العلماء من ألمانيا وأمريكا والسويد ، وقد كشفت دراسة الحامض النووي في هذه النفايات عن وجود سبع مجموعات من النباتات في هذه النفايات البرازية كان يتغذى عليها هذا الحيوان قبل انقراضه ، وان بعض هذه النباتات يوجد إلى اليوم ولكنها على ارتفاع 800 متر من مستوى موقع الكهف ، وبذلك فقد أعطت لنا هذه النفايات فكرة عن التوزيع البيئي لهذه النباتات في فترة زمنية خلت ، وفي مسار تقديم المادة الوراثية للعديد من الأدلة المفيدة في تفسير بعض الظواهر البيولوجية فإن فريقاً من خبراء وكالة ناسا Nasa الأمريكية للفضاء " وأكاديمية العلوم الروسية استطاع الحصول على المادة الوراثية D. N. A. من ميتوكوندريا (ديناصور) كان يعيش في ولاية North Dakota الأمريكية منذ 65 مليون سنة ويعرف بالاسم العلمي *Triceratops* ، وقد أخذت المادة الوراثية من خلايا من فقرتين عظمتين وأحد الضلوع ، وقد قام العلماء بمضاهاة هذه المادة الوراثية مع المادة الوراثية المأخوذة من 28 نوعاً من الحيوانات تشمل بعض الطيور ، وذلك بهدف الكشف عن التاريخ التطوري للديناصورات ²⁸. الأمثلة السابقة تؤكد دور المادة الوراثية في عملية التفسير على الرغم من بعد الزمن التاريخي لوجود تلك الكائنات ، وهنا تتحقق الشروط الفلسفية التي ذكرناها للتفسير فيما مر سابقاً ، كما أنها ترجح فكرة (بوانكاري) القائلة : " القانون علاقة بين سابق وتال ، ومادام كذلك فإنه يسمح لنا باستنباط التالي من السابق ، أي يسمح لنا بتوقع المستقبل ، ويسمح لنا كذلك باستنتاج السابق من اللاحق ، أي بالانتقال من الحاضر إلى المستقبل ²⁹ وهنا قام التفسير على المادة الوراثية بشكل أساسي لأن عوامل الزمن لم تؤثر فيها ، أو ربما أثرت فيها بحيث ظلت إمكانية التفسير بها ممكنة ، وكان التآرجح في التفسير في المثال الأول نتيجة للعوامل البيئية والتقدير المتباين بين مرحلتى الدراسة ، وعلى الرغم من هذا النجاح فإن مسألة إيجاد قوانين تقوم عليها التفسيرات الوراثية يواجه العديد من الصعوبات منها : حدوث الطفرات الجينية و المؤثرات البيئية بما تشمل من إشعاعات نووية ، والضغط النفسية التي تؤثر على التفاعلات داخل جسم الكائن ، كل هذه العوائق مازال لها دوراً كبيراً في عرقلة وجود قوانين تدرج تحتها الظواهر الوراثية إضافة إلى معرفة التعبيرات الجينية ، كما توجد العديد من الفرضيات التي تدعو إلى الاستمرار في المحاولة منها : الفرضية المتعلقة بأصل الحياة القائلة : " فيما يتعلق بأصل الحياة يمكن أن نستنتج أنه قد وجدت دائماً كائنات حية ، لأن العالم الحالي يظهر لنا دائماً أن الحياة تخرج من الحياة ³⁰ وتؤكد بعض الأبحاث على وجود جينات فاعلة تقول في ذلك : " الجينات لا توجد بهدف أن تسبب الأمراض وحتى إذا كانت إحدى الجينات تسبب مرضاً عندما تعطب ، فإن معظم الجينات في أي

منا ليست معطوبة وإنما هي تتأتى في نكهات مختلفة فحسب ، فجين العين الزرقاء ليس نسخة معطوبة من جين العين البنية ، وجين الشعر الأحمر ليس نسخة معطوبة من جين الشعر البني³¹ ويتخذ الباحث (ديفيد إس مور David Moore) من مسألة العيون البنية والعيون الزرقاء نقطة انطلاق لتفسير التباين بين اللونين " نقول ، بوجود جينات العيون البنية وجينات العيون الزرقاء التي لا تتساوى في القوة وباستخدام المصطلحات التي اختارها (مندل) ، ثم يقول : " إن جينات العيون البنية هي سائدة Dominant ، وجاءت فكرة أن جينات العيون البنية هي سائدة من الملاحظة أنه عندما يتزوج أفراد في مجموعة مختارة عشوائيا من ذوي العيون البنية مع أفراد في مجموعة مختارة عشوائيا من ذوي العيون الزرقاء ، فإن معظم الأطفال من تلك الزوجات يكونوا من ذوي عيون بنية ، ويعلق هذا الباحث على ذلك بالقول : لقد كان تصور (مندل) ناجحا جدا في تفسير الظواهر لدرجة أنه يعتبر تصورا صحيحا بشكل عام ، ويضيف في الواقع ليس هناك حقا أي شيء مثل جين واحد يُحدّد لون العين البشرية³² هنا نلاحظ أنه لا اعتراض على التفسيرات الوراثية ولكن المفارقة Paradox في عدم قبول أحادية الفعل الجيني، في مقابل هذا الإقرار بدور الجينات وإن لم تكن أحادية الفعل والتأثير، فإن هناك من يشكك في مقدرتها على تقديم تفسيرات يمكن الاعتداد بها ، يقول ديفيد مور: " سمعت تقريراً في أبناء المساء حول اكتشاف طفرة Mutation جينية من المفترض أن تسمح للأفراد المتأثرين بها بالنوم أقل من ثمان ساعات كل ليلة ، القصة لفتت انتباهي لوجود افتراض مركزي متوار في داخلها وهو أن هناك جينات تحدد جوانب سلوكنا ومظهرنا وصحتنا ، لكن في العموم فإن معظم العلماء الذين يدرسون في الواقع المادة الوراثية (الحمض النووي) لم يعودوا يؤمنون بأن الجينات تحدد بمفردها أيا من هذه الأنواع من الخصائص ، ومن المثير للدهشة أن هناك أيضا إجماعا متزايداً بين هؤلاء العلماء على أننا بحاجة إلى إعادة التفكير في واحدة من الفرضيات في صلب هذا الافتراض ، وهي أن هناك أشياء مثل الجينات في المقام الأول³³ وفي وقت مبكر من العام 1915م ناقش (إتش ستيفيفانت Etch.Stufifant) ألوان العين الحمراء والبيضاء التي هي سمة لذباب الفاكهة وكتب قائلاً : " على الرغم من أن هناك القليل مما يمكن أن يقال بالنسبة إلى طبيعة الجينات المندلية ، فإننا نعلم أنها ليست مصيرية Determinant ، الأحمر لون معقد للغاية يتطلب على الأقل تفاعل خمسة جينات مختلفة لإنتاجه وربما أكثر من ذلك بكثير، فلا يمكننا إذن - بأي معنى - أن نحدد جينا معيناً للون الأحمر للعين ، فكل ما نعيه عندما نتحدث عن جين لعيون وردية هو جين يميز ذبابة وردية العينين عن أخرى طبيعية وليس جينا ينتج عيوناً وردية في حد ذاته ، لأن سمة العين الوردية تعتمد على عمل العديد من الجينات الأخرى³⁴ نلاحظ من هذا النص أنه يرفض فكرة الجين الواحد ولكنه يقر بعمل عدد من الجينات في إكساب الصفة العامة وفي كل الأحوال ، فإن هذا الرأي يبرر بشكل يبيّن دور المادة الوراثية في العملية التفسيرية وإن كان في نطاق محدد ، أما شتورم R.A.Sturm وفروداكس T. N. Frudakis فقد كتبا : " الحقيقة هي أن لون العين يورث كصفة متعددة الجينات Polygenetic لا كصفة أحادية الجين Monogenic ، على الرغم من كونه أمراً غير شائع فإنه يمكن لأبوين أزرق العينين أن ينجبا أطفالاً بعيون بنية³⁵ ويضيف (ليني موس L.Mouse) " إن شرط وجود جين العيون الزرقاء أو جين التليف الكيسي لا يستلزم وجود تسلسل متتالية حمض نووي معين ، بل القدرة على التنبؤ ضمن حدود معينة للسياق واحتمال نشوء صفة ظاهرية ، فلا تُصنع العيون الزرقاء وفقاً لتوجيهات من جين-

p للعيون الزرقاء (لأنه لا يوجد كيان مادي مثل هذا موجود في الواقع)، إن الإشارة إلى جين العيون الزرقاء يؤدي نوعاً ما دور اختزال وظيفي يمتلك قدرًا من القدرة التنبؤية³⁶ وبهذا التصور يرفض (موس) فكرة الجين المحدد للفعل ويضع القدرة الشاملة للمادة الوراثية أي التكامل الوراثي في الفعل دون التخصص المتعين .



QTL for eye colour
Chromosome 15

الشكل 1. (أ) ألوان العين التمثيلية التي تتراوح بين الأزرق والرمادي و الأخضر، عسلي ، ضوء البني إلى البني الداكن³⁷ .

منهجية التوظيف الجيني في التفسيرات الوراثية :

لاشك أن تحديد منهج لتوظيف المادة الوراثية الجينات ، Genes يعتبر ركنا جوهريا في إنجاز تلك التفسيرات خصوصا وأن علم الوراثة قد حدد أربع أحرف لقراءة المادة الوراثية ، وهي : A – T – C – G : وتسمى باللغة العربية : جوانين – سايتوسين – ثايمين – أدنين ، هذه الأحرف لقراءة الحامض النووي DNA ، ويوجد اليوراسيل في الحامض النووي RNA* وبهذه الأحرف ، يقرأ الجينوم البشري وتعرف من خلالها الطفرات Mutations* التي تكون نتيجة الطفرات التي تؤدي إلى وجود بعض الأمراض ، والمنهج المراد هنا هو معرفة آلية و كيفية التحكم في التعبير الجيني Genetic Expression ، يوصف ذلك المنهج أو الطريقة بالقول " ثمة نهج

مدهش لمعالجة التحكم في تعبير الجين ، يتمثل في استخدام الأحماض النووية العكسية ، وهذه مسابر من أحماض نووية يمكنها أن ترتبط بالـ R. N. A فتوقف تصنيعه أو خروجه من النواة، أو يمكنها أن ترتبط بالجين لمنع نسخه إلى رنا RNA، ومثل هذه التهج لا تزال في المراحل الأولى من الفحص، لكنها إذا ما نجحت فسيصبح العلاج بالأحماض العكسية نوعياً لحد مدهش من حيث إنه سيمكّننا من التحكم الدقيق في تنظيم جينات بذاتها³⁸ كما طوّرت في سنة 1978م طريقة تقوم على فكرة جعل الدنا DNA جزءاً من الخلية " تفتح ثقباً بأغشية الخلايا عند مزجها بفوسفات الكالسيوم، بحيث يمكن أن يمر الدنا إلى داخل الخلايا ليصبح جزءاً من مادتها الوراثية³⁹، كذلك وفي نطاق آلية المنهج التوظيفي للجينات تمت معرفة كيفية قص ولصق المادة الوراثية الجينات عن طريق الأنزيمات ، وكذلك كيفية إيلاج الجينات السليمة بدل الجينات المعطوبة وتم ذلك بشكل عملي في التجربة الشهيرة التي أجراها أب العلاج الجيني (فرنش أندرسون F.Andrison) على الطفلة (آشانتى دي سلفيا A.Deseilveya) في يوم الجمعة 14 سبتمبر سنة 1990م* ، كل هذه الخطوات تتم على المادة الوراثية من خلال ذاتها على اعتبار أنها جزء من الأحماض الأمينية اللصق بالأنزيمات ، والاستبدال للجينات بالجينات وإيلاج الدنا للخلايا ، ولا يمكن إهمال أو تناسي دور التقنية في هذا المنهج ، ومع كل الآراء التي تؤيد أو تعارض فكرة التفسير بأي نمط فإن هناك شبه اتفاق بين العلماء على وجود جينات لم تعرف لها وظيفة بعد ، " ففي النواة توجد الكروموسومات التي تتمثل في المادة الوراثية DNA التي تحتوي على الجينات الوظيفية وغير الوظيفية⁴⁰ ، وعدم المعرفة هذه قد تجعل التفسير المقترح في مهب الريح في هذا الوقت ، مع احتمال تطور البحث العلمي ليصل إلى معرفة دورها في العملية الوراثية وهناك سوف توجد تفسيرات أخرى ربما تغاير التفسيرات المقترحة الآن .

دور اللغة في العملية التفسيرية :

تتمحور اللغة هنا في ثلاثة أنماط Three Type:

1- اللغة التي تتحدث بها الجينات وهي ما تسمى التعبير الجيني Genetic Expression

2- اللغة التي يتحدث بها العلماء عن تلك اللغة من خلال المفاهيم Concepts التي يستخدمونها للتفاهم فيما بينهم .

3- اللغة التي يتحدث بها العامة ووسائل الإعلام عن المادة الوراثية والبحث العلمي ،

وعندما نتحدث هنا عن اللغة التفسيرية وما يرتبط بها ، يلزمنا ذلك الحديث أو على الأقل التعريف باللغة التي يرى العلماء أن الجينات تتحدث بها ، يشير العلماء إلى أن للجينات لغة ذات أبجدية بسيطة " ليس لها ستة وعشرين حرفاً كاللغة الانجليزية ، وإنما أربعة أحرف لا أكثر هي القواعد الأربع للدنا DNA : الأدينين (أ) الجوانين (ج) السيتوزين (س) الثايمين (ث) ، ترتب هذه القواعد في شكل كلمات كلٌّ من ثلاثة أحرف مثل : (س ج أ) أو (ث ج ج) ، ومعظم الكلمات تُشَفَّرُ لأحماض أمينية ، وهذه ترتبط سوياً

لتكون البروتينات ، قوالب بناء الجسم "41 وبالصورة التي تقول " الكروموسوم لا يقل عن الكائن الحي ككل من حيث إنه حيّ ومجسّم يتحول باستمرار، وهذا يعني أنه يعيش ويعبر عن نفسه بنشاط إيمائي .

إن الحقيقة هنا أبعد ما تكون عن الصور التي لا تعد ولا تحصى التي تبثها وسائل الإعلام الشعبية إلى الجمهور الذي ليس لديه وسيلة لتصحيحها "42 وهنا يتضح الفرق بين لغة الكروموسوم التي يقترب منها العلماء وبين لغة وسائل الإعلام التي تتحدث في مجال مختلف ، وتقوم لغة الجينات على عديد من الخصائص التي منها : " إن الخصائص الكهروستاتيكية الكهربائية الساكنة **Electro – Static characteristics** لا امتداد معين من كروموسوم ، أو الانحناء المميز ، أو إدخال جزيئات من بروتين أو بقايا صغيرة إلى واحدة من الأحاديد في اللولب المزدوج لتغيير مدى انضغاط الأخدود ، أو نقل أقسام من الكروموسوم إما إلى أطراف النواة أو إلى الداخل – هذه وغيرها من الكثير من العوامل الأخرى ، هي جزء من اللغة التعبيرية التي تتحدث بها جيناتنا وتُنطق بها ، وتصبح اللغة لهجة مختلفة تماما عندما تنتقل من نوع من الأنسجة إلى آخر ، أو من مرحلة نمو في كائن حي إلى مرحلة أخرى ، أو من جزء من دورة الخلية إلى آخر ، أو من المرض إلى الصحة "43 ، إن فهم كل لغة وفقاً لكل مرحلة ووفقاً لكل موقع هو الذي يجعل التفسير المقترح معقولاً ، وهنا يكون التفسير مرحلي ومتسق مع آلية الكروموسوم ، كما تتضح الصورة التي أشار إليها النص السابق وهي الانتقال من اللغة إلى اللهجة .

ويمكن القول بأن لغة الجينات مثل أية لغة أخرى قابلة للتحويل وخصوصاً في حالة تغير صور الحياة " ظهور صور جديدة للحياة عن طريق تحويل الصور الموجودة وصفه (داروين) بأنه : توارث التحويل، فلغة الجينات قيمة بسبب الطفرات ، بأن تُحوّر أثناء النقل "44، من الأخطاء اللغوية التي تؤثر على التفسير وبالتالي على فهم عامة الناس لهذا العلم ما يمكن وصفه بالقول : " إن المقالات العلمية لا تحتوي فقط على أخطاء ولكنها حافلة بطبقات من الأغلاط ، وكل غلط يؤدي إلى ما بعده ، فتعرض الصحف اليومية تقارير عن ميكروب القولون المعروف باسم E-coli على الرغم من أن الطريقة الصحيحة لإظهار الاسم مطبوعاً في الصحيفة هي أن يكتب هذا الاسم والرقم المصاحب له بالحرف المائلة هكذا : (**E.coli.157**) ، وبذلك تخطئ في كتابة اسم الميكروب في حين يدل ذلك (.) بين **E COLI** و 157 على الحرف O الأمر الذي يشكل خطأ من جهة الصحيفة ، فإذا حملت نشرات الأخبار في التلفزيون خبراً عن هذا الميكروب قد تسمعهم يصفونه بالفيروس المميت ، حتى لو كان هذا الوصف بالمميت خطأ ، فهو ميكروب بكتيري وليس بفيروس ، ولا يبقى أمل في تفهم الناس لهذه الموضوعات عندما تكون هناك أخطاء عديدة من هذا النوع في وسائل توصيل المعلومات الصحيحة إلى القراء والمشاهدين "45 ومن أمثلة الأخطاء التي تنتج عن اللغة ما حدث وارتبط ببحث علمي في أساسه " ، ففي العام 1965م ذكرت مجموعة بحث من أذربه بقيادة (باتريشا جاكوبس Patricia Jacobs) في مجلة نيتشر Nature ، أنها اكتشفت إمكان وجود صلة وراثية بالسلوك الإجرامي والعدواني ، (فالمقالة السلوك العدواني والقدرات الذهنية دون الطبيعية والذكر ذو التركيب **XYYY Aggressive Behavior Mental Subnormality and the XYMALE**) ، وصفت العنور على نسبة مرتفعة بشكل غير عادي من الذكور الذين لديهم كروموسوم Y إضافي في مستشفى حكومي للمجانين جنائياً **Criminally**

على الرغم من أن هذه الدراسة جذبت اهتماما كبيرا عند نشرها ، غير أن فكرة وجود ارتباط بين الكروموسوم Y الإضافي والإجرام قد ضحمت إلى حد كبير عندما أشارت وسائل الإعلام إلى قاتل جماعي في شيكاغو على أنه ذكر بالتركيب الوراثي XYY ، فقد عززت التقارير حول الذكور XYY الادعاءات الشائعة التي تقول إن الإجرام تُحدّد وراثيا وليس نتيجة بيئات فقيرة وقد عززتها تقارير على الذكور ، وقد ظلت هذه الفكرة قائمة إلى العام 2007م حيث ذكر محققوا الجرائم أن الإدعاء الأصلي لدور حاسم لكروموسوم Y إضافي في السلوك الإجرامي قد دحض "46 ، هنا نلاحظ دائما أن تطورات العلم والتقنية توجد فهماً وتفسيراً لم يكن معروفاً حتى عند العلماء أنفسهم .

دور الرياضيات في التفسيرات الوراثية :-

يكاد يتفق جل العلماء والبُحاث على أنه لا تفسير علمي بدون دخول الرياضيات أو قيامها بدور بارز في أي تفسير يُوسم بالعلمية ، يقول بعض العلماء في ذلك : " أدى تطبيق التحليلات الرياضية على صفات الكائنات الحية إلى تحقيق فهم عميق وجديد لبنيتها والآلية التي تعمل بها ، ولا شك أن التقدم العلمي بشكل عام يدين للرياضيات وقدرتها على الوصول للتفسيرات الشاملة التي تحيط بكل الوقائع والظواهر التي يقوم العلماء بدراساتها "47 وهنا نجد العديد من المحاولات الرياضية منها على سبيل المثال :

1- أ - الإحصاء :

ويمكن اعتبار محاولة (كيتلي A.J.Quetlet 1766-1874 م) أخذ الأساليب الإحصائية في دراسة سلوك الكائنات الحية، سواء الإنساني منها أو غير الإنساني هي الخطوة الأولى لاكتشاف صور النظام في المعطيات الكثيرة والمتنوعة للظواهر البيولوجية ، هذه الفكرة جذبت مهتماً آخر بدراسة القضايا الحياتية وهو (فرانسيس جالتون F. Galton) الذي حاول تطبيق العمليات الإحصائية على تنوعات مختلفة من الظواهر البيولوجية ، وقد تمكن من تقديم " صيغة رياضية لصور التماثل والاختلاف بين الأقارب فيما يتعلق بالصفات دائمة التغير "48 وتشير المراجع العلمية إلى أن (جريجور مندل Q.Mendel 1822-1886 م) " كان يجمع عقلياً وتجريبياً المعطيات التي ستؤسس عليها نظرية رياضية جديدة في علم الوراثة ، وكان مندل على دراية بالقواعد الحسابية التقريبية التي وضعها المشتغلون بتهجين النباتات ، والخاصة بتقدير عدد الأجيال اللازمة لظهور نوعيات معينة من النباتات عن طريق التهجين ، ويتوقف عدد الأجيال على النسب 2/1، 1/1، 1/4، 8/4"49، ويصف بعض الباحثين العديد من السمات التي تميزت بها تجارب مندل منها : " الإحصاء الدقيق لجميع أشكال النسل ومن ثم تحليل الأرقام العددية ، واستقراء النتائج من التجارب المختلفة ، مكن من اكتشاف العلاقة بين جيل معين وآخر ونتج عنه تحديد القوانين الأساسية للوراثة "50 كما توصل مندل إلى بعض القوانين منها : قانون الانعزال ينص على أنّ أي فرد يحمل زوجاً من الجينات لكل صفة ، وأنّ الأبوين يورثان أحد هذه الجينات بطريقة عشوائية ، ويحدد الجين السائد الصفة السائدة في النسل بأكمله مثل لون النباتات، ولون فرو الحيوانات، ولون عيون الإنسان، فقانون التوزيع الحر يعرف أيضاً بقانون الوراثة ، و ينص

على أنّ الجينات المسؤولة عن الصفات المنفصلة تورث للأجيال الجديدة بشكل مستقل، أي أن انعزال الجين المورث لصفة ما لا يؤثر في انعزال الجين المورث لصفة غيرها ، فمثلاً جينات لونا لقطط ينعزل باستقلالية عن جينات طول الذيل.

كما قدم علماء الرياضيات أنماطاً أخرى منها :

2- ب - الوراثة الإحصائية الحيوية

يرى علماء الوراثة أن هذا النوع من الإحصاء " يستدعي تحليل تباين الصفات المعقدة أن تستخدم طرق ووسائل الوراثة الكمية ، والهدف من ذلك هو فصل التباين الكلي إلى مكونين : الوراثي والبيئي ، وتقع بعض الصفات في مرتبة متوسطة ، حيث تكون محكومة جزئياً بجينات يمكن تتبع انعزالها وجزئياً كنتيجة للتباين الذي يجعل هذا التتبع مستحيلاً ، وبالتالي فنحن نتجه بشكل أساسي نحو الصفات التي يعتمد توارثها على العوامل أو الجينات المتعددة "51.

نظرية الاحتمالات ودورها في علم الوراثة :

تطبيقات وراثية :

" أحد أهم التطبيقات لنظرية الاحتمالات يجد مكانه في مجال الوراثة ، حيث وضعت هذه النظرية الأسس الرياضية لهذا العلم ، ولتفهم أهمية الاحتمالات وتطبيقاتها في علم الوراثة يلزمنا إيراد بعض الأمثلة على ذلك : مثال 1 " ما درجة احتمال الحصول على فرد طرازه الوراثي (أ) من التهجين (أ × أ) ؟ في هذه المسألة لا بد أن يتحصل الفرد (أ) على أ من كل من أبويه ، وعليه يمكن أن تفيد إعادة صياغة السؤال بحيث تكون : ما درجة احتمال أن يعطي الأب (أ) وأن تعطي الأم نفس التهجين ، نجد أن الأب يمكن أن ينتج خلايا توالدية من الطراز (أ) و (ع)، وبذلك يكون احتمال حدوث (أ) بمفرده = $\frac{1}{2}$ وبنفس الطريقة ، احتمال أن تعطي الأم (أ) = $\frac{1}{2}$ ، وحيث إن إنتاج (أ)، أو (ع) من الأب مستقل تماماً عما يمكن أن تعطيها الأم (حدثان مستقلان) تكون درجة احتمال الحصول على فرد (أ) = $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ "52 .

3- علم الأحياء الرياضي :

علم الأحياء الرياضي أو علم الأحياء الرياضي (بالإنجليزية: Mathematical biology) أو علم الأحياء النظري ، وأحياناً يسمى الرياضيات الحيوية، وهي تشمل على الأقل أربعة أقسام رئيسية : النمذجة الرياضية الحيوية ، وعلم الأحياء العلاقي أو علم الأحياء للأنظمة المعقدة complex systems biology أو اختصاراً (CSB)، والمعلوماتية الحيوية، والحيوية الحاسوبية. وهو من التخصصات الأكاديمية القائمة على البحوث وله مجموعة واسعة منا لتطبيقات في مجال علم الأحياء والطب، و التكنولوجيا الحيوية، و

علم الأحياء الرياضي يتجه نحو التمثيل الرياضي ، و هو يُنمذج العديد من الموضوعات الأحيائية باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات و أدوات رياضية منها النظري ومنها والتطبيقي ، وعلى سبيل المثال ، في بيولوجيا الخلايا فإن التفاعلات البروتينية تمثل في كثير من الأحيان كنماذج "كرونية" (أي ترسم على الورق) التي هي أسهل للتصور و لكنها لاتصف النظام المدروس بدقة في الحقيقة ، لتمثيل ذلك نحتاج إلى نماذج رياضية دقيقة، وذلك بوصف النظام بطريقة كمية حيث يُحاكي سلوك النظام بشكل أفضل و بالتالي يمكن التنبؤ بالخصائص التي هي ليست واضحة للمجرب.

4- علم دراسة الروابط الجينية (Phylogenetics)

هو مجال من علم الأحياء الرياضي يهتم بدراسة الأشكال المختلفة الممكنة لارتباط السلالات الحيوانية المختلفة مع بعضها بعضاً، مثال عن نموذج أحيائي: دورة الخلية إن دورة الخلية الحية معقدة جداً وهي من أكثر المواضيع التي تدرس، وحيث أن إعطائها تؤدي إلى مرض السرطان. ربما هو مثال جيد لنموذج رياضي، حيث أنها تتعامل مع حسابات بسيطة لكنها تعطي نتائج صحيحة، وقد صفت عدة نماذج لدورة الخلية تحاكي عدة كائنات حية ، و وضعنا مؤخراً نموذجاً عاماً لدورة الخلية الحية ،الذي يمكن أن يمثل نموذجاً خاصاً لكائن معين وفقاً لقيم المعاملات ، مما يدل على خصوصية دورة خلية الكائن الحي بسبب اختلاف توزيع وتركيز البروتينات في الخلية ، ولكن الآليات الكامنة تبقى نفسها عن طريق نظام المعادلات التفاضلية العادية ، تُظهر هذه النماذج التغيير مع الزمن (نظام ديناميكي) للبروتين داخل خلية نمطية واحدة ، هذا النوع من النماذج يسمى العملية الحتمية (في حين النموذج الذي يصف توزيع ثابت لتركيز البروتين في مجموعة من الخلايا يسمى العملية العشوائية)⁵³ وفي كل الأحوال فإن الخلية بما تتضمنه من مقدرات وتفاعلات فهي مركز العود المستمر لدراسة علوم الحياة ومن خلال تفاعلها تقدم التفسيرات الوراثة .

الخاتمة

ويعد لقد قام هذا البحث بدراسة العديد من وجهات النظر، حول مسألة الحتمية في المادة الوراثية التي ارتكزت على أبحاث العلم ، وخصوصاً فكرة الجينات ودورها في التفسيرات الوراثة، واتضح من خلال دراسة وجهتي النظر: أن أحدهما يؤدي فكرة الحتمية العلمية في الجانب الوراثي ، والآخر يرفض تلك الفكرة ، على اعتبار أنها غير مبررة ويمكن تلخيص ما وصل إليه هذا البحث في النقاط التالية :

- 1- يمكن إرجاع التباين بين الباحثين إلى فكرة جوهرية وهي : عدد الجينات الفاعلة في جسد الكائن البشري بدعوى عدم معرفة دور العديد من الجينات، الأمر الذي يترتب عليه التصور بأن تلك الجينات هامة ، وفي هذه النقطة من الضعف ما يجعلها كذلك لأن البحث العلمي كل يوم يكتشف الجديد .
- 2- التأكيد على دور الحتمية في التفسيرات الوراثة ، يمكن أن يكون مجدداً في دراسات علم الإحاثية، على اعتبار أن المادة الوراثية تكون شبه ثابتة بعكس المادة التي توجد في كائن حي مازال على قيد الحياة

3- توصل البحث إلى إمكانية القول: بأن بعض التفسيرات الوراثية يمكن إدراجها تحت مفهوم القانون، وبهذا تكون تفسيرات قانونية

4- التأكيد على أن التفسيرات الوراثية هي تفسيرات علمية، لارتباطها بالجانب الرياضي في العديد من الأنساق مثل: الإحصاء وكذلك الاحتمال .

5- بين البحث طبيعة ودور اللغة المستخدمة في التفسيرات الوراثية، وحدد أنماطها وهنا يؤكد على ضرورة استعمال اللغة العلمية، ويجب أن يسند الحديث والنقل عن العلماء إلى أناس لهم علاقة وثيقة بمثل هذه الأبحاث

6- قدم البحث العديد من النماذج للتفسيرات الوراثية، ومن بينها تفسير تباين لون العيون .

وفي الختام فإن الباحث يرى أن القول بفكرة الحتمية الوراثية أقرب إلى الموضوعية العلمية إلى حد الآن، فهو مع أنصار فكرة الحتمية، ولكن هذا لا يعني أن البحث العلمي قد لا يغير هذا التصور في المستقبل، هذه الدراسات مفيدة بطبيعتها وهي مصدر من مصادر العلم، التي تثري البحث الفلسفي وتعمل على تجديده في ذاته وتفتح أمام المهتمين به أفقاً جديدة .

الهوامش :

• الجينات The Genes هي عبارة عن جزء معين من المادة الوراثية , DNA

يتحدث بعض العلماء عن عديد الحتميات منها : الحتمية الاجتماعية - الحتمية الوالدية عند فرويد - الاقتصادية عند كارل ماركس - الحتمية السياسية لدى لينين - الحتمية اللغوية لدى إدوارد سابير وبنيامين هورف .

•• يشترك فلاسفة الحياة في مجموعة من الأمور منها " أنهم جميعاً فعليون أي عمليون أو ناشطون ، يتصورون الواقع على نحو عضوي وعندهم أن علم الحياة البيولوجيا في أهمية علم الطبيعة عند أصحاب المادية العلمية ، يعتمد فلاسفة الحياة على هذا الموقف من أجل بناء مذهبهم الخاص في المعرفة ، وهم جميعاً في هذا الشأن لا عقليون بمعنى من لا يضع العقل أول أو أعلى ، وتجريبيون على الصراحة ، معظمهم يظهرون ميلاً واضحاً للمذهب التعددي وهو القول بأن الوجود ليس واحداً أو اثنين وللاتجاه الشخصي وهو الاهتمام بالإنسان في هيئة الشخص وليس لمجرد الكائن الحي فيه . ومن أشهرهم (برجسون Bergson 1859 - 1941 م) القائل هناك في الصيرورة أكثر مما هناك في الوجود . وله كتاب التطور الخلاق ظهر عام 1907م يعرض ميتافيزيقاه المؤسسة على البيولوجيا التأملية .

1 . إ . م . بوشنسكي " الفلسفة المعاصرة في أوروبا " ترجمة ، عزّت قرني ، عالم المعرفة ، 165 ، 1992 م ، ص 141 .

2 . الجرجاني " التعريفات " حققه وقدم له ووضع فهرسه ، ابراهيم الايباري ، دار الريان للتراث ، ص 87 .

3. جميل صليبا " المعجم الفلسفي " دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، الجزء الأول ، 1982 م ص 314 .
- 4 . علا مصطفى أنور " التفسير في العلوم الاجتماعية " دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 1988م ، ص 180 .
5. Baruch A . Brody " Readings in the Philosophy of Science " prentice-Hall, Englewood Cliffs, New jersey . 1970 . p . 150
6. Ibid . p . 156 .
7. هنري بوانكاري " قيمة العلم " ترجمة ، الميلودي شغوم ، دار التنوير لطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1982م ، ص 151 .
- ** هي أجسام عضوية توجد في خلايا الكائنات الحية حقيقيات النواة Eukaryotes وهي اعداد ثابتة في كل نوع وأشكال محددة
- 8 . دانييل كيفلس ، ليروي هود " الجينوم البشري القضايا العلمية والاجتماعية " ترجمة ، أحمد مستجير ، مكتبة الاسرة ، 2002م ، ص 13 .
- *موجودة في معظم الخلايا وحجمها بحجم الخلية البكتيرية تقريبا وهي مصدر الطاقة باتحاد الأكسجين مع جزيئات الطعام ؛ ولا تورث إلا من الأم
- 9 . ستيف جونز " لغة الجينات " ص 43 .
- 10 . جميل صليبا " المعجم الفلسفي " الجزء الأول ص 443 .
- 11 . كلود برنار " مدخل لدراسة الطب التجريبي " ترجمة ، عمر الشارني ، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع ، تونس ، تونس ، 1982م ، من ص 103 - 105 .
12. محمد سالم لبيب ، صبري على النجار " الجينوم البشري بين نعمة الاكتشاف ونقمة التطبيق " الشبكة العنكبوتية .
- 13 . جورج كانغيلهم " دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها " ترجمة ، خليل أحمد خليل ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 1992م ، ص 131 .
14. كانغيلهم ، مرجع سبق ذكره ص 139.
15. محمد عابد الجابري " المنهاج التجريبي وتطور الفكر العلمي " الطبعة الثانية ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، الجزء الثاني ، 1982 م ، ص 175 .
16. هنري برجسون " الأعمال الفلسفية الكاملة " ترجمة ، سامي الدروبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، 2008 م ، ص 25 .
17. James Peterson" genetic turning points " Published by Wm .B .Eerdmans . 2001 . p . 322 .

18. دانييل كيفلس ، وليروي هود " الجينوم القضايا العلمية والاجتماعية " ترجمة ، أحمد مستجير ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، مصر ، 2002 م ، ص 261 .
19. دانييل كيفلس ، وليروي هود " الجينوم القضايا العلمية والاجتماعية " ص 262 .
20. عبدالسلام أحمد عمر ، محمد خليل يوسف " الإنتاج والعلاج بين الوراثة والهندسة الوراثية " توزيع منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، ص 106 .
21. ستيف جومز " لغة الجينات " ترجمة ، أحمد مستجير ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر ، 1995م ، ص 13 .
- 22 . شيلدون كريمسكي ، جيرمي غروبر " تفسيرات وراثية " ترجمة ، ليلي الموسوي ، عالم المعرفة ، 432 ، 2016 م ، ص 75 .
23. مات ريدلي " الجينوم " ترجمة ، مصطفى إبراهيم فهمي ، عالم المعرفة ، 275 ، 2001 م ، من ص 111-112 .
- 24 . محمد عابد الجابري " المنهاج التجريبي " ، ص 175.
- 25 . محمد عويس " مجلة الحياة " القاهرة ، مصر ، نت ، بتاريخ ، 15 - 5 - 2016م .
- 26 . هنري برجسون " الأعمال الفلسفية الكاملة " ترجمة ، سامي الدروبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، 2008م ، ص 7 .
- 27 . مات ريدلي ، مرجع سبق ذكره ص 113 .
- 28 . منير على الجنزوري " نحن والعلوم البيولوجية " دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الجزء الأول ، 2000م ، ص 192 - 193 .
- 29 . هنري بوانكاري " قيمة العلم " مرجع سبق ذكره ، ص 154 .
- 30 . بوانكاري " قيمة العلم " ص 155 .
- 31 . شيلدون ، غروبر " تفسيرات وراثية " ص 68 .
- 32 . شيلدون ص 70 .
33. شيلدون ص 68 .
34. شيلدون ص 70 .
35. نفس المرجع والصفحة .
- 36 . شيلدون ص 76 .

37. Richard A. Sturm and Tony N. Frudakis, Trends in genetics vol.20no.8 August 2004.

*يقوم هذا الحامض وفق آلية معينة بتخليق البروتينات وفي بعض الفيروسات يكون حمض RNA هو المادة الوراثية
*الطفرة Mutation هي تغير في المادة الوراثية قد يحدث تلقائياً في الطبيعة أو تحت مؤثرات معملية وقد تؤدي الطفرة إلى تغير في طبيعة الجين بما يغير من صفة أو أكثر من صفات الكائن الحي .

38. دانييل كيفلس ، ليروي هود " الجينوم البشري القضايا العلمية والاجتماعية " مرجع سبق ذكره ، ص 129 .

39. محمد حسين محبوب " الاستنساخ في بعده العلمي والأخلاقي (تحليل منطقي لعلاقة التقدم العلمي بالبحث المعرفي) " مجلس الثقافة العام ، طرابلس ، ليبيا ، 2010م ، ص 268 .

* راجع الاستنساخ في بعده العلمي والأخلاقي محمد محبوب من ص 268 – 271 .

40 . محمد ليبب سالم ، صبري على النجار " الجينوم البشري بين نعمة الاكتشاف ونقمة التطبيق " الشبكة العنكبوتية .

41 . ستيف جونز " لغة الجينات " مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

42 . شيلدون كريمسكي وجيرمي غروبر ص 83 .

43 . شيلدون وجيرمي غروبر ص 82 .

44 . ستيف جونز " لغة الجينات " ص 14 .

45 . براين جي فورد " الجينات والصراع من أجل الحياة " ترجمة ، أحمد فوزي عبد الحميد ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، مصر ، 2001م ، ص 13 .

46 . شيلدون كريمسكي ، جيرمي غروبر " تفسيرات وراثية المعقول واللامعقول " ترجمة ، ليلى الموسوي ، عالم المعرفة ، يناير 2016م ، ص 245 – 248 .

47 . ج.ج كراوثر " قصة العلم " ترجمة ، يحيى الخولي ، بدوي عبدالفتاح ، المجلي الأعلى للثقافة ، القاهرة ، مصر ، 1998م ، ص 287 .

48 . كراوثر ص 289 .

49 . كراوثر ص 290 .

50 . محمد على الحاجي ، عياد فرج مجيد " علم الوراثة " الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، الجزء الأول ، 1992 م ، ص 23 .

- 51 . لي. إرمان ، بيتر .ا. بارسونز " وراثه وتطور السلوك " ترجمة ، أحمد شوقي حسن، رمزي على العدوى، الطبعة الرابعة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض ، 1983 م ، ص 111 .
- 52 . محمد على الحاجي ، عياد فرج مجيد " علم الوراثة " الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص 153 س .
- 53 . علم الأحياء الرياضي ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الحسابات الاجتماعية الرسمية لو ويكيبيديا العربية .

قائمة المراجع :

- 1- إ. م. . بوشنسكي " الفلسفة المعاصرة في أوروبا " ترجمة ، عزت قربي ، عالم المعرفة ، 165، 1992م .
- 2- براين جي فورد " الجينات والصراع من أجل الحياة " ترجمة ، أحمد فوزي عبد الحميد ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، مصر ، 2001م .
- 3- ج . ج . كراوثر " قصة العلم " ترجمة ، يمني الخولي ، بدوي عبد الفتاح ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، مصر ، 1998م .
- 4- الجرجاني " التعريفات " دار الريان للتراث .
- 5- جميل صليبا " المعجم الفلسفي " دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 1982م .
- 6- جورج كانغيلهم " دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها " ترجمة ، خليل أحمد خليل ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 1992 م .
- 7- دانييل كيفلس ، ليروي هود " الجينوم البشري القضايا العلمية والاجتماعية " ترجمة ، أحمد مستجير ، مكتبة الاسرة ، القاهرة ، مصر ، 2002 م .
- 8- ستيف جونز " لغة الجينات " ترجمة ، أحمد مستجير ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر ، 1995 م .
- 9- شليدون كريسكي ، جيرى غروبر " تفسيرات وراثية " ترجمة ، ليلي الموسوي ، عالم المعرفة ، 432، 2016 م .
- 10 - عبدالسلام أحمد عمر ، محمد خليل يوسف " الإنتاج والعلاج بين الوراثة والهندسة الوراثية " توزيع منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر .
- 11 - علا مصطفى أنور " التفسير في العلوم الاجتماعية " دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 1988 م .
- 12 - كلود برنار " مدخل لدراسة الطب التجريبي " ترجمة ، عمر الشاربي ، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع ، تونس ، تونس ، 1982 م .

- 13 - لي ز إرمان ، بيتر . ا بارسونز " وراثه وتطور السلوك " ترجمة ، احمد شوقي حسن ، رمزي على العدوي ، الطبعة الرابعة ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1983 م .
- 14 - مات ريديلي " " الجينوم " ترجمة ، إبراهيم مصطفى فهمي ، سلسلة عالم المعرفة 275 2001 م .
- 15 - محمد حسين محبوب " الاستنساخ في بعديه العلمي والأخلاقي " مجلس الثقافة العام ، طرابلس ، ليبيا ، 2010 م .
- 16 - محمد عابد الجابري " المنهج التجريبي وتطور الفكر العلمي " الطبعة الرابعة ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، الجزء الثاني ، 1982 م .
- 17 - منير على الجنزوري " نحن والعلوم البيولوجية " دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الجزء الأول ، 2000 م .
- 18 - هنري برجسون " الأعمال الفلسفية الكاملة " ترجمة ، سامي الدروبي ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، 2008 م .

الأعمال الدورية :

- 1- محمد عويس " مجلة الحياة " القاهرة ، مصر ، الشبكة العنكبوتية ، بتاريخ 15-5-2016 م
- 2- محمد لبيب سالم، صبري على النجار " الجينوم البشري بين نعمة الاكتشاف ونقمة التطبيق " الشبكة العنكبوتية .
- 3- ويكيبيديا " علم الإحصاء الرياضي " الموسوعة الحرة ، الشبكة العنكبوتية .

المراجع الأجنبية:

- 1-Baruch A . Brody " Readings in the Philosophy of Science " prentice- Hall, Englewood Cliffs, New jersey .1970 .
- 2-James Peterson" genetic turning points " Published by Wm .B .Eerdmans . 2001 .
- 3- Richard A. Sturm and Tony N. Frudakis, Trends ingenetics vol.20no.8 August .2004

إدارة السلامة في صناعة البناء الليبية

إعداد

أ . محمد فتحي جمعة العربي

د . منال سالم علي ابومداس الفيتوري

مساعد محاضر- المعهد العالي للمهن الهندسية الماجوري

محاضر-المعهد العالي للمهن الهندسية الماجوري

بنغازي

بنغازي

ملخص البحث:

عانى المجتمع والاقتصاد الليبيين من خسائر بشرية ومالية ، نتيجة لضعف سجل السلامة في صناعة البناء والتشييد، وبالتالي كان الغرض من هذه الدراسة هو تحليل و دراسة إدارة السلامة في صناعة البناء الليبية. تجمع الدراسة بيانات من 50 شركة ، يشاركون في جميع أنواع البناء، وتشمل البيانات التي تم جمعها معلومات تتعلق بسياسة السلامة التنظيمية والتدريب على السلامة ومعدات السلامة والتفتيش على السلامة وحوافز السلامة والعقوبات وموقف العمال من السلامة ، ومعدلات دوران العمل والامتثال لتشريعات السلامة. وكشفت الدراسة عن عدة عوامل تسببت في سوء إدارة السلامة، ومن بين هذه التحديات : الافتقار إلى التدريب على السلامة والتوعية ، وثقافة السلامة في بعض الأحيان، وعمليات التفتيش على السلامة في بعض الأحيان، وعدم توفر تدابير لحماية السلامة، وتردد العمال في استخدام معدات السلامة، و معدلات تداول العمال، وعدم الامتثال لتشريعات السلامة، وتختتم الورقة بتقديم مجموعة من التوصيات إلى المتعاقدين والهيئات الحكومية لتحسين أداء السلامة.

الكلمات المفتاحية: السلامة والصحة، البناء.

المقدمة:

على الصعيد العالمي لا تزال صناعة البناء والتشييد واحدة من الصناعات الأكثر خطورة.

ولا تزال سلامة البناء نتيجة لذلك تمثل مشكلة وتشكل تحدياً للباحثين والممارسين ، وفي ليبيا عانى المجتمع والاقتصاد من خسائر بشرية ومالية ، نتيجة لضعف أداء السلامة في صناعة البناء والتشييد. وتشير التقارير إلى أن عدد حوادث العمل بالنسبة لجميع الصناعات قد

استمر في الارتفاع بمستويات مقلقة , وعلى الرغم من أن عمالة البناء تشكل حوالي 8.5% من القوى العاملة ، إلا أن تقارير السلامة في ليبيا أفاد بأن الحوادث في صناعة البناء والتشييد تمثل حوالي 12.3% من الحوادث.

وتتحمل وزارة العمل في ليبيا المسؤولية الكاملة عن التشريع وإنفاذ السلامة , وتستهدف هذه التشريعات و اللوائح جميع الصناعات , إلا أن هذه اللوائح يتم انتقادها لأنها مختصرة و لا تصف العديد من قضايا السلامة الرئيسية بتفاصيل كافية فعلى سبيل المثال: لم يتم ذكر مواصفات معدات السلامة, وهذا يترك هذه الشروط وغيرها من الأحكام التي يحكم عليها أصحاب العمل فقط.

والغرض من هذه الدراسة هو دراسة إدارة السلامة في صناعة البناء الليبية , وتحدد أبحاث السلامة في مجال البناء ثمانية عوامل حيوية تدفع أداء السلامة و هذه العوامل تلخص فيما يلي:

1. سياسة السلامة التنظيمية: سياسة السلامة التنظيمية هي المحرك الرئيسي لتحسين أداء السلامة في صناعة البناء والتشييد، ويشمل تحسين أداء السلامة وضع برامج أكثر تفصيلاً .

2. التدريب على السلامة: تدريب العاملين أمر حيوي لتحسين أداء السلامة وغالباً ما يكون نقص التدريب على السلامة عاملاً مساهماً في العديد من الإخفاقات.

3. اجتماعات السلامة: لتحسين أداء السلامة على مستوى المشروع ، يوصى بزيادة عدد اجتماعات السلامة مع المشرفين.

4. معدات السلامة: يكون الإخفاق، بسبب الحماية غير الملائمة أو إزالة الحماية، والاستخدام غير السليم لمعدات الحماية الشخصية, ويلزم اتخاذ تدابير للحد من الإصابات الناجمة عن السقوط لأن بعض حوادث البناء تكون نتيجة لعدم وجود معدات السلامة اللازمة لأداء المهمة بأمان في مكان العمل.

5. تفتيش ومراقبة إجراءات السلامة : هناك حاجة لتكثيف الزيارات إلى مواقع العمل لتحسين أداء السلامة حيث يتأثر أداء السلامة بعمليات التفتيش على سلامة الموقع.

6. حوافز السلامة والعقوبات : ينبغي استخدام حوافز السلامة لتحسين أداء السلامة فرض الغرامات على العمال الذين يهملون تعليمات السلامة.

7. موقف العمال تجاه إجراءات السلامة: موقف العمال من السلامة هو واحد من الأسباب الجذرية للحوادث.

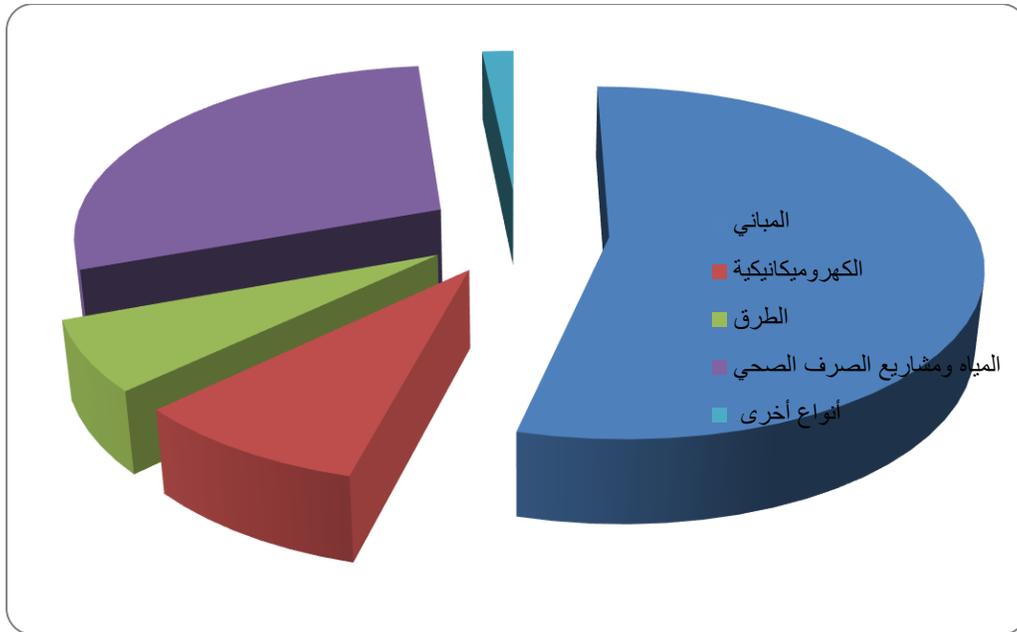
8. معدلات دوران العمالة: وترتبط معدلات الدوران المرتفعة بمعدلات إصابة أعلى ويتعرض العاملون الجدد لمزيد من الحوادث .

منهجية البحث وجمع البيانات:

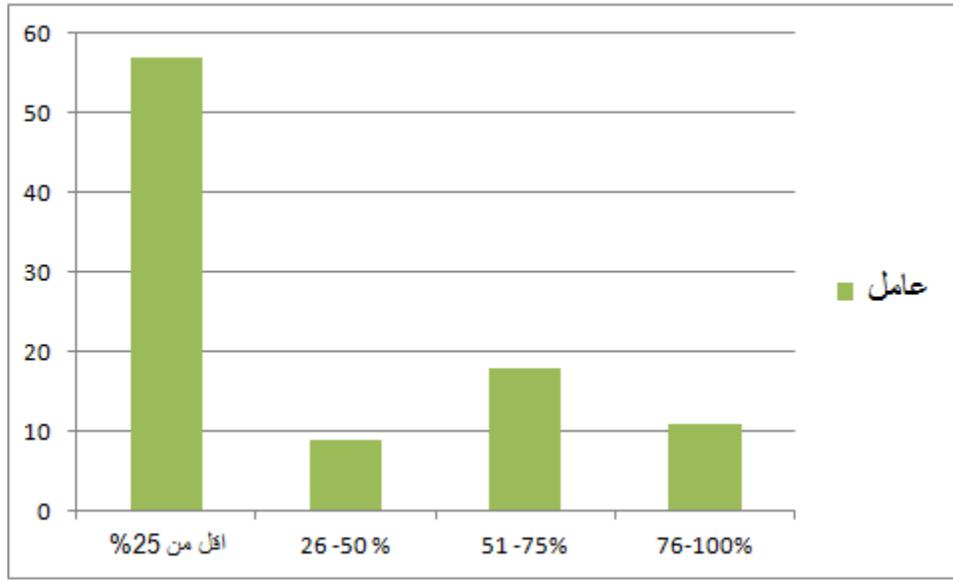
تم جمع بيانات الدراسة من خلال الاستبيان والمقابلة، يتكون الاستبيان من جزأين رئيسيين: المعلومات العامة للشركات والإدارة الخاصة بالسلامة في الشركات، ويجمع الجزء الأول المعلومات المتعلقة بقطاع الصناعة وعدد العاملين في الشركات، أما الجزء الثاني فيجمع المعلومات المتعلقة بمحركات أداء السلامة، كما يتم جمع المعلومات المتعلقة بالتشريعات المتعلقة بالسلامة استناداً إلى قانون العمل، و هذه التشريعات تملّي متطلبات لجان السلامة على مستوى الشركات والحد الأدنى لعدد موظفي السلامة.

وقد جمعت قائمة المشاركين في استبيان المقابلة من قوائم الشركات الليبية للمقاولات واعمال البناء، ومن بين 98 شركة تم الاتصال بهم للمشاركة في الدراسة، وافقت 50 شركة على المشاركة في المشروع البحثي.

وتعمل الشركات المشاركة في جميع أنواع التشييد، ويبين الشكل (1) أن 67% من الشركات تعمل في تشييد المباني، و 11% تعمل في المشاريع الكهروميكانيكية، و 8% يعملون في بناء الطرق، و 36% منهم يعملون في المياه ومشاريع الصرف الصحي، وتشارك 2% في أنواع أخرى من البناء مثل صيانة المباني، والهياكل الفولاذية، ... الخ.



الشكل (1): قطاعات التشييد.



الشكل (2): النسبة المئوية للعاملين الذين تلقوا تدريباً رسمياً في مجال السلامة.

الجدول 1: توافر تدابير حماية السلامة، و معدات الوقاية الشخصية، ونشر علامات السلامة.

غير متاح	نادرا	بعض الأحيان	في الغالب	دائما	
20%	32%	41%	5%	2%	توافر تدابير حماية السلامة في موقع العمل مثل الدرابزين، وحواجز الإنذار، والحواجز الواقية وغيرها.
14%	12%	28%	45%	1%	توفر معدات الوقاية الشخصية للعاملين مثل القبعات الصلبة، ونظارات السلامة، والقفازات، ودرع الوجه وغيرها.
11%	30%	20%	21%	18%	نشر علامات السلامة والملصقات في موقع العمل.

الجدول 2: عدد ونسبة الشركات التي تستوفي متطلبات السلامة والحد الأدنى لعدد موظفي السلامة

عدد و نسبة الشركات التي تستوفي متطلبات السلامة	عدد و نسبة الشركات التي تستوفي متطلبات السلامة	عدد الشركات	عدد العمال
عدد و (%) من الشركات التي تلي الحد الأدنى لعدد موظفي السلامة	-	15	20>
3 (23%)	-	13	50-20
3 (30%)	3 (30%)	10	200-51
2 (16.7%)	5 (41.6%)	12	500-201

النتائج والتحليل والمناقشة:-

1) سياسة السلامة التنظيمية

أشارت سياسة السلامة التنظيمية إلى أن 51% من الشركات لديها سياسة سلامة تنظيمية، ويشكل غياب سياسة السلامة التنظيمية لنحو 49% في الشركات مؤشراً واضحاً على أن هذه الشركات لا تعتبر السلامة مسألة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لها. تعتبر سياسة السلامة التنظيمية من أكثر العوامل الإستراتيجية تأثيراً إذ يقود لأداء فعال في سلامة صناعة البناء والتشييد.

إن سياسات السلامة المكتوبة ضرورية للسلامة ويوصى بنظام سلامة له ضوابط وموازين ، لتحسين أداء السلامة ويجب أن تكتب بشكل مفصل، وتكشف الدراسة أن الشركات الجيدة في أداء السلامة لديها برامج سلامة مكتوبة بشكل مفصل مقارنة بالشركات ذات الأداء السيئ من ناحية السلامة .

2) تدريب السلامة

ويبين الشكل (2) النسبة المئوية للعاملين الذين تلقوا تدريباً رسمياً في مجال السلامة في الشركات المشاركة، وتجري 57% من الشركات تدريباً رسمياً على السلامة لربع العمال أو أقل منهم ، و 11% فقط من الشركات توفر التدريب الرسمي على السلامة لمعظم العمال.

وتعكس هذه النتائج حقيقة أن عدداً كبيراً من العمال غير مدربين على إدراك وتجنب المخاطر المرتبطة بمهامهم ، وهذا يترك هؤلاء العمال أكثر عرضة للحوادث المحتملة.

ويوجد إجماع من كل الشركات المشاركة في الدراسة على أن تدريب العمال أمر حيوي لتحسين أداء السلامة.

3) اجتماعات السلامة

يعتبر من الضروري عقد اجتماعات منتظمة للسلامة لإبلاغ جميع الأطراف بمعلومات السلامة ، ويجب أن تشمل هذه الاجتماعات وصفاً للعمل الذي يتعين إنجازه ، بالإضافة إلى ذلك مناقشة المعلومات الخاصة بالمهمة التي يتعين القيام بها من قبل رئيس مجلس الإدارة أو المشرف الوظيفي.

وتظهر نتائج هذه الدراسة أن 6% من الشركات ، تجري اجتماعات السلامة "أسبوعياً، 10% كل أسبوعين 26% شهرياً و 58% تجري هذه الاجتماعات في بعض الأحيان.

ولتحسين أداء السلامة على مستوى أي مشروع يوصي بزيادة عدد اجتماعات السلامة الرسمية مع المشرفين إلا أن الشركات التي تتمتع بأداء أفضل للسلامة عقدت اجتماعات أكثر مقارنة بالشركات التي تعاني من ضعف أداء السلامة.

وتظهر نتائج هذه الدراسة أن 2% من الشركات تجري اجتماع السلامة على مستوى المشروع ، 8 كل أسبوعين، و 10% شهرياً، و 35% من حين لآخر، و 45% لا تجري هذه الاجتماعات على الإطلاق.

كلا النوعين من الاجتماعات (مبادرات السلامة واجتماعات السلامة على مستوى المشروع) دلائل واضحة على التركيز على أهمية السلامة ، ولسوء الحظ فإن النتائج تكشف أن الممارسة الشائعة في هذه الصناعة ليست لإجراء هذه الاجتماعات على أساس متكرر ودوري فقط .

4) توافر معدات السلامة

وبين الجدول 1) المعلومات المتعلقة بتوافر تدابير حماية السلامة في موقع العمل مثل : (الحواجز، الدرابزين، الحواجز التحذيرية، الحواجز الواقية، ... الخ)، وتوافر معدات الحماية الشخصية للعاملين مثل : (القبعات الصلبة، النظارات، القفازات، الدروع الواقية، ... الخ) و نشر علامات السلامة والملصقات في موقع العمل ، وتوفر 7% من الشركات تدابير لحماية السلامة دائماً أو في معظم الأحيان ، أما بالنسبة لمعدات الحماية الشخصية توفر 1% و 45% من الشركات توفر معدات الحماية الشخصية لعمالها دائماً ومعظم الوقت على التوالي ، أما 39% من الشركات فتوفرها دائماً وكذلك معظم الوقت نشر علامات وملصقات .

ومن الواضح أن الافتقار إلى تدابير حماية السلامة والافتقار إلى معدات الوقاية الشخصية وعدم توفر علامات السلامة والملصقات هي عوامل تسهم في ضعف أداء السلامة، و أن بعض حوادث البناء تنتج نتيجة لعدم وجود معدات السلامة اللازمة لأداء المهمة بأمان في موقع العمل.

5) تفتيش ومراقبة اجراءات السلامة

تم سؤال الشركات عن تواتر عمليات التفتيش والمراقبة على السلامة التي يقوم بها المشرف على السلامة أو مدير المشروع ، وتقوم 9% من الشركات بعمليات التفتيش هذه مرة كل أسبوعين، و 21% شهريا و 70% من حين لآخر.

ومن المسلم به أن التنفيذ غير الملائم للسلامة هو سبب رئيسي للحوادث ، و عمليات التفتيش على السلامة هي الوسيلة المعتادة المستخدمة لإنفاذ السلامة في موقع العمل ، وتظهر النتائج أن غالبية الشركات المشاركة "أحيانا" تقوم بإجراء عمليات التفتيش.

والنتيجة المباشرة المتوقعة لانخفاض وتيرة عمليات التفتيش على السلامة تؤدي الي المزيد من انتهاكات السلامة ، وبالتالي زيادة احتمال وقوع حوادث علما بأن عمليات التفتيش على السلامة ، هي إحدى الوسائل التي يمكن بها لمديري المشاريع ومشرفي المواقع التعرف على طبيعة شروط السلامة على الموقع ، و لكي يتم تنفيذ إجراءات السلامة على نحو فعال في موقع العمل يجب أن يكون الكيان قادرا على رصد العمل على أساس متكرر، و يوصي بزيادة التفتيش على سلامة المواقع ويظهر تحليلهم أن الشركات التي لديها أداء أفضل للسلامة أجرت المزيد من عمليات التفتيش على سلامة المواقع مقارنة مع الشركات السيئة في أداء السلامة.

6) حوافز السلامة والعقوبات

من المعلوم أن الحوافز تهدف إلى توفير تعزيز إيجابي للسلوك المطلوب ، و تصمم حوافز السلامة للتأثير على إجراءات العمال بحيث يتم تشجيع ومكافأة أداء العمال الآمن ، بالإضافة لذلك يجب فرض غرامات على العمال الذين يعانون من سوء أداء السلامة و وفقا للاستبيان تم السؤال ما إذا كانت الشركات تكافئ أو تعاقب عمالها على سلوكهم الآمن أو غير الآمن أظهرت النتائج أن 7% من الشركات تكافئ عمالها للامتثال لتعليمات السلامة و 9% من الشركات تعاقب العمال على انتهاك تعليمات السلامة.

وأظهرت النتائج أن أكثر من 90% من الشركات لا تستفيد من تقنية محددة لتحسين أداء السلامة، ولتعزيز السلوك الآمن بصورة أكثر فعالية وتثبيط السلوك غير المأمون، يتعين كل من الشركات العاملة في هذه الصناعة أن تستفيد من حوافز السلامة وعقوبات السلامة.

7) موقف العمال تجاه السلامة

تشير الدراسة أن الموقف يميل إلى الاستجابة بشكل إيجابي و / أو سلبي لبعض الأشخاص أو الأشياء أو الحالات ، ويختلف الأفراد في تصورهم للمخاطر ورغبتهم في تحمل المخاطر ، ويمكن تحقيق برامج السلامة الناجحة إذا تحسنت المواقف الإيجابية للموظفين نحو السلامة .

وطلب حسب الاستبيان من الشركات تقييم موقف عمالها من استخدام معدات السلامة، وأفاد 72% من الشركات عن تردد عمالها في الاستفادة من هذه المعدات، بينما أشار 24% منهم إلى قبول سريع، وأفاد 4% منهم برفض عمالهم استخدام معدات السلامة، وعلى هذا النحو، تقع على عاتق هذه الشركات مسؤولية تشجيع استخدام معدات السلامة لعمالها من خلال التأثير الإيجابي والسلبي أي حوافز السلامة والعقوبات.

8) معدلات دوران العمالة

وتبلغ نسبة دوران العمالة 67% من الشركات، أعلى من 25% ولتحسين أداء السلامة بخفض معدلات دوران العمالة، وقد أظهرت الدراسة العلاقة بين معدلات دوران العمل وسجل السلامة، و أظهرت نتائج الدراسة أن ارتفاع معدلات الدوران يرتبط بارتفاع معدلات الإصابة، فالشركات التي لديها 75٪ من موظفيها كانوا في الشركة منذ أكثر من سنة لديهم معدلات إصابة متوسطة، أقل مقارنة بالشركات التي لديها أقل من 75٪ من موظفيها لأكثر من سنة واحدة، وبالتالي فإن ارتفاع معدل دوران العمال يعني المزيد من العمال الجدد وهم أكثر عرضة للحوادث وبالتالي ننصح شركات البناء بالتقليل من معدلات دوران العمال إلى أقل من 25٪ من أجل تحسين أداء سلامتهم.

الاستنتاجات والتوصيات:-

عانى المجتمع والاقتصاد الليبي من خسائر بشرية ومالية، نتيجة لضعف سجل السلامة في صناعة البناء والتشييد، والغرض من هذه الدراسة هو دراسة إدارة السلامة في صناعة البناء اللبية، جمعت الدراسة بيانات من 50 شركة يشاركون في جميع أنواع البناء.

و لتحسين أداء السلامة الخاصة بهم ينصح بالتالي:

• وجود سياسة سلامة تنظيمية من أجل الإدارة السليمة للسلامة.

• توفير التدريب الرسمي على السلامة لعمالهم .

• إجراء اجتماعات ومناقشات السلامة.

- عقد اجتماعات السلامة الرسمية الأسبوعية في مستوى المشروع.
- تأمين تدابير حماية السلامة في موقع العمل بشكل دائم .
- توفير معدات الوقاية الشخصية.
- توفر ملصقات وملصقات السلامة في موقع العمل.
- إجراء تفتيش السلامة الأسبوعية.
- مكافأة العمال لسلوكهم الآمن.
- معاقبة العمال على سلوكهم غير الآمن.
- تشجيع العمال على استخدام معدات السلامة.
- خفض معدلات دوران العمالة إلى أقل من 25٪.
- النظر في أداء السلامة باعتبارها واحدة من معايير التقييم في المناقصات العامة.

المراجع :

- Abdelahamid, T., Everett, J. 2000. Identifying root causes of construction accidents. Journal of Construction Engineering and Management.
- Aksorn, T. And Hadikusumo, B. 2008. Critical success factors influencing safety program performance in Thai construction projects. Safety Science.
- Chi, C., Chang, T. And Ting, H. 2005. Accident patterns and prevention measures for fatal occupational falls in the construction industry. Applied Ergonomics.



Mediterranean International University Journal

**Refereed Scientific
Journal**

The Ninth Edition

Jun 2019

MIU PUBLICATIONS

E.mail: journal@miu.edu.ly